جامعة قاصدي مـــرباح
– ورقلة –
كلـــية الحقوق و العلوم السياسية
قســـم العلوم السياســـية

العنوان

دور المؤسسات المالية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
تخصص إدارة الجماعات المحلية و الإقليمية

إعداد
الأخضري إيمان

إشراف الدكتور
مجدوب عبد المؤمن

لجنة المناقشة

د. بوحنية قوي	أستاذ محاضر"أ"	جامعة ورقلة	رئيسا
د. مجدوب عبد المؤمن	أستاذ محاضر "أ"	جامعة ورقلة	مشرفا و مقررا
أ.د. زياني صالح	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنـــة	مناقشا
د. بن الصغير عبد العظيم	أستاذ محاضر "أ"	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2011 – 2012

الإهداء

إلى الذين من دونهما و من دون دعواتهما بعد فضل الله ، لم أكن لأعرف للنجاح سبيلا

إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى إخوتي و أخواتي: أحلام، عبد الرحمان، يسين، وفاء، فاطمة، هدى، مريم و يسرى. و خالتي مريم.

إلى الأخت التي لم تلدها أمي و التي أكرمت بصداقتها و كانت سندا بكل معنى الكلمة " ثريا" و كل أفراد عائلتها.

إلى السيد "حروز عبد العزيز" مدير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية ورقلة و السيد " sergey panevrov » " السفير الروسي السابق و مدير مؤسسة " gaz proom" على دعمهما و مساندتهما لي في مشوار هذا العمل

إلى الأصدقاء و الصديقات و أخص بالذكر الصديق الذي لم يبخل علي بجهد"كشيرد محمدعبد العزيز"

إلى الإنسان الذي كان و لازال دعمه لا متناهيا و دائما دونما توقف "محـمـود"

إلى زملاء دفعة ماجستير العلوم السياسية تخصص إدارة الجماعات المحلية و الإقليمية خاصة " ،ناصر،بلال،باديس"

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

تشكـــرات

بعد شكر الله سبحانه و تعالى وحمده ،

إلى أستاذي الدكتور الذي كان لي نعم الأستاذ و العون خلال إنجاز هذه المذكرة بتعليماته و نصائحه الأستاذ " مجدوب عبد المؤمن ".

إلى عائلتي التي ساندتني في مشواري الدراسي و خاصة أمي و أبي الذين لم أكن لأصير ما أنا عليه اليوم لولا دعواتهما.

إلى السيد عميد كلية الحقوق و العلوم السياسية الدكتور " بوحنية قوي " على الاستشارات و الدعم المتواصل رغم الإرتباطات الكثيرة.

إلى الأستاذ بالحبيب عبد الله على مشورته و نصائحه.

إلى كافة الأساتذة و الدكاترة الذين نهلت الكثير من المعارف على أيديهم خلال مرحلتي التدرج و ما بعد التدرج.

إلى عمال كلية الحقوق و العلوم السياسية و خاصة أمانة العميد و عمال المكتبة و السيد ناصر الهاشمي.

أتقدم بالشكر الجزيل و الامتنان الوافر

لقد غدا دور المؤسسات الدولية في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي على قدر كبير من الأهمية للدول المتقدمة و النامية على حد سواء – لكن بدرجات و أوجه مختلفة- لتحقيق طموحات المواطنين خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المالية الدولية و دورها في توفير التنمية الشاملة و المستدامة، و أصبح الأمر أكثر إلحاحا نتيجة للتحديات العالمية و الإقليمية و المحلية .

لذلك أصبح اهتمام الدول بمبدإ التنمية المحلية أمرا غاية في الأهمية و ذلك لما يحتويه هذا المبدأ من تكامل لادوار القطاعات الثلاث (الإدارة الحكومية، القطاع الخاص، المجتمع المدني) من خلال المشاركة و التشارك لإعادة رسم الأدوار لكل منها ليتسنى تحقيق التنمية المجتمعية ذات الكفاءة و الفعالية و الاستجابة للمواطنين و متطلباتهم في مختلف المجالات و الميادين التي تعجز الدولة بمفردها عن تحقيقها لذلك تلجأ إلى نمط اللامركزية الإدارية.

و بما أن للإدارة المحلية وظيفة مهمة في التنمية الاجتماعية تتجسد في إشراك المواطنين المحليين وتعاونهم وتوعيتهم وتثقيفهم على إتباع المفاهيم والقيم الديمقراطية في البناء والعمران ، وفي تدريبهم على أساليب الحكم الحديثة .فإنها تبقى محط أنظار العديد من المنظمات الحكومية و غبر الحكومية الدولية خاصة المالية نظرا لكونها أهم عامل في قضية تحقيق التنمية المحلية المستدامة التي تعتبر من أبرز أهداف المؤسسات المالية الدولية بمختلف اختصاصاتها و توجهاتها و سياساتها.

و الملاحظ في الدول العربية خاصة أن أدوار القطاعات الثلاث لازالت تعرف نوعا من النمو و التطور البطيء سواء على مستوى المفهوم أو التطبيق على حد سواء مما يترك مجالا للمنظمات غير الحكومية و المؤسسات الدولية للتدخل و ملئ الفراغ الذي تتركه الفجوة بين الحكومات المركزية و الإدارة المحلية في الوطن العربي، بغض النظر عما إذا كان هذا التدخل من طرف المنظمات غير الحكومية و المؤسسات الدولية تدخلا إيجابيا يهدف بالفعل إلى تحقيق التنمية و تدارك سياسات الحكومات المركزية خاصة في مجال التنمية المحلية، أم تدخلا سلبيا يخدم أغراضا و أهدافا غير معلنة من طرف هذه المؤسسات و من يسيرها.

ذلك أن مبررات وجود المؤسسات الدولية و خاصة المؤسسات المالية كفاعل أساسي و دائم في عملية التنمية و تطور الإدارة المحلية هي مبررات جوهرية لا يمكننا إغفالها متمثل في مسألة تمويل الإدارة المحلية التي تصبح في الكثير من الأحيان مجبرة على إيجاد م ورد تمويل بعيدا عن الإعانات

الحكومية التي تفقدها استقلالها جزئيا إن لم يكن بشكل تام و مطلق، أو الاعتماد على الموارد المحلية التي في غالب الأمر لا ترقى إلى حجم مشاريع و خطط التنمية المحلية.

و التساؤل المطروح في خضم هذه الأفكار هو دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق التنمية المحلية و تطبيق الحوكمة المحلية و مدى تكريس أهداف و مبادئ المؤسسات المالية الدولية لميكانيزمات و آليات عمل الحوكمة المحلية أي هل فعلا يمكننا وصف مساعي المؤسسات الدولية في مجال تكريس التنمية المحلية بالمساعي الجادة و المثمرة في تحقيقها في الدول أم أنها مجرد قوانين تملأ دساتير المنظمات دون السعي وراء تطبيقها و إرساء مبادئها و تحقيقها.

مشكلة الدراسة

في ظل التحولات الاقتصادية التي تعيشها الدول، و التي تحول دون تحقيق الفاعلية في العملية التنموية على المستوى المحلي مما يفرض عليها اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية لسد الفراغ المالي للنهوض بالعملية التنموية .

فإلى أي مدى تساهم المؤسسات المالية الدولية في تمويل و إدارة التنمية على المستوى المحلي في دول المغرب العربي؟

التساؤلات الفرعية

و تندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يمكن للمؤسسات المالية الدولية ملئ الفراغ الذي تتركه الدولة في دول المغرب العربي من خلال عدم إفساح المجال أمام المجتمع المدني و القطاع الخاص؟.
- هل يمكننا وصف جهود المؤسسات المالية الدولية في مجال تكريس الحوكمة المحلية بالمساعي المثمرة؟.
- هل يمكننا اعتبار التمويل الدولي أداة تنمية حقيقية، أم أنه شكل من أشكال التبعية المقنعة؟
- هل نعتبر دول المغرب العربي هي المتسبب الرئيسي في مسألة عدم مواكبة إدارتها المحلية للأنماط العالمية من خلال تكريس المركزية و عدم إفساح المجال للإدارة المحلية بتأدية الأدوار المنوطة بها بحرية؟

الفرضيات

الفرضية الأولى: هناك دور كبير و فعال للمنظمات المالية الدولية و الحكومات المحلية في إرساء مبادئ الحوكمة المحلية و تحقيق التنمية المحلية.

الفرضية الثانية: إن فعالية دور المنظمات المالية الدولية في تمويل الإدارة المحلية و تحقيق التنمية المحلية مرهونة بمساندة الإدارات الحكومية لها و قدرة هذه المنظمات المالية الدولية على مواجهة أهم التحديات التي تواجهها بالبحث عن آليات جديدة لذلك.

الفرضية الثالثة: يعتبر التمويل الدولي أداة حقيقية للتنمية و وسيلة فعلية للاستثمارات الأجنبية التنموية.

- **المناهج المتبعة في الدراسة:**

لدراسة الموضوع سنستعين بالمناهج التالية:

- **منهج المسح التاريخي**: من خلال تتبع تاريخية ظهور مصطلح التنمية المحلية، بالإضافة إلى تتبع تاريخ التمويل الدولي ونشأة المؤسسات المالية الدولية، كذلك مسار التنمية و أبعادها في الدول المغاربية الثلاث" الجزائر،تونس و المغرب" عقب الفترات الزمنية المتلاحقة.

- **المنهج الوصفي التحليلي**: نظرا لدراستنا موضوع التنمية المحلية في كل من الجزائر، تونس و المغرب، وتحليل مسارها في هده الدول بالإضافة إلى تحليل الدور الدي تلعبه المؤسسات المالية الدولية في عملية التنمية على المستوى المحلي.

- **الإقتراب الوظيفي:** من خلال دراسة نظام الحوكمة و الهيكل التنظيمي لكل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي كعينة لدراستنا.

الهدف من الدراسة

تتلخص أهم أهداف الدراسة الحالية المتمثلة في دور المنظمات المالية الدولية في تمويل الإدارة المحلية و تحقـيق التنمية المحلية في النقاط التالية:

- معرفة نوعية العلاقة التي تربط المنظمات الدولية بالتنمية المحلية المستدامة هل هي علاقة طردية أم انعكاسية أم نتيجة حتمية لتفعيل المنظمات المالية الدولية لآليات الحوكمة المحلية.

- كشف آليات عمل المؤسسات المالية الدولية هل هي آليات تدفع بالفعل إلى تحقيق التنمية المحلية ،أم أنها مجرد سياسات لخدمة أهداف غير معلنة من طرف هده المؤسسات.
- الإحاطة الكافية بموضوع التنمية المحلية ، و الكشف عن المعوقات الحقيقية الكامنة وراء عدم تحقيقه بالشكل المرجو، هل السبب راجع إلى سياسات دول المغرب العربي اتجاه المسار التنموي، أم أن هناك أطرافا لها يد في هدا البعد التنموي.

أسباب اختيار الموضوع

الأسباب الموضوعية

تتمثل أهم الأسباب الموضوعية في اختيار الباحثة لموضوع دور المنظمات المالية في تمويل و إدارة التنمية المحلية في رغبته ا كشف آليات عمل كل من المنظمات المالية الدولية و علاقتها بتحقيق التنمية المحلية لذلك استعان الباحث بدراسة تحليلية للتنمية و التمويل الدولي في كل من الجزائر-تونس-المغرب من أجل الكشف عن الفوارق بين سياسات الدول في تحقيق مشاريع المؤسسات المالية الدولية في مجال الحوكمة المحلية و تفعيل آلياتها من السـماح لقطاعات المجتمع الثـلاث بلعب أدواره الأساسية دون التضارب بينها و هذا هو السبب الحقيقي وراء تحقيق التنمية المجتمعية التشاركية .

الأسباب الذاتية

أما عن الأسباب الذاتية لاختيار موضوع دور المؤسسات المالية الدولية في تمويل و إدارة التنمية المحلية في دول المغرب العربي نظرا لعدة أسباب أهمها تخصص إدارة الجماعات المحلية و الإقليمية الذي تمت دراسته في السنة النظرية، و الذي فتح آفاق للباحث للدراسة و الإطلاع على الإدارة المحلية في مختلف دول العالم، و من خلال الدراسة تم التعرف إلى أن التمويل هو أحد أهم الركائز الأساسية - إن لم يكن هو الأهم على الإطلاق- في نجاح نظام الإدارة المحلية و تحقيق التنمية على المستوى المحلي في العديد من الدول و خاصة الدول النامية التي تعتمد في الغالب على التمويل الدولي من أجل التنمية ليس فقط التنمية المحلية ، و إنما التنمية الشاملة، لذلك كانت عينة الدراسة دول المغرب العربي" الجزائر، تونس و المغرب" نموذجا.

أدبيات الدراسة

يعتبر موضوع دور المؤسسات المالية الدولية في تمويل و إدارة التنمية المحلية و خاصة في الدول النامية موضوعا عاما قد سبق تناوله في العديد من الدراسات سواء الأكاديمية أو البحوث المتعلقة بمجال التنمية ، و المؤسسات المالية الدولية خاصة بما يتعلق بالمؤسستين الماليتين الأبرز و هما صندوق النقد الدولي، و البنك الدولي.

فالدراسة الأولى التي تمكنت من الإطلاع على هذا الموضوع كانت بمثابة مذكرة ماجيستير في اختصاص العلوم الاقتصادية مقدمة من طرف الطالب " **صحراوي عبد السلام** " من جامعة الجزائر بعنوان أثر التمويل الدولي على الاقتصاديات النامية حيث تكونت هذه الدراسة من ثلاثة فصول.

أما الموضوع الثاني فقد كان تضمن قضية السياسات المتجددة للمؤسسات المالية الدولية وهو موضوع مقدم لإنجاز مذكرة تخرج في اختصاص الاقتصاد الدولي مقدم من طرف كل من " **برسولي نوال،بلكحل فتيحة**" من جامعة ورقلة، حيث عالج الدور الحقيقي للمؤسسات المالية الدولية في تمويل أو تجسيد سياساتها اتجاه دول العالم و خاصة الدول النامية و ذلك في ظل التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي و التطورات الدولية الراهنة، و كما هو موضح في الدراسة فإن الهدف من اختيار هذا الموضوع هو أهمية المؤسسات المالية الدولية في حراك الاقتصاد العالمي.

أما بالنسبة للمؤلفات ، فمن أهم ها مؤلف " **التنمية و الدولة** " لصاحبه الدكتور "**سعد طه علام** " حيث تم التطرق في هذا المؤلف إلى أزمة التنمية و المشروع الحضاري من خلال استعراض أعراض الأزمة أسبابها و برنامج الحل، بالإضافة إلى استعراض التغيير في وظائف الدولة الاجتماعية في ظل المستجدات العالمية و المحلية من خلال إبراز دور الدولة و وظائفها في قطاع التعليم، وظيفة الدولة في مجال التدريب و إعداد الكادر البشري، و دور الدولة في مجال البيئة و التنمية المستدامة، إضافة إلى الدور الرقابي للدولة، و الدور الحكومي للحد من الفقر، و إدارة وظائف الدولة.

كما تم التطرق في هذا المؤلف كذلك إلى عولمة المؤسسات المالية الدولية و انعكاسه على تمويل التنمية في الدول النامية .

أما بالنسبة للمؤلفات الأجنبية ، فهناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع المؤسسات المالية الدولية و التنمية المحلية، كان أبرزها الدراسة التي قام بها كل من **Greg Clark** و **Debra Mountford** تحت عنوان **« Investment strategies and financial tools for local development »** ، **" استراتيجيات الإستثمار و الوسائل الإقتصادية للتنمية المحلية "**، حيث تناولت الدراسة تأثير وسائل الإستثمار التي تتبناها المؤسسات المالية الدولية اتجاه الدول النامية، و دورها في مجال تحقيق التنمية المحلية، الدراسة من منشورات **"OECD publishing"** و تضمنت 231 صفحة.

أما الدراسة الثانية التي تناولت موضوع التنمية المحلية و علاقتها بالتمويل الدولي فكانت من تأليف **" Jomo Kwane Sundaram"** و التي حملت عنوان **" Reforming the international financial system for Development ، " إصلاح النظام المالي الدولي من أجل تحقيق التنمية"** ، حيث أبرزت الدراسة المتكونة من 356 صفحة أن أهمية العلاقة التي تربط كلا من التمويل الدولي و دوره في تحقيق التنمية و تأثير هذه الأخيرة بمدى نجاح النظام المالي الدولي من عدمه، و هذه العلاقة من شأنها دفع المؤسسات المالية الدولية إلى إصلاح النظام المالي الدولي ككل و إصلاح نظام الحوكمة في هذه المؤسسات المالية الدولية بشكل خاص، خاصة فيما يتعلق بصندوق النقد الدولي و البنك الدولي.

و الدراسة الأخيرة التي تضمنتها الأدبيات الأجنبية و التي تناولت موضوع التنمية المستديمة في ظل الإستثمارات الأجنبية و الدور الذي تلعبه المؤسسات المالية الدولية، من تأليف كل من

" Peter P Rogers. Kazi F Jalal and John A Boyd" و التي حملت عنوان

" An introduction to sustainable Development" ، " مقدمة في التنمية المستديمة " حيث تضمنت هذه الدراسة المؤلفة من 416 صفحة في فصلها الثاني عشر دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق التنمية المستديمة و ذلك من خلال تفعيل آليات الحوكمة المحلية و الحرص على تطبيقها في الدول النامية ، و خصت هذه الدراسة بالتحليل البنك الدولي.

طريقة جمع المعطيات

اعتمدت الباحثة في عملية جمع المعلومات على طريقة التنقيب البيبليوغرافي في أرشيف المنظمات الدولية بالإضافة إلى تقارير المنظمات الدولية.

كما اعتمدت كذلك على المقابلة كأداة علمية لجمع البيانات الأولية حول التنمية المحلية و تمويلها،

وكان الهدف الرئيسي من استعمالنا لهذه الأداة التعرف على نمط التنمية المحلية في الجزائر من حيث التمويل و إنجاز المشاريع.

الكلمات المفتاحية

الإدارة المحلية، التنمية المحلية، التمويل الدولي، المؤسسات المالية الدولية، المجتمع المدني، برامج التمويل الدولية"ميدا1و2"، الشراكة الأورومتوسطية.

مجال الدراسة

بالنسبة للمجال الزمني، فقد اعتمدت الباحثة في دراستها حول دور المؤسسات المالية الدولية في تمويل وإدارة التنمية المحلية على الفترة الزمنية الممتدة من 1989 و التي مثلت بداية المشاريع الإصلاحية في كل من الجزائر، تونس و المغرب و إلى غاية التاريخ الحالي من خلال دراسة التطور التاريخي في مبادئ و أساليب عمل المؤسسات المالية الدولية، أما عن المجال المكاني، فقد عمد الباحث إلى دراسة التنمية المحلية و تطورها ، بالإضافة إلى دور المؤسسات الدولية في تمويلها في كل من الجزائر، تونس و المغرب.

و للإجابة على المشكلة المطروحة و التأكد من صحة الفرضيات من عدمها ارتأت الباحثة اعتماد الخطة التالية المتكونة من ثلاثة فصول، حيث سيكون الفصل الأول عبارة عن مدخل مفاهيمي لكل من مفاهيم : التنمية المحلية، التمويل الدولي و المؤسسات المالية الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي كعينة لدراستنا .

إذ سنتناول في هذا الفصل الأول ثلاثة مباحث، حيث سيكون المبحث الأول مخصصا لدراسة ا لتنمية المحلية من خلال تعريف التنمية المحلية، ، و معوقات التنمية في الدول النامية، أما المبحث الثاني

فسنسلط الضوء فيه على التمويل الدولي من حيث نشأة التمويل الدولي، مفهوم التمويل الدولي، أهميته و أهدافه، مصادره و دوافعه، ثم أخيرا الآثار الاقتصادية للتمويل الدولي.

و فيما يخص المبحث الثالث و الأخير في الفصل الأول فسنتعرض فيه إلى صندوق النقد الدولي و البنك الدولي كأحد أبرز المؤسسات المالية الدولية و ذلك من خلال: تعريف كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي و نشأتهما، مهامهما و أهدافهما، الحوكمة في صندوق النقد الدولي، التمويل و الرقابة في كل من المؤسستين الدوليتين. و أخيرا الهيكل التنظيمي لكل من الصندوق الدولي و البنك الدولي.

أما بالنسبة للفصل الثاني فسيدرس تحت عنوان تطور سياسات التنمية المحلية في المغرب العربي،" الجزائر، تونس و المغرب" نموذجا، و ذلك من خلال ثلاثة مباحث، حيث سنتناول في المبحث الأول ركائز سياسة التنمية المحلية في الجزائر و تطورها، و المبحث الثاني يتناول التنمية المحلية في تونس و تطورها، أما المبحث الثالث و الأخير فيتناول ا لتنمية المحلية في المغرب و تطورها ، و دلك من خلال إبراز الفروقات بين سياسات البلدان الثلاث في نظام الإدارة المحلية و أهداف التنمية.

أما الفصل الثالث و الأخير، فسنسلط فيه الضوء على انعكاسات سياسات و مشاريع المؤسسات المالية الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي كعينة للدراسة في دراستنا على جهود التنمية في شمال إفريقيا من خلال إبراز الأهداف الحقيقية وراء هذه المشاريع و تقييمها من حيث الأهداف و النتائج الملموسة و المحققة على أرض الواقع.

مخطط الدراسة:

مقدمة.

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي (التنمية المحلية، التمويل الدولي و المؤسسات المالية الدولية)

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية

المطلب الأول: مفهوم الإدارة المحلية.

المطلب الثاني: معوقات التنمية في الدول النامية.

المبحث الثاني: ماهية التمويل الدولي.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الدولي(النشأة و التعريف).

المطلب الثاني:. أهمية التمويل الدولي و أهدافه.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للتمويل الدولي.

المبحث الثالث: صندوق النقد الدولي و البنك الدولي كأحد أبرز المؤسسات المالية الدولية.

المطلب الأول: التعريف بصندوق النقد الدولي.

الفرع الأول: نشأة و تعريف صندوق النقد الدولي.

الفرع الثاني: تمويل صندوق النقد الدولي و دوره الرقابي.

الفرع الثالث: الحوكمة في صندوق النقد الدولي .

المطلب الثاني: التعريف بالبنك الدولي

الفرع الأول: نشأة و تعريف البنك الدولي.

الفرع الثاني: الأهداف الأساسية للبنك الدولي.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الدولي.

الفرع الرابع:. موارد البنك الدولي.

الفصل الثاني تطور سياسات التنمية المحلية في دول المغرب العربي (الجزائر- تونس- المغرب).

المبحث الأول: مساعي التنمية المحلية و دور اللامركزية في تحقيقها في الجزائر.

المطلب الأول: ركائز سياسة التنمية المحلية في الجزائر وأهدافها

المطلب الثاني: الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التنمية المحلية.

المطلب الثالث: دور الإدارة المحلية في مجال التنمية المحلية.

المبحث الثاني: دور الإدارة المحلية في تطور سياسات التنمية المحلية في تونس.

المطلب الأول: تطور الإدارة المحلية في تونس.

المطلب الثاني: دور الإدارة المحلية في سبل تحقيق التنمية المحلية.

المبحث الثالث: أداء الجماعات المحلية في المغرب و دوره في التنمية المحلية.

المطلب الأول: تطور الجماعات المحلية في المغرب.

المطلب الثاني: الإدارة المحلية في المغرب بين التطبيق و هاجس التنمية المحلية.

الفصل الثالث: مشاريع و سياسات المؤسسات المالية الدولية و انعكاساتها على التنمية المحلية في دول المغرب العربي

المبحث الأول: مشاريع المؤسسات المالية الدولية و انعكاساتها على التنمية المحلية في الجزائر.

المطلب الأول:استراتيجيات البنك و صندوق النقد الدوليين في الجزائر

المطلب الثاني: المؤسسات المالية الدولية و تمويل التنمية البيئية في الجزائر(دراسة حالة)

المبحث الثاني: مشاريع المؤسسات المالية الدولية و انعكاساتها على التنمية المحلية في تونس.

المطلب الأول: مؤشرات و جهود التنمية المحلية في تونس.

المطلب الثاني: استراتيجيات البنك الدولي في تونس و انعكاسها على التنمية المحلية.

المبحث الثالث: مشاريع المؤسسات المالية الدولية و انعكاساتها على التنمية المحلية في المغرب.

المطلب الأول: مؤشرات و جهود التنمية المحلية في المغرب

المطلب الثاني: استراتيجيات البنك الدولي في المغرب و انعكاساتها على التنمية المحلية.

المبحث الرابع: تقييم سياسات المؤسسات المالية الدولية في شمال إفريقيا (مقارنة الأهداف و لنتائج)

الخاتمة.

قائمة المراجع.

الملاحق و الجداول.

تمهيد

بما أن المفهوم الحقيقي الذي يتوقف عليه نجاح عملية التنمية المحلية هو مدى قدرتها على تحقيق التوازن الجهوي و تخويل الوحدات المحلية المزيد من السلطات المالية و الإدارية للاضطلاع بدورها في هده العملية -عملية التنمية المحلية-، فإن قضية المورد المالي المستقل للهيئات المحلية تعد من اكبر التحديات و الرهانات التي تواجه الدول خاصة النامية منها، خاصة بعد الظهور المهيمن للمؤسسات المالية الدولية و محاولة فرض نوع من التمويل التنموي البعيد عن الإدارة المركزية و تحكمها المفرط أحيانا في تمويل الإدارة المحلية.

و نحن في بحثنا هذا سوف نحاول تسليط الضوء على هذه القضية المهمة و المؤثرة في عملية التنمية المحلية، و ذلك من خلال اعتمادنا في بداية بحثنا على هذا المدخل المفاهيمي كفصل أول للإلمام بجميع حيثيات و متطلبات و ما يحيط بموضوع ا لتنمية المحلية والتمويل الدولي و المؤسسات المالية الدولية بالتفصيل كلبنة لمعرفة العلاقة بين العناصر الثلاثة.

حيث سنتعرض في ماهية ا لتنمية المحلية إلى مفهوم ا لتنمية المحلية ،ثم إلى معوقات التنمية في الدول النامية.

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي (التنمية المحلية، التمويل الدولي، المؤسسات المالية الدولية.)

أضحت التنمية المحلية إحدى المحددات الرئيسية لمؤشرات و معدلات التقدم في مختلف الدول سواء النامية و المتقدمة على حد سواء.

ولم تأت هذه الأهمية بمحض الصدفة ولا من فراغ، بل كانت نتيجة طبيعية لتطورات داخلية ودولية أملتها ظروف ومعطيات معينة أفرزت لنا مصطلحات و أفكار أصبحت من مراسيم و سياسات و حتى أهداف المؤسسات المالية الدولية على غرار العديد من الفواعل الدولية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية

تطورمفهوم ومجال التنمية كثيرا خلال العقود الأخيرة، وهكذا ظهرت إلى جانب مصطلح التنمية الاقتصادية عدة مسميات كالتنمية الاجتماعية، والتنمية البشرية المستديمة، والتنمية الإنسانية ، كما عرف الخطاب التنموي بروز عدة مفاهيم تعنى بتحديد نطاق التنمية من قبيل التنمية القطرية (الوطنية)، والجهوية (الإقليمية)، والتنمية المحلية، وهي كما نلاحظ تسعى إلى حصر مجال التنمية أو نطاقها في حدود ومجالات ترابية أصغر ولقد ظلت مسألة التنمية تطرح أساسا على الصعيد الوطني إلى حدود الحرب العالمية الثانية في العالم المصنع وإلى حدود الستينات في أغلب دول العالم الثالث، لكن الوعي المتنامي بالتفاوت الإقليمي أدى إلى أخذ المسألة الإقليمية بعين الاعتبار مع مطلع الستينات والسبعينات في جل الأقطار المصنعة منها والنامية على السواء، كما أن المسألة المحلية لم تطرح إلا مع بداية الثمانينات .

حيث توجهت التنمية منذ مطلع الثمانينات إلى أن تكون داخلية ذاتية تساهم فيها جميع فئات المجتمع، وتستجيب إلى ما يحتاج إليه السكان مع التخلي عن الأعمال التنموية المتفرقة وغير المنظمة فضلا عن ضرورة إحياء مراكز محلية تستغل استغلالا أمثل الموارد الطبيعية والبشرية المحلية كما توجه الاعتناء إلى التنمية الريفية مع التقليل من أهمية التخطيط ، ومع تركيز هياكل إدارية تعنى باللامركزية ومنح الأجهزة الإدارية المحلية صلاحيات أوسع كما ساهمت المنظمات الدولية منذ ما يزيد على العقدين في ترسيخ الاقتناع بأهمية التنمية المحلية من خلال برامج التنمية الذاتية والتضامن وتثبيت السكان في مواقعهم الأصلية والمحافظة على البيئة وتهيئة المجال المحلي وإسناد برامج التنمية الحكومية التي تبنتها ونفذتها في المناطق الفقيرة والمعزولة وباعتمادها على تصورات وطنية، وخارجية أحيانا، وبإشراك السكان المستفيدين والمتطوعين كذلك، تستهدف المنظمات المذكورة إرساء

قواعد المجتمع المدني والتقاليد الديمقراطية ، وبانخراطها في شبكات عالمية تجعلها ستملي أحيانا التصورات والبرامج وتقدم التمويلات الإضافية أو تصرف المساعدات البين حكومية والهبات شأنها شأن الوسيط، تساهم هذه المنظمات الدولية من خلال عملها المحلي في دمج بلدان العالم الثالث في المنظومة العالمية[1] .

مفهوم وأهداف التنمية المحلية:

ظهر مفهوم التنمية المحلية بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية، عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشروعات التنمية، مما يستوجب تظافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية، وإدماجها في التنمية القطرية وهكذا انطلقت التنمية المحلية من فكرة أساسية تؤكد أن التوجه التنموي العصري الانتاجي قد أهمل الوسط الفلاحي والمعارف المحلية التقليدية التي اكتسبتها المجتمعات الريفية التقليدية على مدى قرون، لذا أصبحت هذه المعارف (منذ مطلع الثمانينات وبالنسبة إلى العديد من المؤسسات المختصة في التعاون الدولي) محل دراسة ومصدر استلهام للعمل التنموي باعتبارها قابلة للتطوير، ذلك لأن المجتمعات التقليدية ليست في الواقع جامدة بل تتطور باستمرار وهي قابلة للتكيف مع ما تشهده من ظروف جديدة ، ويمكن في هذا الصدد إعادة الاعتبار لطرق العلاج التقليدية، ويقوم مفهوم التنمية المحلية على عنصرين رئيسيين هما:

- المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية، والتي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعشونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية.
- توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس والمشاركة

أما من حيث الأهداف المرجوة منها فإن التنمية المحلية تهدف إلى الآتي :

- تطوير عناصر البنية الأساسية كالنقل والمياه والكهرباء حيث يعتبر النهوض بهذه القطاعات أساسا لعملية التنمية ولتطوير المجتمع المحلي.
- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان مما يساعد في نقل المواطنين من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.
- زيادة حرص المواطنين على المحافظة على المشروعات التي يساهمون في تخطيطها وتنفيذها.

[1] محمد عبد الشفيع عيسى: **مفهوم و مضمون التنمية المحلية"**، معهد التخطيط القومي ، القاهرة،2001.، ص62 .63

إن التنمية المحلية تعمق مبدأ المشاركة في التنمية بهدف تحقيق ديمقراطية التنمية المحلية ، فمنطلق التنمية المحلية إذن هو تبني مبدأ البناء من أسفل، بأن نجعل من تنمية الجماعات المحلية نقطة الانطلاق الأساسية لتنمية المجتمع ككل.

- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها و الحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني.[1]

- عدم الإخلال في التركيبة السكانية و توزيعها بين أقاليم الدولة، و الحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.

- زيادة التعاون و المشاركة بين السكان و مجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفعالة.

- تسريع عملية التنمية الشاملة و ازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشاريع التي ساهم في تخطيطها و إنجازها.

- ازدياد القدرات المالية للجماعات المحلية مما يسهم في تعزيز قيامها بواجباتها و تدعيم استقلاليتها.

- تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع المحلي.

- تطوير الخدمات و النشاطات و المشاريع الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمعات المحلية و العمل على نقلها من الحالة التقليدية إلى الحالة الحديثة.

- توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع ، و الاعتماد على الذات ، دون الاعتماد الكلي على الدولة و انتظار مشاريعها.

- جذب الصناعات و النشاطات الاقتصادية المتنوعة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة، مما يسهم في تطوير تلك المناطق و يتيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل.

- تعزيز روح العمل الجماعي و ربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا.

وبما أن اللامركزية هي الحالة أو الوضع الذي يعطى فيه حق المشاركة في اتخاذ القرار للمستويات الإدارية الدنيا، دون أن يلغي ذلك حق الجهة المركزية في اتخاذ القرار، فهي إذن أسلوب في العمل يقوم على مبدأ توزيع سلطة صنع القرار والصلاحيات بين السلطة المركزية وهيئات أخرى مستقلة تتواجد في الأقاليم والتجمعات السكانية المختلفة، وهذا يعني أن اللامركزية الإدارية تتمثل في تفعيل دور السلطات الإقليمية والمحلية، وذلك بإسناد مهام إدارية وتنموية لها تزيد من فاعليتها، وتعزز

[1]) محمد عبد الشفيع عيسى: **"مفهوم و مضمون التنمية المحلية"**، معهد التخطيط القومي ، القاهرة،2001.، ص66 .69

دورها في تحمل مسؤولياتها وصلاحياتها بالشكل الذي يعمل على دمج السكان المحليين في عمليات التنمية المحلية ويؤدي في النهاية إلى نجاحها، حيث أن الجانب الإداري في عملية إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية عامة، والتنمية المحلية خاصة قضية يجب التعامل معها على أنها أساسية وضرورية لنجاح هذه الخطط في تحقيق أهدافها، إذ أن فشل كثير من خطط التنمية وبالذات الريفية منها في العديد من دول العالم النامي ناجم بالأساس عن الأساليب الإدارية المتبعة[1] في إدارة خطط التنمية أثناء تنفيذها وليس عن فقر في محتوى عملية التخطيط نفسها، على صعيد آخر فإن الإدارة هي التي تبرز أهمية التخطيط اللامركزي مقارنة بالتخطيط القطاعي، وهي الوسيلة الوحيدة التي يتم من خلالها تحويل الأهداف القطاعية إلى إطار عام يصلح كإستراتيجية تنمية محلية تسمح بتحقيق المشاركة الشعبية، وتضمن الترابط والانسجام والتكامل بين الهيئات والمؤسسات المعنية بإعداد وتنفيذ خطط التنمية المحلية، لذلك فإن هيئات التخطيط الرسمية في المستوى الإقليمي والمحلي يجب أن تمتلك السلطة والكفاءة الإدارية العالية التي تمكنها من القيام بدورها على أكمل وجه.

إن عملية التخطيط في ظل اللامركزية الإدارية يجب أن تعني تفعيل المشاركة الشعبية ودور المجموعات المستهدفة في عمليات إعداد وتنفيذ خطط التنمية المحلية، وهذا ما يعرف بأسلوب التخطيط من أسفل، فالتخطيط والبناء من أسفل يعمل على تحقيق مبدأ رئيسي من مبادئ التنمية الناجحة كما يراها "إيمانويل صن" وهذا المبدأ يتمثل في تعزيز الحرية، ولكن ليس بمفهومها السياسي فقط، وإنما بمفهومها الإنساني الشامل الذي يسمح ويعظم من قدرة الإنسان على الاختيار، كما أن التخطيط من أسفل يساعد في تحديد أهداف التنمية الإقليمية التي تعكس خصوصية الإقليم قيد التخطيط، ودائماً هناك فرق كبير بين أهداف التنمية الإقليمية التي تضعها هيئات ومؤسسات تخطيط إقليمية، وأهداف التنمية الإقليمية التي تضعها هيئات التخطيط المركزي، وإن كانت الأولى يجب أن تكون مكملة ومنسجمة مع الثانية وغير متناقضة معها.

إن تطبيق الإدارة اللامركزية بفاعلية في مجال التخطيط والتنمية المحلية، يعمل على تطويع برامج التنمية بسهولة إزاء حاجات السكان المحليين ومتطلباتهم، نظراً لأنها تسمح بمشاركة سكان الوحدات الإدارية المختلفة في عملية إعداد وتنفيذ الخطط التنموية لمناطقهم، كما أنها توفر دعماً ضرورياً لحشد الطاقات وتعبئة الموارد، وهذا يهيئ فرص النجاح لخطط التنمية الوطنية في تحقيق أهدافها بشكل متوازن يضمن توفير حياة ملائمة لجميع السكان في جميع المناطق داخل الدولة، ويسهم هذا النجاح في تحقيق التوازن الإقليمي وتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية، وهذا يعتمد بالدرجة الأولى

[1] :Vernon Henderson.**industrialization Deconcentration in today developing countries. 2005**.p52

على توزيع سلطة صنع القرار بين هيئات التنمية والتخطيط المركزية ونظيرتها المحلية، وذلك على اعتبار أن توزيع الاستثمارات والموارد ورصدها في مجتمع ما له علاقة وثيقة بتوزيع سلطة صنع القرار فيه.[1]

وتمثل البلديات مسرحا لتجسيد التعاون والتضامن، بدءا بالاتصال المباشر بالناس، وكذلك مع المنظمات والجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية، عبر أطر تضمن الديمقراطية والمشاركة في آن واحد.
فالمشاركة الشعبية ضرورية لإيجاد المساءلة داخل المؤسسات المحلية والتجاوب مع حاجات المجتمع المحلي لكن تطبيق سياسة اللامركزية ليس حلا سحريا لكل المشاكل التنموية على المستوى المحلي، وإنما تواجهه جملة من التحديات، و لقد بينت الكثير من الدراسات المتعلقة بالإدارة المحلية أهمية الدور الذي تقوم به الهيئات و المجتمعات المحلية في العملية التنموية فهي تعتبر من أصلح البيئات التي تحدث التنمية الشاملة، ذلك لأن الإدارة المحلية تمتاز بقربها من المواطنين، و حتى يتسنى للإدارة المحلية النهوض بدورها المطلوب سواء في تقديم الخدمات الأساسية للسكان و المساهمة في إشباع حاجاتهم و حل مشاكلهم و القيام بالمشاريع الإنتاجية التي تسهم في تنمية المجتمع المحلي، فإنه يتوجب عليها مراعاة المقومات التالية:[1]

1 -إتباع الأسس العلمية السليمة في توظيف العاملين في المجالس المحلية، حيث يتم وضع شروط و مواصفات الوظائف المطلوبة و الإعلان عنها.

2 -الإهتمام بتدريب العاملين في المجالس المحلية و رفع كفا ءاتهم بإتباع الأساليب الفنية و العلمية الحديثة.

3 -الحرص على تحسين ظروف العمل في المجالس المحلية و توفير المناخ التنظيمي الملائم الذي يضمن رضى العاملين، مما يكون له الأثر الفعال في تحسين مستوى الأداء و تحقيق الأهداف المرسومة.

4 -العمل على رفع مستوى كفاءة أعضاء المجالس المحلية عن طريق الندوات و الدورات التدريبية المتخصصة في مجال الإدارة المحلية و المواضيع الأخرى ذات الصلة به.

5 -تحديد حد أدنى من السكان و من المساحة الجغرافية يتم الإلتزام بها عند إنشاء وحدات الإدارة المحلية الجديدة.

---

[1]) مصطفى خاطرأحمد، **" تنمية المجتمعات المحلية: الاتجاهات المعاصرة للإستراتيجيات "**، بحوث العمل وتشخيص المجتمع. 2001

[1]) المركز اللبناني للدراسات ، اللامركزية والديمقراطية والحكم المحلي في العالم العربي، منتدى الحكم المحلي للدول العربية، صنعاء، 6 – 9 ديسمبر ص: 2.

6 -دمج الوحدات المحلية المتجاورة ذات الحجم الصغير لتعزيز دورها في إحداث التنمية المحلية، و هذا هو التوجه السائد في أغلب دوا العالم حاليا.

7 -مواكبة القوانين و الأنظمة التي تنظم الهيئات المحلية التطورات التي تحدث و الاستجابة للتغيرات في البيئة المحيطة، وضمان إعطاء المجالس المحلية اختصاصات حقيقية تمكنها من تحقيق الغاية التنموية.

8 -توفر الموارد المالية يمكن الهيئات المحلية من أداء واجباتها بشكل فعال، و من الممكن توفير هذه الموارد إذا ما تم إنشاء الهيئات المحلية ضمن مناطق ذات حجم مناسب مما يوفر الكفاية الاقتصادية.

الأدوار التي يمكن أن تلعبها المجالس المحلية في خدمة مجتمعاتها المحلية تكمن فيما يأتي.[1]

1 -الدور الخدمي و الإنتاجي:

و يقصد بالدور الخدمي المشروعات الأساسية و الضرورية لإشباع حاجات و متطلبات السكان مثل : إنشاء الطرق و الأرصفة و الحدائق و توفير المياه و الكهرباء ، و مخططات تنظيم المواقع و الأراضي، و خدمات النظافة و غيرها.

أما الدور الإنتاجي فيتمثل في المشاريع التي يمكن أن تدر دخلا على المجالس المحلية مثل إقامة المشاريع الإقتصادية خاصة الصغيرة منها و المتوسطة و دعم الصناعات الحرفية الصغيرة و التوسع فيها، و العمل على تأمين خدمات النقل العام داخل المجالس المحلية و بينها و بين المجالس المحلية المتقاربة و ذلك على شكل استثمارات ، بالإضافة إلى إقامة المشاريع الإسكانية لخدمة سكان المنطقة المحلية.و إنشاء الأسواق التجارية و غيرها من المرافق التي تدر دخلا ثابتا للمجلس المحلية لتعزيز قدرتها المالية و المساعدة في إنجاز و تطوير أنواع جديدة من النشاط الزراعي و الصناعي تستغل فيها إمكانات المنطقة المحلية استغلالا أفضل.

2 -الدور الإجتماعي و الثقافي:

و يتمثل هذا الدور في قيادة عملية التغيير نحو الأفضل ، و تخليص المجتمع من العادات و التقاليد السلبية و الحد من مقاومة السكان المحليين للتغير الإيجابي البناء، وزيادة قدرتهم على استيعاب المتغيرات المتسارعة التي تصاحب خطط التنمية و التطوير لضمان مساهمتهم في تنمية مجتمعهم المحلي.

3 -الدور الإداري و السياسي:

[1] : Heidi Jane Smith . **can local government be used as agent for growth**.Rio dejenero.june.11.14 2009.P.58.

و يتمثل هذا الدور في توفير الخدمة للمواطن حيثما يتواجد ضمن مبادئ الكفاءة و الفعالية ، و إشراك المواطنين في تخطيط المشاريع و تنفيذها، و تدريبهم على العمل الإنتخابي و توعيتهم لممارسة الحوار البناء و تفهم وجهات النظر المتعارضة ، و الحد من الصراعات و الإضطرابات و الفوضى التي تخل بمبدإ التعاون و تعرقل تحقيق أهداف التنمية المحلية.

4 -الدور البيئي:

إن التقدم التكنولوجي و ما يرافقه من ازدياد في حجم النشاط الصناعي و زيادة حجم الاستهلاك الناجم عن تزايد السكان و تحسن مستواهم المعيشي و ما ينجم عن ذلك من نفايات مهددة للبيئة و مسببة في تلوثها و هنا يبرز الدور الفعال للإدارة المحلية في مجال حماية البيئة و المحافظة عليها من خلال تقليل خطر النفايات و التوسع في التشجير للمناطق المحلية والعمل على زرع الثقافة البيئية لدى السكان المحليين.

إن الأدوار التي تختص بها الإدارة المحلية أدوار متكاملة تهدف إلى إيجاد مجتمع محلي متكافل متعاون، واع، متفهم لمتطلبات التغيير و التنمية، و يهدف جهد الإدارة المحلية عموما إلى نقل المجتمع من التقليدية إلى الحداثة و مواكبة التطور مع المحافظة على السمات الأساسية للبيئة المحلية و عدم المساس بها و تشويهها، و باعتبار التنمية قضية قومية بأبعاد مختلفة إقتصادية، إجتماعية، سياسية، ثقافية، بيئية تستلزم تظافر الجهود الرسمية و جهود المواطنين لتحقيقها فإن الإدارة المحلية – إذا ما توافرت لها المقومات السابقة- بحكم قربها من المواطن المحلي هي أكثر الجهات مقدرة على تحقيق تلك الغاية.[1]

المطلب الثاني : معوقات إدارة التنمية في الدول النامية

هناك الكثير من المعوقات التي تواجه إدارة التنمية منها ما يلي: [2]

أولاً: معوقات اجتماعية: إذا كانت إدارة التنمية بحسب مفهومنا هي دراسة لوظيفة الإدارة في المحيط الاجتماعي للدول النامية، فإنه من الضروري التعرف على طبيعة البيئة الاجتماعية لإدارة التنمية. وتصيب التأثيرات البيئية عادة، وتظهر في الثقافة العامة للمجتمع، وفي مكونات الشخصية أي في التكوين البشري للمجتمع. ويمكن دراسة ذلك الجانب من زاويا ديموغرافية وسيكولوجية ومهنية وفي مجال دراسة التأثيرات الاجتماعية على تكوين الشخصية، ومن ثم على إدارة التنمية أن تكون أمام نوع من علاقات السبب والنتيجة التحكمية والنسبية في نفس الوقت، بمعنى أن التأثيرات الاجتماعية حتمية

[1]) محمد حسنين عبد العال، **" اللامركزية المحلية "**، معهد الادارة العامة ، الرياض ، 1398 هـ.، ص 106.
[2]) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ."الحكم الراشد: المشاركة". تم تصفح الموقع يوم:20 ديسمبر 2010، < **http// :www.pogar.org/arabic/governance/participation-asp >**

وتحكمية، إلا أن تلك التأثيرات غير جامدة بل تخضع للتغيير والتطور نتيجة للتغيير والتطور الاجتماعي. ومن ثم يصبح من الممكن تطوير بل وإعادة تشكيل مكونات ثقافة العامة لصالح إدارة التنمية. بل إن هذا التغيير يصبح ضروريا وحيوياً إذا أردنا لإدارة التنمية أن تنجح في تحقيق أهدافها. وهذه النظرة للموضوع وحتى تكون علمية يجب أن تأخذ القضية في كل أبعادها. بمعنى أننا عندما نعالج أحدى الظواهر الاجتماعية كجزء من نظام أعلى، فإن هذا يستلزم دراسة تأثيرها وتأثرها في داخل ذلك النظام الأعلى. فالثقافة إذا كانت تؤثر على الشخصية الاجتماعية فهي تتأثر بها. ويمكن القول أن الثقافة العامة والظروف الحضارية للدول النامية تمثل في الغالب عقبات يجب تذليلها أمام إدارة التنمية على أساس أن التقدم بعكس مفاهيم ثقافية وحضارية مختلفة، ونلاحظ أن قدرات التطور الثقافي ليست متكافئة مع التغيرات الأخرى في البيئة الاجتماعية، بمعنى أن التغيير في النظم الاقتصادية أو السياسية أو القانونية يمكن أن تتحقق بسرعة أكبر من سرعة التغير المفروض في الثقافة العامة بل إن هذا هو جوهر المشكلة الاجتماعية في إدارة التنمية. أو كما يقول أحد كبار المتخصصين الاجتماعيين "التخلف الثقافي يعني أن العناصر الثقافية المادية تتغير تغيراً أسرع من العناصر الثقافية غير المادية" ونلاحظ أن المجتمع الثقافي لا يتغير بسرعة بعكس المجتمع المادي حيث يتم التطور والتغيير المادي السريع بواسطة قرارات سياسية تصدر فتغير من النظم الاقتصادية والسياسية والقانونية في المجتمع المتخلف، ولكن يحدث هنا تناقض أساسي، وهو أن التغيير في الجوانب السياسية والاقتصادية والقانونية لا يصاحبه تغير في الجوانب الثقافية المتصلة به. لأن القيم الحضارية والثقافية لا يمكن أن تتغير بسرعة وبسهولة وبقرارات سياسية فقط. هنا تنشأ فجوة خطيرة بين صورة النظم الجديدة وحقيقة سلوك البشر العاملين في نطاقها. فمثلا قد يعمل الفرد في المصانع بثقافة فلاح في الحقل. وهذا التناقض بين التطور البطيء للمعتقدات أو القيم والأفكار والتطور البنياني النظامي المادي للمجتمع يسبب مشاكل كثيرة لتلك النظم الحديثة، وهذه هي ظاهرة التخلف الثقافي في المجتمع النامي. فكل تغيير في الجوانب المادية، يجب لنجاحه وتحقيق فاعليته أن تصاحبه مجموعة من المعتقدات الحديثة الملائمة له. ونلاحظ لذلك أن المشكلة الاجتماعية التي تواجهها عملية التنمية أخطر وأصعب مشكلات إدارة التنمية لأن هذه المشكلات لا يمكن مواجهتها بإصدار قرارات سريعة. فالمعتقدات والقيم والاتجاهات السائدة في إطار الثقافة العامة هي مجموعة من الأفكار تحدد السلوك المرغوب فيه وغير المرغوب فيه في مجتمع من المجتمعات والمعتقدات غير مادية وغير ملموسة. إلا أن تأثيرها على الإنسان وتصرفاته أقوى بكثير من تأثير الماديات.

ثانياً: <u>معوقات سياسية</u>: نلاحظ أنه حتى يمكن البدء في عملية التنمية لابد من اتخاذ قرارات سياسية سريعة. والجانب السياسي لإدارة التنمية يحمل تناقضا أساسياً هو أن قرارات البدء في إدارة التنمية لا يمكن أن تتم إلا بمبادرة فورية لا تحتمل قيامها على مبدأ التشاور أو المشاركة السياسية، في حين أن

القرارات التنفيذية العملية لإدارة التنمية لا يتأتى لها النجاح والفاعلية إلا بتأسيسها على أكبر قدر من المشاركة السياسية[1]، وهنا نجد التعارض والفجوة بين ضرورة الاعتماد على العمل الثوري السريع من أجل بناء سياسات التنمية، وضرورة الاعتماد في الإدارة على المشاركة في صنع قراراتها. فالأسلوب العلمي في الإدارة هو المشاركة في صنع القرارات الإدارية، ومن الناحية السياسية أيضا فكرة التشاور أساسية لقرارات السياسة عامة. إلا أنه في حالات التحول الثوري لصالح التنمية قد يكون التشاور مستحيلاً. وهذا النمط من القرارات السريعة الحاسمة السياسية في جوهرها والقائمة على التشاور المحدود جداً في نطاق بعض خبرات فنية معينة إنما وجدت في بدء عملية التنمية في جميع تجارب هذا القرن، ولكن في نهاية الأمر لابد وأن تلتزم إدارة التنمية بمبدأ التشاور أو توسع قاعدة المشاركة في عملية صنع القرارات، ويبدو لنا أن إستراتيجية إدارة التنمية من وجهة نظر صنع قرارات تلك العملية تقوم على وجود مرحلتين متداخلتين هما:

1. اتخاذ القيادة السياسية مجموعة قرارات سريعة على أساس مبدأ التشاور في أضيق نطاق وهي مرحلة حتمية في بدء انطلاق التنمية.
2. توسيع قاعدة المشاركة أثناء عملية تنفيذ إدارة التنمية. [1]

ثالثاً: معوقات اقتصادية: من أهم السمات التي تتميز بها إدارة التنمية أنها ذات طابع اقتصادي، أكثر ما يكون ظهوراً بالمقارنة مع الإدارة العامة التقليدية. ويعود ذلك إلى تعدد وتنوع نشاط إدارة التنمية مما يخلق نتيجتين أساسيتين هما:

1. قيام الإدارة بإدارة أنشطة إنتاجية تستلزم أخذ النظرة الاقتصادية في الاعتبار.
2. زيادة عدد العاملين في الجهاز الإداري مما يستلزم إيجاد مصدر كبير لدفع أجورهم.

وتهمنا النتيجة الثانية، فالأولى تكاد تكون قضية مفروغاً منها تميز إدارة التنمية بطابع الإدارة الاقتصادية، أما النتيجة الثانية فقد تمر دون أن يرى خطورتها البعض ، إذ أن نقص الموارد الاقتصادية للدولة قد يؤدي إلى خلق نظام أجور تتسم بانخفاض مستوياتها. ولن يعجز رجل الإدارة في هذه الحالة عن زيادة دخولهم من العمل بكل الوسائل غير المشروعة والتي يمكن أن تصبح بمرور الوقت ولكثرة ممارستها عرفاً إدارياً يجد الحماية اللازمة من رجل الإدارة أنفسهم. وهذا سوف يعني ضمن أشياء أخرى فقدان الإدارة لأهم مقومات قيامها. نقصد نزاهة أعضائها وموضوعيتهم في اتخاذ القرارات.

ومن المعوقات الاقتصادية التي ترتبط بتنوع الأهداف بإدارة التنمية ما يلي:

---

[1]) فلاح خلف الربيعي،" **معوقات إدارة التنمية في الدول النامية** "، على الرابط:**http/www.hrdiscussion.com/16908html.** تاريخ الزيارة: 2011/02/22.ص 06.

[1]) فلاح خلف الربيعي، **"معوقات التنمية في الدول النامية"** ، مصدر سابق الذكر. ص 08.

1. صعوبة قياس درجة الكفاءة في عمليات الإدارة العامة للجهاز الحكمي. فالمعايير متعددة في طبيعتها: معايير مادية ومعايير معنوية نفسية.

2. صعوبة التوصل إلى نظام موضوعي لتحديد مكافآت أو عقوبات العاملين في منظمات إدارة التنمية والمسئولين عنها.

ولكن هذه الصعوبات لا يجب أن تؤدي إلى تخلي إدارة التنمية عن الإحساس بأهمية وخطورة الجانب الاقتصادي لعمليتها. كما توجد جوانب أخرى للمشكلات الاقتصادية في إدارة التنمية، فالتخلف يتضح أكثر في قوى الإنتاج وارتباط ذلك التخلف في القوى الإنتاجية وعلاقاتها مع بنيان اجتماعي متخلف في قواعد مؤسساته وعادته وتقاليده ، ومن المعوقات أيضاً الانفجار السكاني، إذ يصل معدل الزيادة في السكان إلى 2% ويصل أحياناً إلى 3% في الدول النامية في حين يصل إلى 1% في الدول المتقدمة. فللانفجار السكاني يمثل ضغطاً خطيراً على إدارة التنمية ويقلل من الإفادة من فوائد التنمية ويضعف قيمة جهود إدارة التنمية ، ومن المعوقات الاقتصادية كذلك في البلاد المتخلفة، والتي تؤدي عادة إلى انكماش دور الأفراد والمؤسسات الأهلية في عملية التنمية، ومن ثم إلى ظهور قيام الدولة بوظيفة أساسية في تلك العملية ويؤدي إلى انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي (الاستثمار) أي التخلف الواضح في الموارد المالية لعملية التنمية. ورأس المال عنصر هام من عناصر التنمية للحصول على وسائل التنمية. وترتبط تلك المشكلة بمجموعة من التعقيدات الثقافية كضعف الميول الادخارية وضعف ملكة الابتكار.

رابعاً: معوقات إدارية: إن عملية التنمية تتسم أساساً بالاتساع الهائل كما ونوعاً في دور الجهاز الإداري في البلاد النامية والحجم الكبير من المعوقات والمشكلات. وأهم هذه المعوقات الإدارية في الدول النامية يمكن تقسيمها إلى:

1. **معوقات تاريخية:** ترجع أساساً إلى التغيير السريع في وظائف الجهاز الإداري، فقد كانت هذه الوظائف تتركز في ميادين تقليدية في الإدارة العامة المألوفة مثل حفظ النظام والأمن وإدارة المرافق التقليدية في الدولة، ولكنها في فترة زمنية قصيرة تحولت إلى وظائف اقتصادية تربوية – ثقافية – اجتماعية – ويعني ذلك أن الخبرات التقليدية تعد غير صالحة للجهاز الإداري في البلاد النامية ولا تفيد كثيراً في تحقيق أهداف التنمية.

2. **معوقات تنظيمية:** وتعود هذه المعوقات إلى وجود نقص واضح في تنظيمات إدارة التنمية وعدم إتباع الأسلوب العلمي في مجالات كثيرة أهمها (توصيف الوظائف ووضع النظم واللوائح والإجراءات الإدارية الملائمة للعمل الجديد المطلوب من الجهاز الإداري وعدم التناسق بين السياسة والإدارة).

فالتنظيم الإداري لا يتمكن من ملاحقة القرارات السياسية في أحيان كثيرة مما يصعب معه خلق التنظيم الملائم لمواجهة تنفيذ تلك القرارات، وكثير من القرارات السياسية لا يتم التنسيق بينها وبين التنظيم

الإداري أو القرارات. وهناك معوقات تنظيمية أخرى تعود إلى تعدد النظم الإدارية اللازمة لإدارة التنمية. فالإدارة الحكومية التقليدية والقطاع العام والإدارة المحلية كل منها يحتاج إلى نظم إدارية مختلفة، مما يخلق صعوبة خلق التنظيم الإداري المتناسق.

خامساً: معوقات بشرية: وهي نقص الإداريين الفنيين الأخصائيين اللازمين لإدارة التنمية وخصوصاً في المجالات الدقيقة كوظائف الحفظ والتخزين والشراء والإشراف، حيث أنه لم يكن في معظم الدول النامية مؤسسات تعليمية تؤهل هؤلاء بالقدر الكافي للقيام بوظائف في إدارة التنمية هي مشكلات ذات طبيعة متعددة الجوانب، وأنه لا يمكن علاجها إلا بأخذ النظرة الفاحصة والشاملة، وهذه هي الإستراتيجية الصحيحة لكل من إدارة التنمية والإصلاح الإداري. [1]

إذن كان هذا المبحث الأول الذي كان مخصصا لإلقاء الضوء على كل ما يتعلق بموضوع الإدارة المحلية و التنمية المحلية و المفاهيم سواء المرادفة أو المشابهة لها.

أما الآن فسوف نتطرق إلى المبحث الثاني في هذا الفصل المفاهيمي وهو موضوع التمويل الدولي الذي يأخذ الشق الثاني لهذا الفصل، حيث يبرز التمويل الدولي كأحد أهم الموضوعات الأساسية في العلاقات الدولية، إذ ظهرت الحاجة للتمويل الدولي في الدول النامية بصورة أكبر نتيجة عجز مواردها المركزية و المحلية عن إدارة التنمية و خاصة التنمية المحلية، و أمام هذا التنامي المتزايد بالإدارة المحلية و التنمية المحلية لم تجد الدول النامية بديلا عن اللجوء إلى التمويل الدولي الذي تتحصل عليه من الدول المتقدمة أو من المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي و هذا هو محل بحثنا في هذا العمل.

المبحث الثاني: التمويل الدولي

و سنتناول فيما يخص التمويل الدولي كلا من ماهية التمويل الدولي، نشأة التمويل الدولي و تطوره التاريخي، أهمية التمويل الدولي، مصادر و أنواع التمويل الدولي.و الآثار الاقتصادية للتمويل الدولي.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الدولي و أهميته

تشير الكثير من البحوث الاقتصادية إلى أن مصطلح التمويل الدولي International Finance يتألف من كلمتين Finance، وهذا يعني توفير المصادر المالية لتغطية نفقات جاريه أو رأسمالية وفق شروط معينه تتضمن السعر والآجل، وبات هذا المفهوم شائعا منذ العقود الأولى من القرن العشرين أما كلمة International، فيقصد بها مجموعة الدول، وقد شاع استخدامه بعد الحرب العالمية الثانية، من خلال النظام الدولي الجديد الذي ساد بعد الحرب، ونشأت على إثره المؤسسات

[1]) فلاح خلف الربيعي، **"معوقات إدارة التنمية في الدول النامية"**، مصدر سابق الذكر.ص 11.

الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك ال عالمي.. كما وتشير كتابات أخرى بأن ما قصد بالتمويل الدولي، هو ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبطة بتو فيو وانتقال رؤوس الأموال دوليا، ويتخذ ذلك جوانب عديدة منها الجانب السلعي (الحقيقي) للاقتصاد الدولي و الجانب النقدي أو المالي، الذي عادة ما يرافق انسياب السلع والخدمات فيما بين دول العالم [1] و التدفقات الدولية لرأس المال لأغراض الاستثمار الخارجي بمختلف صوره، ويندرج التمويل الدولي ضمن البعد الثاني، وتظهر أهميته، كنتيجة حتمية للعلاقات المالية و النقدية في الاقتصاد الدولي، وعلى ما يبدو، فإن التمويل الدولي، وفق الضرورات المطروحة، يعد حاجة لوجود و استمرار أي اقتصاد [2]سواء كان ناميا أو متقدما، وهو حاجة جوهريه لاقتصاديات البلدان النامية، حيث تتطلب عملية التنمية الاقتصادية-الاجتماعية، توفير احتياجات عديدة، للوصول إلى مستوى ملائم لمعدل النمو الاقتصادي ، وكان نشاط التمويل و لا يزال يمارس من قبل المؤسسات المالية بما فيها من مصارف وبيوت المال و الاستثمار و الادخار، وكذلك من قبل الأسواق المالية ومن قبل المؤسسات المالية الدولية، المنبثقة عن منظمة الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية الأخرى.

ولابد من التمييز بين عوامل نشوء وتطور التمويل الدولي ما قبل الحرب العالمية الثانية و ما بعدها، إذ كانت قبل ذلك التاريخ تختصر الأنشطة المصرفية على الخدمات التقليدية مثال ذلك، المدفوعات وتمويل التجارة الخارجية وغيرها من الأعمال المصرفية، فقد جرى تحول كبير عن العملة الإسترلينية إلى الدولار الأمريكي، بعد أن فقد الإسترليني هيمنته على التعاملات الدولية، بعد القيود التي وضعتها الحكومة البريطانية على تحولات العملات... ولغاية نهاية عقد الخمسينات، حدث تطوران هامان في تنظيم التمويل، الأول منها القيود التي فرضتها الحكومة البريطانية على التعاملات الخارجية للإسترليني كما أسلفنا، وذلك اثر الأزمة التي حدثت بين عامي 1955 و 1957[3]، وعلى إثره منعت الحكومة البريطانية تمويل التجارة بالباون باستثناء التجارة البريطانية منها، فضلا عن تحديها لتمويل الائتمانات التجارية، والثاني، وهو الأهم، هو بداية تحول ميزان المدفوعات الأمريكي من الفائض إلى العجز، وكان هذا في بداية عقد الخمسينات. وان تنامي الحجم المتاح من الدولار في أوروبا وبعض المناطق الأخرى، قد خلق دورا لعملة الدولار التي باتت مهيمنة على احتياجات العملات في العالم. ومنذ ذلك الحين برز الدولار كعمله دوليه تستخدم في تمويل التعاملات الدولية.

---

[1]) فليح حسن خلف ، **"التمويل الدولي"** ، مرجع سابق الذكر ، ص 13.

[2]) فليح حسن خلف ، **التمويل الدولي**، مرجع سابق الذكر ، ص 19.

[3]) أندراوس عاطف وليم ، **"التمويل الدولي و الإدارة المالية الدولية"** ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2008ص 73.

شهدت فترة السبعينات تطورات كبيره و خطيرة وزيادة حجم المصارف الدولية، وانتقلت من مؤسسات هامشيه إلى مؤسسات متكاملة مع النظم المصرفية الوطنية، وفي إطار العلاقات النقدية الوطنية و الدولية، وتبلورت سلسلة التطورات في هذه الفترة باتجاهين:[1]

الأول: زوال القيود التي كانت قد فرضت على حركة رأس المال في عدد معين من الدول.

الثاني: اثر ارتفاع أسعار النفط واستراتيجيه إعادة التدوير التي فرضت على الأسواق المالية، اثر انهيار نظام (بريتون وودز). [2] كما حددت سنة 1974، وهو التاريخ الذي أزالت فيه الحكومة الأمريكية القيود التي فرضتها في عقد الستينات، والتي تهدف في الأساس الأول:-

1. بناء العلاقة بين السوق الأمريكية وسوق العملات الأوربي وخلق التضارب بينهما، وخاصة سعر الفائدة.
2. إزالة القيود على حركة رأس المال في الولايات المتحدة.
3. زيادة حجم القروض الممنوحة من سوق العملات الأوروبية والمراكز المغتربة وبالعملات المحلية.

والجانب الأخر أو الحدث المهم في تلك الفترة، يكمن في سياسة أوبك (OPC) [3] الجديدة برفع الأسعار، وكان له ابلغ الأثر على عمليات التمويل الدولي، وخاصة في مسألة عمليات إعادة "التدوير الدولاري" ومضامينها الواسعة. حيث و لغاية عقد السبعينات لم تكن الرؤية واضحة تجاه التمويل الدولي، وقد حدث التغير الكبير في ذلك العقد وخاصة بعد سنة 1973، حيث كان التمويل الدولي يقتصر على ما يقدمه صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وباقي المؤسسات التي تؤول إلى منظمة الأمم المتحدة. وبعد هذا التاريخ دخل السوق الخاص، بما فيه من مصارف دوليه، متخطيه للحدود، وتفاقمت العجوزات في نهاية عقد السبعينات وأستطاع الدولار أن يهيمن على معظم التعاملات الدولية، وبزيادة العجز في ميزان المدفوعات الأمريكية، بدأت العديد من الدول المتقدمة ومن خلال مصارفها المركزية بتنويع احتياط من العملات مثل ألمانيا واليابان وغيرها..

المطلب الثالث: التفسيرات النظرية لحاجة التمويل الدولي

تشير العديد من البحوث الاقتصادية إلى نماذج تنموية عديدة لتفسير مشكلة حاجة البلدان النامية إلى التمويل الخارجي ومنها نموذج **هارود-دومان (Harrod-Domar Nodel)** الذي استهدف بيان مدى

[1]) عوض الله زينب حسن، **"الاقتصاد الدولي"** ، الدار الجامعية الجديدة، 2004 ،ص 112.
[2]) حشيش عادل أحمد، **"العلاقات الاقتصادية الدولية"** ، جامعة الاسكندرية، الدار الجامعية ، 2000، ص 65.
[3]) حشيش عادل أحمد، **"العلاقات الاقتصادية الدولية"** ، مرجع سابق الذكر، ص 67.

الترابط الوثيق بين الناتج القومي ومعدلات استثمار رأس المال، أي على الفجوة مابين الاستثمار المرغوب ومستوى الادخار المحلي، والتي أطلق عليها فجوة الادخار **(Saving Gap)** أو فجوة الموارد المحلية (**Domestic Resources Gap)** وتجسد هذه الفجوة، النقص في المدخرات المحلية للبلد – المقترض – وهي تساوي حجم رأس المال الأجنبي "كالقروض مثلا" اللازم توفيره تحقيقا لمعدل النمو المطلوب، أي أن رأس المال الأجنبي سيستخدم بجانب الإدخارات المحلية لتغطية مستوى الاستثمار المطلوب، ويعد هذا النموذج من أكثر التحليلات، أهمية في إبراز الدور الحيوي لراس المال الأجنبي في عملية التنمية الاقتصادية. [1]

أما نظرية **والت روستو "Walt Rostow"**، فقد ركزت على ضرورة رفع معدل الاستثمار، بغية وصول الاقتصاد إلى مرحلة الانطلاق **"Take Off"** ليصبح قادرا على تسيير ذاته بذاته أو ما يسمى بـ **"مرحلة النمو الذاتي Growth Self-Sustained".**

ومما يلاحظ على كلا النظريتين **هارود - دومار + نظرية روستو،** تفترضان "وجود الشروط اللازمة للتنمية في البلدان النامية، والواقع عكس ذلك، يضاف إلى ذلك، أن العامل الخارجي أو العوامل الخارجية غير ملائمة "وهي خارج عن إرادة هذه البلدان، وذلك بحكم تبعية اقتصادياتها إلى النظام الاقتصادي العالمي الذي تسيطر عليه الدول المتقدمة" .

كما يرى البروفسور **ساموليسن "Samuelson"** انه طالما هناك معوقات كثيرة إما التكوين الرأسمالي **" Capital Formation"** من المصادر الحقيقيه فلابد من الاتكال على المصادر الخارجية، حيث أوضح، أن المشكلة الرئيسية في العديد من البلدان النامية، هو النقص الشديد في المدخرات وخاصة في المناطق الفقيرة، حيث تتجلى ظاهرة تنافس الاستهلاك الجاري المتزايد إما الحاجة إلى استثمار الموارد التي تعاني من الندرة **Scarcity** والنتيجة هي توجه قدر ضئيل جدا من الإستثمارات للإسراع من عملية التنمية الاقتصادية، كما ويقول، **بول باران (Paul Baran)** في ذلك "تتولد الحاجة إلى النمو الخارجي جراء فقدان المجتمع لفائضه الاقتصادي عن طريق تحوله إلى الدول الاستعمارية، وهو بذلك له الفضل في تمييزه بين **الفائض الحقيقي "الفعلي" Actual Surplus** وهي الإدخارات المتحققة فعلا، والفائض الكائن **" Potential Surplus"** وهي الإدخارات غير المستغلة بعد وبالتالي فـإنه من المحتمل أن يكون الفائض الكامن اكبر من الفائض الحقيقي، وهنا تبرز المشكلة في كيفية جعل الادخار الممكن متحققا فعلا، وذلك عن طريق إجراء تغيرات جذريه في الاقتصاد القومي، لتعبئة هذا الفائض، ويؤيد هذا الرأي **وركسه (Wurkse)**، حيث يدعو إلى البحث

[1]) النقاش غازي عبد الرزاق، **"التمويل الدولي (العمليات المصرفية الدولية)"**، دار وائل للنشر، ط3، 2006ص 28.

عن أسباب الهدر في الموارد التي تؤثر على الادخار لتكون إحدى وسائل تكوين رأس المال في البلدان النامية، فهي نوعا من الادخار الكامن، وينضم إلى هذا الطرح أيضا **بول سويزي Paul Sweezy** و**دوس سانتوس Santos Dos** و **سمير أمين** وغيرهم الذين يؤكدون على وجود العلاقات غير المتكافئة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، الذي يجعل من الصعب أو ربما من المستحيل أحيانا على هذه البلدان أن تتحرر اقتصاديا من طوق التبعية.[1]

كما ويشار أيضا إلى أهم أوجه الضياع في الإدخارات في البلدان النامية ومنها:

1. البطالة بأنواعها السافرة والمقنعة **Disguised Unemployment**
2. الاكتناز
3. التصرف غير العقلاني بالنقد الأجنبي
4. الاستهلاك غير العقلاني (العام والخاص)
5. التهرب الضريبي
6. هروب رؤوس الأموال للخارج " **Capital Flight**" والتحويلات الأخرى، وان تعبئة المدخرات الضائعة من شأنها أن ترفع من معدل الادخار المحلي ومن ثم الاستثمار المحلي دونما إضرار بمستوى معيشة الأفراد و إنما ستعمل على تقليل فجوة الموارد المحلية والحاجة إلى التمويل الخارجي، وان الادخار هو المصدر الرئيسي للاستثمار، وتظهر عادة على شكلين من التدفقات **(Flows).**[2]

أ- **المتفقات النقدية** : موارد نقدية – محليه أو اجتبيه اللازمة لتمويل المشاريع في الاقتصاد

ب- **التدفقات العينية**: التي تشمل كافة السلع الإنتاجية (الرأسمالية) كغطاء سلعي للاستثمارات المخطط تنفيذها مثل ماكنات، آلات، معدات، طاقه، قطع غيار ، ويحدث التوازن الاقتصادي حينما تطابق الادخارات مع الاستثمارات بيد انه يصعب تحقيقه لعدم تطابق كل منهما بالضرورة، وما تعانيه البلدان النامية في الجانب يمكن تلخيصه بالنقاط التالية:

أ- تشوه في البنية الاقتصادية والإنتاجية.

ب- ضعف الاستغلال للموارد المتاحة.

ج- انخفاض الإنتاجية.

د- انخفاض الدخول.

ه- تراجع مدخرات الأفراد.

---

[1]) البطريق يونس أحمد ، **"السياسات الدولية في المالية العامة"**، الدار الجامعية، الاسكندرية،ص 55.

[2]) رمزي زكي ، **"أزمة الديون الدولية، رؤية في العالم الثالث"** ،القاهرة ،1978، ص44

و- تزايد الاستهلاك.

ي- ارتفاع التضخم.

ولذلك تعاني هذه البلدان فجوة استثماريه مردها، ضآلة حجم رأس المال في قطاعاتها الإنتاجية، وهنا تظهر الحاجة للتمويل الخارجي... وبالتالي تحصل فجوه خارجية تدعى **بفجوة التجارة الخارجية (Foreign Trade Gap)**، التي تجسد الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، ويطلق هذا التحليل **بنموذج الفجوتين "Model Two Gaps"** .

و على أساس ما سبق فإن انتقال رؤوس الأموال يمكن أن يتضمن ما يلي:[1]

1 -إشراك مواطنين في دولة معينة في مشروعات خاصة أو حكومية في دولة أخرى من خلال اشتراك صريح في المشروعات أو عن طريق شراء أسهم المشروعات.

2 -تصدير مواطني دولة معينة سلع أو خدمات و إبقاء حصيلة التصدير هذا في دولة أخرى بشكل ودائع.

3 -انتقال الأموال من دولة إلى أخرى و إيداعها بهدف الحصول على عائدات أكبر.

4 -إبقاء مواطني دولة ما الأرباح التي تحققها المشروعات التي يمولونها في دولة أخرى من أجل إعادة استخدامها في تلك الدولة أو إيداعها للحصول على عائدات أكبر أو امتلاك أصول فيها.

5 -حركات انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى سواء كانت فورية أو أجلة و التي ترافق و ترتبط بحركة السلع أو الأشخاص بين الدول.[2]

6 -انتقالات رؤوس الأموال بين الدول من طرف واحد مثل المساعدات و الهبات و المنح خاصة كانت أو عامة و ما إلى ذلك.

و التمويل الدولي بهذا المعنى يتضمن كافة تحركات و انتقالات رؤوس الأموال بين الدول ، و بالتالي فإنه يتضمن طرفين يكون أحدهما في دولة معينة و الأخر في دولة أخرى، سواء أكان هذا الطرف في الدولة المعينة و الدولة الأخرى شخصا طبيعيا أو معنويا، و سواء أكان جهة خاصة أو حكومية، أو هيئة، أو منظمة دولية، أو إقليمية، و هذا هو ما يميز التمويل الدولي عن التمويل المحلي الذي يتم بين أطراف محلية، بالإضافة إلى ذلك فإن التمويل الدولي يعتمد بالدرجة الأولى على الأسواق المالية الدولية مثل البورصات و الهيئات المالية الدولية مثل : صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي للإنشاء و التعمير، أو الهيئات الإقليمية.[3]

---

[1]) عمر صقر، **"العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة"** ، الدار الجامعية ، 2003. ص،107 .

[2]) محمود يونس، **"أساسيات التجارة الدولية"** ، الدار الجامعية ، نوفمبر، 1991ص 21.

[3]) عبد الله الطاهر و موفق علي خليل، **"النقود و البنوك و المؤسسات المالية"**، مركز يزيد للنشر، ط2، 2006 ص 463.

بالإضافة إلى البرامج التمويلية الدولية التي تتم في شكل إعانات أو استثمارات مثل ما هو الحال بالنسبة لبرنامج ميدا الذي أطلقه الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورومتوسطية.

و تبرز أهمية التمويل الدولي بشكل واضح في الوقت الراهن الذي يشهد علاقات اقتصادية دولية واسعة و متزايدة، و باعتبار أن التمويل الدولي يمثل عنصرا أساسيا للنشاطات الاقتصادية المعاصرة في جانبها العيني لأنه يشكل الجانب النقدي لها، إذ بدون توفر التمويل لهذه النشاطات فإنه لا يمكن القيام بها و استمرارها و توسعها، حيث أن القيام بالنشاطات الاقتصادية يقتضي الاستثمار الذي يتضمن القيام بمشروعات جديدة و توسيع المشروعات القائمة، إضافة إلى تجديد و تحديث رأس المال المستخدم في هذه المشروعات التنموية خاصة فيما يتعلق بالمشاريع التنموية المحلية التي تصب في إطار التنمية المحلية ، إذ أنه من شأن الإدارة المحلية تحقيق نوع من التنمية المحلية المتوازنة إذا ما استطاعت أن تحقق التوازن بين التمويل خاصة الدولي و التنمية المحلية من خلال هيكلة الأولويات المحلية و ترتيبها لهذا فإن التمويل الدولي من شأنه خلق فضاء أوسع للمشاريع التنموية المحلية نظرا لقصر مصادر التمويل المحلية و حتى المركزية عن تلبية مطالب التنمية المحلية .

المطلب الثالث: مشاكل التمويل الدولي للتنمية في البلدان النامية

يمكن إبراز المشاكل التي تواجه التمويل الخارجي للتنمية في البلدان المتخلفة على النحو التالي:

1- **تقييد القروض الممنوحة للبلدان المتخلفة :** و يقصد أساسا بهذه المشكلة أن القروض المعطاة من جانب الدول و المؤسسات المانحة إلى الدول المتخلفة ترتبط بقيود معينة و منها ما يلي:

- أن تأخذ البلد القرض المعطى لها في صورة سلع خدمات.

- أن يذهب القرض إلى تحقيق أهداف معينة أو استخدامه في تنفيذ مشروعات معينة دون أخرى أو استخدام القرض في سوق معينة و لاشك أن من شأن هذه القيود تقييد حرية البلد في استخدامها في الوقت الذي تعتبر فيه هذه القروض زيادة في القوة الشرائية المتاحة للبلد.

و في هذا السياق فإنه من الملاحظ أن تقييد القروض بتخصيصها لتنفيذ مشروعات معينة تحتل مكانا كبيرا من جملة انسياب رؤوس الأموال إلى البلاد المتخلفة، و في سبيل بيان هذه الظاهرة فنشير إلى ما يلي:

- أن جميع القروض التي تمنحها الدول المانحة تمثل قروضا مخصصة لمشروعات معينة.

- أن أكثر من 90%من قروض المؤسسات الدولية قد تذهب إلى تمويل مشاريع استثمارية معينة و مقصودة، و يترتب على ارتباط تحقيق أغراض معينة أو تنفيذ مشروعات معينة عدة آثار سيئة بالنسبة للبلاد المتخلفة نذكر منها ما يلي:

أ- **تقليل مرونة استخدام القرض** : ذلك أنه قد يشترط استخدام القرض بتنفيذ مشاريع معينة،و في هذه الحالة فإن الدولة قد تستخدم القرض في شراء الآلات و المعدات اللازمة للمشروع من البلد المقرض، هذا [1]في الوقت الذي قد لا يكون هذا المشروع يتمتع بأولوية في خطة التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى أن شراء البلد لهذه الآلات و المعدات اللازمة لتنفيذ المشروع من البلد المقرض قد تصادفه عقبة أن هذا البلد لا يتمتع في إنتاجها بكفاءة كبيرة، و من هذا فإن البلد سوف يحصل على آلات قد تصبح غير مسايرة للتقدم التكنولوجي بعد وقت قصير.

ب- **ارتفاع نفقة إنشاء المشروعات** : إذ مما لا شك فيه أن نفقات الإنتاج تختلف من بلد إلى آخر فضلا عن ذلك فإن من شأن تقييد القروض إحداث فرق كبير بين القيمة الاسمية للقرض و القيمة السوقية الفعلية له، و ذلك نظرا لما يترتب على استخدامه من زيادة نفقة المشروعات.

مما سبق يتضح لنا أن من شأن تقييد القروض تقليل الكفاءة الاقتصادية للموارد الأجنبية التي تتحصل عليها البلدان النامية و هو ما يعني بتعبير آخر ازدياد نفقات التنمية الاقتصادية في حالة تقييد القروض عنها.

و لاشك أن وسائل العلاج الفعالة بالنسبة لهذه المشكلة التي تواجه تمويل التصنيع في البلدان النامية تتمثل أساسا في ضرورة إضفاء الطابع الدولي على رؤوس الأموال الأجنبية التي تنساب إلى البلاد المتخلفة ، فلقد سبق أن أشرنا إلى الأهمية الكبرى للقروض التي تمنح للدول النامية من أجل عملية التنمية و خاصة فيما يخص التنمية المحلية من حيث طبيعتها، ذلك أن معظمها قروض سهلة، و لا شك أن مثل هذه المسألة تحتاج إلى جهود دولية فعالة لأن الدول المتقدمة لن تقتنع بمثل هذه المسألة، فالاعتبارات الاقتصادية ليست وحدها التي تتحكم في تقرير التمويل الدولي بل الأهم من ذلك هو الاعتبارات السياسية، حيث تصبح مسألة منح القروض سلاحا في يد الدول و المؤسسات الدولية تستخدمه من أجل إملاءات بعيدة عن التنمية التي تعتبر الهدف الأساسي و الأول لعملية التمويل الدولي.

2- **عبء الديون الخارجية للبلدان النامية** : قد لا نبالغ في القول إذا ما قلنا أن من أخطر المشاكل التي تواجه التمويل الدولي للتنمية في البلدان النامية تتمثل أساسا في حدة الزيادة في أعباء الديون الخارجية، ذلك أن الفترة الأخيرة – و على الرغم من عدم كفاية رؤوس الأموال الأجنبية – شهدت تزايدا سريعا في مديونية البلدان النامية، ذلك أن الديون التي تلزم بها حكومات الدول النامية من قبل الدول المتقدمة و المؤسسات المالية الدولية قد تزايدت بمعدل 14% سنويا خلال الستينات، و أن هذه الديون بمفردها تقدر بنحو 47.5 بليون دولار عام 1968، و تبدو خطورة هذه المسألة إذا ما لاحظنا هذه الزيادة السريعة في مديونية البلدان النامية تصاحبها كذلك ظاهرة خطيرة أخرى تتمثل في الزيادة السريعة في أعباء الديون

[1]) غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي (العمليات المصرفية الدولية)، مرجع سابق الذكر، ص 39.

الخارجية و خدمة القروض ، و في الوقت الراهن علينا الإشارة إلى أن أعباء خدمة القروض تستوعب الآن ما يعادل 10%من حصيلة الصادرات بالنسبة للبلدان النامية، و بعبارة أخرى أن ما بين 10% و 15%من حصيلة الصادرات تذهب لتسديد أقساط القروض و دفع فوائدها .

و ما يضاعف من حدة هذه الظاهرة أننا افترضنا بقاء الحجم الكلي لانسياب رؤوس الأموال الدولية على ما هو عليه، فإن من شأن الزيادة السريعة في أعباء الديون الخارجية أن تنعكس بصفة أساسية على تناقص الزيادة في حجم رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلاد النامية .

و من الأساليب التي يمكن من خلالها تخفيف أعباء الديون الخارجية ما يلي:

- اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على موارد ائتمانية قصيرة الأجل، غير أن هذه الموارد تقل مدتها عن سنة، و هو ما يدفعنا إلى اللجوء إلى الوسائل المتبقية.

- دخول البلدان النامية في اتفاقيات مع البلدان الدائنة في التوقف عن الدفع لفترة معينة على أن تستأنف بعدها عملية السداد و دفع فوائد الديون، و ذلك حتى لا تضطر البلدان النامية إلى التوقف من جانب واحد.

- تحويل الديون قصيرة الأجل إلى ديون طويلة الأجل، و ذلك عن طريق تجديد فترة الاتفاق كلما انتهت مدة القرض قصير الأجل سنويا.حيث يكتسب القرض قصير الأجل صفة القرض طويل الأجل تلقائيا.

- وضع برنامج زمني جديد يتم الاتفاق فيه على تجديد فترة السداد مما يتناسب مع قدرة البلد على الوفاء بالديون ن و ذلك على طريقتين:

أ- إطالة فترة السداد المتفق عليها في التعاقد.

ب- تحقيق مقدار القسط الذي يستحق الدفع أو تخفيض سعر الفائدة المنصوص عليه في التعاقد الأول.

- الاقتراض من جديد لتمويل الوفاء بخدمة القروض، و لا شك أن هذه الوسيلة الأخيرة تزيد من المشكلة تعقيدا، لأنها تؤدي إلى إضافة أعباء جديدة بعد فترة وجيزة ، لذلك فإن البلاد النامية لا تلجأ إليه في الغالب و يكون عادة آخر الحلول المتاحة أمامها.[1]

من خلال ما سبق يتضح أن العلاج الفعال في مواجهة مشكلة أعباء الديون الخارجية على البلدان النامية تقتضي حلا دوليا يراعى فيه طبيعة المرحلة الراهنة التي تمر بها البلد النامية، و تحويل القروض من قروض صعبة إلى قروض سهلة في غالبيتها حتى تتمكن البلاد النامية من الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي، غير أن هذا الحل يتوقف في النهاية على إرادة البلاد المتقدمة قبول مثل هذا الوضع ، و لقد

[1]) العشري حسين درويش، **"التنمية الاقتصادية"** ، جامعة بيروت ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1979ص 161.172

اختلفت وجهات النظر على أن التمويل الدولي يعني توفير المبالغ المالية اللازمة لدفع عملية التنمية و خاصة التنمية المحلية في الدول النامية ، لكن هذه الأخيرة قد تواجه أثناء عملية التمويل عدة مشاكل تكون عادة سببا في تعطيلها و إعاقة مسار التنمية و تنحصر معظمها في مشاكل التمويل الخارجي للتنمية من عدم كفاية رؤوس الأموال الأجنبية إلى القيود المفروضة على القيود.

و كما أشرنا، فإنه في هذه الحالة لابد من تدخل المؤسسات المالية الدولية لتنظيم عملية التمويل الدولي و إبعادها عن الصورة المألوفة التي تطبعها و هي صورة التبعية النقدية أو المالية من طرف الدول النامية إلى الدول المتقدمة، و من أبرز المؤسسات المالية الدولية التي تعنى بمسألة تمويل و دراسة التنمية في البلدان سواء النامية أو المتقدمة على حد سواء لكن الدول النامية بشكل أوسع و أشمل – صندوق النقد الدولي و مؤسسة البنك العالمي حيث سنتطرق لهما في المبحث الثالث و الأخير من هذا الفصل المفاهيمي الذي خصصناه كما ذكرنا آنفا إلى الإطار المفاهيمي حول كل من الإدارة المحلية، التمويل الدولي ، و الموئسات المالية الدولية(صندوق النقد الدولي و البنك العالمي)، إذ سوف نتناول في المبحث الأخير التعريف بكل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، أهدافهما و مهامهما، الهيكل التنظيمي لكل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي.

المبحث الثالث: صندوق النقد الدولي و البنك العالمي كأحد أبرز المؤسسات المالية الدولية

عملت القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية على إنشاء مجموعة من المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية بمدينة **"بروتن وودز"**، وقد أسندت لهذه المؤسسات مهام معينة في مجال إدارة الشؤون المالية والاقتصادية الدولية"، وأهم هذه المؤسسات هي كل من صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي والاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية التي ستتحول في ما بعد الى المنظمة الدولية للتجارة.

في البداية علينا الإشارة إلى أن صندوق النقد الدولي و البنك العالمي يشار إليهما في الغالب على أنهما **"المؤسستين الأختين"** و يرجع ذلك إلى تاريخ إنشاء كل منهما في العام **1944**[1]، و ذلك بهدف أداء أدوار تكميلية، و في الكثير من الأحيان تعمل المؤسستان معا بهدف التأثيرعلى سياسات الحكومات المقترضة، علاوة على أن القدرة على الحصول على القروض من إحدى المؤسستين يعتمد إلى حد كبير على الالتزام بإجراء إصلاحات محددة أو اتخاذ إجراءات معينة تتطلبها المؤسستان ، هذا إلى جانب

[1]) شقيري نوري موسى و آخرون ، **"المؤسسات المالية الدولية و المحلية"** ، دار المسيرة للنشر و الطباعة و التوزيع، عمان ، ط1،2009.ص 160.

استخدام المؤسستين في حالات كثيرة اشتراطات متبادلة، أي أن الحكومات المقترضة تصبح مطالبة بالالتزام بشروط إحدى المؤسستين حتى تتمكن من الحصول على التمويل من المؤسسة الأخرى، مع مراعاة أن البنك العالمي – مثله في ذلك مثل الكثير من الجهات المانحة – يحرص على أن توفير القروض فقط للحكومات التي ليس عليها متأخرات قائمة لصندوق النقد الدولي، و في نفس الوقت تلتزم بتوصيات الصندوق من حيث السياسات، و هذا الأسلوب من شأنه منح الصندوق سلطات هائلة يتحكم بها في إمكانية حصول الدول على التمويل الدولي.

المطلب الأول: صندوق النقد الدولي

الفرع الأول: تعريف صندوق النقد الدولي و نشأته

تعود فكرة تأسيس صندوق النقد الدولي إلى الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهت العديد من الدول في عام 1930، و قد عملت هذه الدول على المحافظة على دخلها القومي في مواجهة انحسار الأسواق عن طريق تخفيض أسعار صرف عملاتها لمواجهة القيود التجارية و التقلب في أسعار صرف العملات، حيث بدأت على إثرها الفوضى في المعاملات التجارية، حيث حاولت كل دولة اتخاذ مواقف دفاعية لحماية نفسها من الأزمات المتفاقمة، فكانت النتيجة أن قلت مساهمات الدول في التجارة الخارجية و التشغيل، و استخدام الموارد على المستوى الدولي فبرزت أهمية عقد اتفاقيات لتنظيم أعمال التجارة الدولية و المسائل المتعلقة بها، و تم العمل على الكثير في سنوات الحرب العالمية الثانية من قبل الدول من أجل خلق نظام نقدي ثابت، و قد وافقت على هذا النظام **44** دولة، حيث اجتمع ممثلوها في المؤتمر المالي و النقدي المنعقد في **" بريتون وودز "** في الفترة ما بين **22** و **31 تموز 1944**، حيث تم استدعاء مجموعة من الخبراء الماليين الأربع و أربعين دولة للمشاركة في المؤتمر النقدي للخروج بوثيقة تعتبر معاهدة دولية لتنظيم الحياة الاقتصادية و المتمثلة في اتفاقية **بريتون وودز**، هذه الأخيرة تعتمد بشكل كبير على مشروع **" هاري هوايت"** الأمريكي، و تأخذ بعض البنود من مشروع **"اللوردكينز"**الإنجليزي[1].

1- <u>مشروع كينز</u> :هو مشروع نسب لواضعه البريطاني "اللورد مينارد كينز" و قد وضع المشروع سنة 1941إلا انه قدم كورقة عاملة سنة 1943 يرسم فيها الإطار الذي من خلاله يمكن قيام نظام نقدي دولي، و لقد تمحور هذا المخطط حول فكرة جوهرية مفادها تكوين اتحاد ماصة دولي، أو بالأحرى إنشاء بنك مركزي دولي للاحتياط، بحيث يتيح للدول الأعضاء أن تحصل على اعتمادات

[1]) الهادي خالدي، **"المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"**، دار هومة للنشر، أفريل ، 1996.ص49.

واسعة و تستطيع بواسطتها تسديد عجزها الخارجي و عليه فإن الذهب لا يمكن اعتباره الحل الأمثل لاسيما إذا كانت الدولة تتمتع بفائض كبير يمكنها من جلب هذا المعدن و كذا اقتراح كينز إضفاء الطابع النقدي على المبادلات الدولية و ذلك في إطار أسعار الصرف الثابتة.

و على ضوء ما سبق يمكن معرفة العناصر التي يتضمنها المخطط و التي تتمثل في:

أ- **إنشاء عملات دولية جديدة** : يتم ذلك بسعر صرف ثابت بالنسبة للذهب و اصطلاح على تسميته **(البانكور) BANACOR**و بذلك يلغى كل الاحتياطي من العملات الرئيسية إلا أنه يبقى على قاعدة صرف الذهب و هذا لأغراض نقدية دولية، حيث يرى **كينز** انه عند دخول الم شروع حيز التنفيذ و التطبيق تصبح المدفوعات الدولية تتم بعملتين فقط هما **(البانكور و الذهب)** و يمكن للدول الحصول على البانكور عن طريق بيع الذهب و استخدام حقها في الاقتراض من **" اتحاد المقاصة الدولي"**، أما العملية العكسية أي الحصول على الذهب مقابل البانكور فإن ذلك غير ممكن.

و يستند هذا الم شروع أيضا على حالات العجز و الفائض، ففي حالة العجز تلجا الدول لبيع الذهب أو الاقتراض من أجل الحصول على البانكور حيث يمكن تحديد حجم الحصة لأي بلد على أساس صادرات و واردات البلد، و من ثم تحديد رسم يقدر ب **1%** سنويا للدولة التي تطلب قرضا لا يزيد عن نصف حصتها، أما إذا تجاوزت ذلك فإنها مجبرة على دفع رسوم **2%** سنويا و حتى الدول التي تحقق فائضا و ذلك عندما يفوق رصيدها الدائم نصف حصتها و قد حدد هذا الرسم بـ **1%** سنويا.[1]

ب- **تطبيق نظام معدل صرف ثابت:** إن تطبيق هذا النظام يجعل كل العملات بما فيها العملات المهيمنة تشترك في عملة موحدة هي **" البانكور"** و في هذا المجال فإن معدلات الصرف ثابتة، و قد افترض **كينز** في هذا المجال السماح بتخفيض العملة في حدود % 5 إذ تجاوزت الدولة % 25 من حصتها خلال السنة.

2- **م شروع هاري هوايت**[1] **:**

الطرح الذي قام به **(هاري ديكستر هوايت)** كان بناءا على تجربته و معرفته للأوضاع الاقتصادية العالمية التي اكتسبها من خلال ممارسته لوظيفته كأمين مال للخزينة الأمريكية فم شروع **هوايت** يعكس وجهة نظر الأمريكيين و يمكن تلخيص طرح هوايت في نقطتين:

- ضرورة إنشاء وحدة حساب اسمها **"UNITAS "** محدودة بالنسبة للذهب.
- اقتراح صندوق لتسوية المبادلات بين العملات و هذا من اجل تصحيح الاختلافات الموجودة و هذا لا يتم إلا بتثبيت العملات الأجنبية بالنسبة للوحدة**" UNITAS "**

[1]) سميرة إبراهيم أيوب ، **"صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الاقتصادي و المالي دراسة تحليلية تقييمية"**، الإسكندرية،2000، ص121.

[1]) الهادي خالدي ، **"المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"** ، مرجع سابق الذكر، ص 55.

و قد ركز هوايت على ضرورة توازن المدفوعات أكثر من اهتمامه بالقضايا التجارية، و حتى يمكن للدولار أن يحتل مكانته فإنه يقترح تمويل الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الصندوق القسط الأكبر من اجل امتلاكها لأكبر احتياطي من الذهب العالم.

و على العموم يمكن حصر أوجه التشابه بين المشروعين في النقاط التالية:

- كلا المشروعين يقترحان إنشاء مؤسسة دولية مشتركة.
- كلاهم يؤكد على ضرورة منح مساعدات تمويلية للبلدان الأعضاء التي تعاني عجز في ميزن مدفوعاتها.
- العمل على استقرار أسعار الصرف عن طريق تثبيت العمات الأجنبية بالنسبة لـ**"UNITAS "**

و هذا رأي **هوايت** و تثبيتها بالنسبة **لكينز**.

و أما بخصوص أوجه الاختلاف تكمن في فكرة اتحاد المقاطعة الدولي و جوهر الاختلاف يكمن في بسط الاستقرار، إذ يعد بمثابة بنك للدول الأعضاء نظرا للعلاقة التي ستربطه بالبنوك المركزية، كما أنه لم يتطرق إلى التزامات الدول الدائنة بل يقترح قيودا صارمة تجاه الدول المدنية.

و قام النظام الرقدي الدولي الجديد بموجب اتفاقية **بريتون وودز** على أساس مخطط **هوايت** مع استكماله بجزء مما ورد في مشروع **كينز**.

ووقعت اتفاقية **" بريتون وودز "** التي أرست قواعد إنشاء صندوق النقد الدولي الذي تأسس في **1945/12/27** لخلق نظام اقتصادي دولي يعمل على:

- تسهيل التوسع و النمو المتوازن في التجارة الدولية .
- المساهمة في تشجيع مستوى عالي من العمالة و الدخل الحقيقي و المحافظة عليه.
- تنمية و تطوير الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء.[1]

و صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب اتفاقية دولية في عام **1945** للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي ، يقع مقرها في واشنطن العاصمة، و يديره أعضاء يشملون معظم بلدان العالم البالغ عددهم **184** بلدا.

و صندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي – أي نظام المدفوعات الدولية و أسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين الدول المختلفة - ، كما أن صندوق النقد الدولي يستهدف منع وقوع الأزمات في النظام النقدي الدولي عن طريق تشجيع البلدان النامية على

[1]) أيوب سميرة إبراهيم ، **"صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الاقتصادي و المالي"**، مرجع سابق الذكر،ص121.

اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، بالإضافة إلى أنه – و كما يتضح من إسمه – صندوق يمكن [1] أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في مسائل التنمية، كما تتضمن الأهداف القانونية لصندوق النقد الدولي تيسير التوسع و النمو المتوازن في التجارة الدولية، و تحقيق استقرار أسعار الصرف، و تجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات، و إجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات التي تتعرض لها البلدان.

و لتحقيق هذه الأهداف يقوم الصندوق بما يلي:

- مراقبة التطورات و السياسات الاقتصادية و المالية في البلدان الأعضاء، و على المستوى العالمي، و تقديم المشورة بشأن السياسات لأعضائه استنادا إلى الخبرة التي اكتسبها طوال أكثر من خمسين سنة .
- إقراض البلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات في موازين المدفوعات، ليس فقط بإمدادها بالتمويل المؤقت بل أيضا لدعم سياسات التصحيح و الإصلاح الرامية إلى حل مشكلاتها الأساسية .
- تقديم المساعدة الفنية و التدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات البلدان الأعضاء و بنوكها المركزية.[2]

و بما أن صندوق النقد الدولي هو الهيئة الدولية الوحيدة المكلفة بأنشطة تنطوي على الدخول في محاورات حول السياسات الاقتصادية مع كل البلدان تقريبا ، فإنه يعد الموقع الرئيسي ليس فقط لمناقشة السياسات التنموية الوطنية في سياق عالمي، و إنما أيضا لمناقشة القضايا المهمة لاستقرار الناظم المالي و النقدي الدولي، و تضم هذه القضايا اختيار لترتيبات أسعار الصرف و تجنب تدفقات رؤوس الأموال الدولية المخلة بالاستقرار و وضع معايير و قواعد معترف بها دوليا للسياسات و المؤسسات.

بالإضافة إلى أن صندوق النقد الدولي يهتم في إشرافه على السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء بأداء الاقتصاد ككل و هو ما يشار إليه في الغالب بأداء الاقتصاد الكلي، و يشمل هذا الأداء الإنفاق الكلي و عناصره الأساسية مثل الإنفاق الاستهلاكي و استثمارات الأعمال و نتائجها و توظيف العمالة و التضخم و سير عمل التنمية الشاملة و المحلية على حد سواء من خلال التقارير الدورية التي تقدمها الحكومات المركزية للدول الأعضاء لصندوق النقد الدولي من أجل مراقبة عمل سيرورة التنمية خاصة إذا ما تعلق الأمر بالاقتراض من أجل مشاريع تنموية سواء مركزية أم محلية.

و يركز صندوق النقد الدولي أساسا على السياسات التنموية الكلية للبلدان أي السياسات المتعلقة بالمشاريع التنموية و إدارتها و وتيرة سيرورتها، إضافة إلى ذلك يوجه الصندوق اهتماما كبيرا بالسياسات الهيكلية التي تؤثر على أداء التنمية الشاملة و درجتها، و يقد م صندوق النقد الدولي المشورة

---

[1]) باحو كريمة، لقبيش نجاح، **"صندوق النقد الدولي و انعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على المديونية في الجزائر"**، مذكرة ليسانس ، جامعة ورقلة ، 2005. ص 29.

[2]) شقيري نوري موسى و آخرون ، **"المؤسسات المالية الدولية و المحلية"** ، مرجع سابق الذكر،174.

للدول الأعضاء حول كيفية تحسين سياساتها في هذه المجالات بما يتيح مزيدا من الفاعلية في السعي لبلوغ الأهداف التي تسعى وراءها معظم الدول و خاصة النامية منها و هي تحقيق التنمية الشاملة في جميع المجالات .

و الجدير بالذكر أن الأهداف القانونية التي يتوخاها صندوق النقد الدولي هي نفس الأهداف التي تمت صياغتها في العام 1944، و منذ ذلك الحين شهد العالم نموا في الدخول الحقيقية لم يسبق أن حدث من قبل، كما شهدت العديد من دول العالم التي كانت و لفترات طويلة من الزمن تصنف على أ نها دول نامية أو سائرة في طريق النمو نموا ملحوظا و تنمية جديرة بالإلتفات إليها و ذلك بفضل السياسات التعاونية و التشاورية التي يقوم بها صندوق النقد الدولي من أجل مساعدة الدول على الوصول إلى مراحل متقدمة من التنمية المستدامة ، و لقد ازدادت أهمية الأهداف التي يتوخاها صندوق النقد الدولي بسبب اتساع نطاق عضويته، ذلك أن عدد البلدان الأعضاء قد تجاوز أربعة أمثال عدد الدول التي شاركت في إنشائه و التي كان عددها 44 بلدا، و هذا يرجع بشكل خاص إلى حصول الكثير من الدول النامية على استقلالها ثم انهيار الكتلة السوفيتية ، و نشير إلى أن اتساع نطاق عضوية صندوق النقد الدولي ، و إلى جانب التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي ، قد تطلبت من الصندوق أن يتكيف مع المستجدات بسبل مختلفة حتى يتسنى له الاستمرار في خدمة أهدافه على نحو فعال.

الفرع الثاني: أهداف صندوق النقد الدولي

تتمثل أهداف صندوق النقد الدولي فيما يلي:

- تشجيع التعاون الدولي في المجال النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.

- تيسير التوسع و النمو المتوازن في التجارة الدولية، و بالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة و الدخل القومي و المحافظة عليها .

- تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء، حيث يكون هذا من الأهداف الأساسية لسياستها التنموية.[1]

- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، و المحافظة على ترتيبات صرف منظمة بين الدول الأعضاء، و تجنب التخفيض التنافسي في قيم المعاملات.

[1]) شقيري نوري موسى و آخرون ، "المؤسسات المالية الدولية و المحلية" ،مرجع سابق الذكر،ص 176

- المساعدة على إقامة نظام إقتصادي متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات التجارية بين البلدان الأعضاء، و إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف.[1]

- تدعيم الثقة لدى الدول الأعضاء متيحا لها استخدام موارده العامة مؤقتا بضمانات كافية ، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالتنمية الوطنية أو المعاملات الدولية.

- العمل وفق الأهداف المذكورة آنفا على تقصير مدة الاختلال في ميزان مدفوعات البلد العضو و التخفيف من حدته.[2]

و بالحديث عن العضوية في صندوق النقد الدولي فإن الاتفاقية المؤسسة للصندوق تركت الباب مفتوحا أمام جميع البلدان لاكتساب عضويته شريطة أن يناط الاشتراك بحصة محددة تعتبر بمثابة حجر الثقل في علاقة العضو بصندوق النقد الدولي ، و بمثابة أساس تتحدد بموجبه قوته التصويتية و حقه في المشاركة في اتخاذ القرارات، و تكمن أهمية الحصة في النقاط الأربع التالية:

1/ تحدد الحصة مدى مساهمة البلد الراغب في العضوية في تمويل الصندوق.

2/ تحدد الحصة حق البلد العضو في الإستفادة من موارد الصندوق.

3/ بموجب الحصة تتحدد القوة التصويتية لكل بلد عضو.

4/ على أساس الحصة توزع حقوق السحب الخاصة التي ينظمها الصندوق على الأعضاء.

و تعتبر مساهمة الأعضاء بحصصهم المصدر الرئيسي لتمويل الصندوق، و لا يوجد معايير موضوعية معترف بها لتحديد الحصص و نسبها بشكل آلي.

و لم تحدد الاتفاقية الأساسية أي أسلوب معين لاحتساب الحصص و ليس الأسلوب المتبع حاليا (معاهدة بريتون وودز) الذي يراعي عدد سكان البلد المعني، و دخله القومي و احتياطاته النقدية و نصيبه في التجارة الدولية في عملية احتساب الحصة إلا مجرد تطور تاريخي تلقائي و قد جرى العرف أن يمنح كل عضو 250 صوتا يضاف إليها صوت واحد لكل 100 ألف من حقوق السحب الخاصة من حصتها، و تتألف الحصة من جزئين : **الأول** و يشكل 25% من كامل الحصة يدفعها البلد المعني بالذهب أو بعملات أجنبية قابلة للتبادل الحر، و **الثاني** يشكل 75% يدفعها بعملته الوطنية .[3]

---

[1]) الهادي خالدي، **"المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"** ، مرجع سابق الذكر ، ص 59.

[2]) الهادي خالدي ، **"المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"** ، مرجع سابق الذكر، ص61.

[3]) www.fmi.org الحوكمة داخل صندوق النقد الدولي، ص 02.

إن البلدان الصناعية كالولايات المتحدة الأمريكية و بلدان أوروبا الغربية تحظى بنسب عالية نسبيا ، في حين أن الاحتياجات المالية للبلدان الراغبة في العضوية لا تأخذ بعين الاعتبار، و هذا ما يفسر ضعف مواقف العديد من البلدان الصغيرة و خصوصا النامية و العربية في التأثير على سياسة الصندوق.

و تعتمد آلية اتخاذ القرارات في الصندوق على الحجم النسبي للحصة و هذا ما يجعل هذه الآلية أداة فعالة في يد البلدان التي تملك قوة اقتصادية كبيرة، و بالتالي قوة تصويتية موازية، فقد كانت حصة الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تشكل 36% من حجم مجموع الحصص عند تأسيس صندوق النقد الدولي، و تراجعت هذه الحصة من خلال المراجعات الدورية للحصص حتى وصلت إلى 21% ، ورغم هذا الانخفاض الملحوظ ، فإن آلية اتخاذ القرارات لا تزال خاضعة لرغبات الولايات المتحدة الأمريكية ، ذلك لأن النظام الداخلي للصندوق يقضي بأن تتخذ قرارات مبدئية يحتاج إلى أغلبية 80%من الأصوات ، و في كلتا الحالتين نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع تعطيل أي قرار حيث تملك بذلك ما يعادل حق النقض " الفيتو" ضد مشروع أي قرار لا يوافق عليه ممثلها في المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي ، هذا فضلا عن قدرتها التأثير على أصوات حلفائها و العديد من البلدان الخاضعة لها لمعارضة أي قرار لا تراه مناسبا لمصالحها.

صناعة القرار في صندوق النقد الدولي : يعتبر صندوق النقد الدولي مسؤولا أمام بلدانه الأعضاء وهي مسؤولية تمثل عنصرا لازما لتحقيق فعالية. و يتولى القيام بأعمال الصندوق اليومية مجلس تنفيذي يمثل البلدان الأعضاء البالغ عددهم **183 بلدا**،وهيئة موظفين دوليين يقودهم المدير العام و ثلاث نواب للمدير العام –علما بأن كل عضو في فريق الإدارة يتم اختياره من منطقة مختلفة من العالم. وتأتي الصلاحيات المفوضة للمجلس التنفيذي في تسيير أعمال الصندوق من مجلس المحافظين،صاحب السلطة الإشرافية العليا، ويجري النظر في قضايا السياسات الأساسية المتعلقة بالنظام النقدي الدولي مرتين سنويا في إطار لجنة من المحافظين يطلق عليها اسم **اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية** وهي التي كانت تعرف باسم اللجنة المؤقتة حتى سبتمبر (1999). أما **لجنة التنمية** وهي لجنة مشتركة بين مجلس محافظي صندوق النقد الدولي و البنك ال عالمي، فهي تقدم المشورة إلى المحافظين وترفع إليهم تقاريرها حول سياسات التنمية و المسائل الأخرى التي تهم البلدان النامية.

ويتألف المجلس التنفيذي من **24 مديرا**، ويرأسه المدير العام للصندوق، ويج تمع المجلس التنفيذي عادة ثلاث مرات في الأسبوع في جلسات يستغرق كل منها يوما كاملا،ويمكن عقد اجتماعات إضافية إذا لزم الأمر، وذلك في مقر الصندوق في واشنطن العاصمة ، وتخصص مقاعد مستقلة في المجلس التنفيذي للبلدان المساهمة الخمسة الكبرى – وهي **الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، فرنسا و المملكة المتحدة**- إلى جانب **الصين، روسيا و المملكة العربية السعودية** .أما المديرون الستة عشر الآخرون فتتولى

انتخابهم مجموعات من البلدان تعرف باسم الدوائر الانتخابية (لفترات مدتها عامين.**Constituencies**)

ويقوم موظفو صندوق النقد الدولي بإعداد معظم الوثائق التي تمثل الأساس لمداولات المجلس التنفيذي، وهو ما يتم في بعض الأحيان بالتعاون مع البنك ال عالمي، وتقدم الوثائق إلى المجلس بعد موافقة إدارة الصندوق عليها،وإن كان هناك بعض الوثائق يقدمها المديرون التنفيذيون أنفسهم. وفي السنوات الأخيرة، وعلى عكس بعض المنظمات الدولية الأخرى التي تعمل على أساس تمتع كل بلد بصوت واحد، (مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة)، فإن صندوق النقد الدولي يطبق نظاما للتصويت المرجح، فكلما زادت حصة بلد عضو في الصندوق- و الحصة تحدد عموما على أساس حجمه الاقتصادي – كان عدد أصواته أكبر. غير أن المجلس التنفيذي نادرا ما يتخذ القرارات بالتصويت الرسمي، و إنما يتخذ معظم قراراته استنادا إلى توافق الآراء بين الأعضاء، ويجري تأييد هذه القرارات بالإجماع.

و يضطلع المجلس التنفيذي باختيار المدير العام، الذي يتولى رئاسة المجلس إلى جانب قيادته لخبراء و موظفي الصندوق و تسيير لأعماله بتوجيه من المجلس التنفيذي، و يعين المدير العام لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويساعده في عمله نائب أول ونائبان آخران ، والعاملون في صندوق النقد الدولي موظفون مدنيون دوليون مسؤولون أمام الصندوق و ليس أمام سلطاتهم الوطنية ، و يعمل بالصندوق حوالي **2800** موظف ينتمون إلى **133 بلدا** ، حيث يشكل الاقتصاديون ثلثي الموظفين الفنيين في الصندوق تقريبا .

و يضم الصندوق **22 إدارة** و مكتبا يرأسها مدراء مسؤولون أمام المدير العام، و معظم موظفي الصندوق يعملون في واشنطن العاصمة – و إن كان هناك حوالي 80 ممثلا للصندوق مقيما في البلدان الأعضاء للمساعدة في تقديم المشورة بشأن السياسة الاقتصادية.[1]

الفرع الثالث: تمويل صندوق النقد الدولي و دوره الرقابي

إن المصدر الرئيسي لموارد صندوق النقد الدولي هو اشتراكات الحصص (أو رأس المال) التي تسددها البلدان عند الانضمام إلى عضوية الصندوق ، أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تزاد فيها الحصص .

و تدفع البلدان 25% من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة أو بإحدى العملات الرئيسية، مثل دولار الولايات المتحدة الأمريكية، أو الين الياباني، و يمكن للصندوق أن يطلب إتاحة المبلغ المتبقي الذي يدفعه البلد[2]العضو بعملته الوطنية لأغراض الإقراض حسب الحاجة .

[1]) www.fmi.org الحوكمة داخل صندوق النقد الدولي،ص 04.
[2]) www.fmi.org من أين تأتي أموال صندوق النقد الدولي، ص 05.

و تحدد الحصص ليس فقط مدفوعات الاشتراك المطلوبة من البلد العضو، و أنما أيضا عدد أصواته و حجم التمويل المتاح له من الصندوق و نصيبه من مخصصات حقوق السحب الخاصة ، و الهدف من الحصص عموما هو أن تكون بمثابة مرآة لحجم البلد العضو النسبي في الاقتصاد العالمي، فكلما ازداد حجم اقتصاد العضو من حيث الناتج و ازداد اتساع تجارته و تنوعها، ازدادت في المقابل حصته في الصندوق، و الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر اقتصاد في العالم تسهم بالنصيب الأكبر في صندوق النقد الدولي، حيث تبلغ حصتها **17.6%** من إجمالي الحصص، أما السيشيل كأصغر اقتصاد في العالم ، فإنها تسهم بحصة مقدارها **0.004%** .و قد بدأ تنفيذ ما خلصت إليه مراجعة الحصص الحادية عشر في يناير 1999، فازدادت الحصص في صندوق النقد الدولي لأول مرة منذ عام 1990 بمقدار **45%** تقريبا لتبلغ 212 بليون وحدة حقوق سحب خاصة أي حوالي 290 بليون دولار أمريكي.

و يجوز لصندوق النقد الدولي الاقتراض عند الضرورة من أجل تكميل الموارد المتاحة من حصصه . بالإضافة إلى أنه لدى الصندوق مجموعتان من اتفاقات الاقتراض الدائمة لاستخدامها عند الحاجة لمواجهة أي تهديد للنظام النقدي الدولي و هي :

أ/ <u>الاتفاقات العامة للاقتراض</u>: التي تم إنشاؤها في العام 1962 و يشارك فيها 11 مشتركا و هي حكومات مجموعة البلدان الصناعية العشرة و سويسرا أو بنوكها المركزية.

ب/ <u>الاتفاقات الجديدة للاقتراض :</u> التي تم استحداثها في العام 1997 و يشارك فيها 25 بلدا و مؤسسة.

و بموجب مجموعة الاتفاقيتين هاتين يتاح لصندوق النقد الدولي اقتراض ما يصل إلى 34 بليون وحدة حقوق سحب خاصة أي حوالي 46 بليون دولار أمريكي.[1]

تحدِّد حصة البلد العضو عددا من الجوانب الأساسية في علاقته المالية والتنظيمية مع الصندوق، ومنها:

1- <u>الاشتراكات (أنصبة الحصص):</u> يحدد اشتراك حصة البلد العضو الحد الأقصى لحجم الموارد المالية التي يلتزم بتقديمها للصندوق. ويجب أن يسدد العضو الاشتراك المحدد له بالكامل عند الانضمام إلى الصندوق، مع سداد مبلغ يصل إلى **25%** من قيمة الاشتراك بحقوق السحب الخاصة أو إحدى العملات المقبولة على نطاق واسع (مثل الدولار الأمريكي أو الين الياباني أو الجنيه الإسترليني)، وبقية المبلغ بعملته الوطنية.

2- <u>القوة التصويتية (نصيب الأصوات):</u> تمثل حصة البلد العضو عاملا أساسيا في تحديد قوته التصويتية في قرارات الصندوق. ولكل بلد عضو في الصندوق **250** صوتا أساسيا بالإضافة إلى صوت إضافي لكل جزء من الحصص يعادل 100 ألف وحدة حقوق سحب خاصة. وعلى ذلك، تبلغ الأصوات

[1]) شقيري نوري موسى و آخرون، **"المؤسسات المالية الدولية و المحلية "**، مرجع سابق الذكر 180.

المخصصة حاليا للولايات المتحدة **371,743** صوتا (**16,74%** من مجموع الأصوات)، بينما تبلغ الأصوات المخصصة لتوفالو 268 صوتا (0,01%). وسوف يتغير عدد الأصوات الأساسية بعد أن تدخل إصلاحات إبريل 2008 حيز التنفيذ.

3- التمويل المتاح: تحدد حصة البلد العضو حجم التمويل الذي يمكنه الحصول عليه من الصندوق (أي حدود استفادته من الموارد). فعلى سبيل المثال، تتيح حقوق اتفاقات الاستعداد الائتماني والاتفاقات الممددة للبلد العضو أن يقترض بحد أقصى 200% من قيمة حصته على أساس سنوي و 600% على أساس تراكمي. غير أن الموارد المتاحة يمكن أن تتجاوز تلك الحدود بكثير في الظروف الاستثنائية.

أما عن دور صندوق النقد الدولي الرقابي فهو يتمثل في ثلاثة طرق للإشراف على أعضائه و هي:

أ/ الرقابة القطرية: و هي تتخذ شكل مشاورات شاملة منتظمة تعقد في العادة على أساس سنوي مع فرادى البلدان الأعضاء حول سياساتها الاقتصادية، مع إمكانية إجراء مناقشات مرحلية أخرى عند الحاجة، و يطلق على هذه المشاورات اسم **" مشاورات المادة الرابعة "** لأنها تستند إلى التفويض الوارد في المادة الرابعة من ميثاق الصندوق، و تقوم هذه الطريقة من الرقابة على أساس زيارة فريق من خبراء الصندوق البلد المعني لجمع البيانات عن سياساته التنموية و عقد مناقشات مع المسؤولين في الحكومة حول السياسات التنموية في إطار التطورات الدولية، حيث يقوم فريق الخبراء باستعراض سياسات البلد التنموية و تقييم مدى سلامتها و مدى دقة تطورها [1]، و بعد ذلك يقدم الفريق تقريرا إلى المجلس التنفيذي عما خلص إليه من نتائج، و ذلك بعد الحصول على موافقة الإدارة، و يقوم المجلس التنفيذي بدوره بمناقشة التحليل الوارد في التقرير المقدم من طرف الخبراء، ثم تحال آراءه إلى حكومة البلد المعني على شكل ملخص يصدره رئيس المجلس التنفيذي ، و يواصل الصندوق مشاوراته المعتادة سنويا مع البلدان الأعضاء بزيارات إضافية يقوم بها الخبراء إلى البلدان المعنية كلما دعت الحاجة .

ب/ الرقابة العالمية : حيث يقوم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي باستعراض الإتجاهات و التطورات الاقتصادية العالمية، و تستند أهم الاستعراضات من هذا النوع إلى تقارير آفاق الاقتصاد العالمي التي يعدها خبراء الصندوق. و هي تتم في العادة مرتين سنويا و ذلك قبل الاجتماعات نصف السنوية للجنة الدولية للشؤون المالية و النقدية، و تنشر التقارير بالكامل قبل اجتماعات هذه اللجنة، إلى جانب ملخصات رئيس المجلس التنفيذي لمناقشات المجلس ، و من العناصر الأخرى في عملية الرقابة العالمية التي يقوم بها الصندوق المناقشات السنوية المعتادة التي يعقدها المجلس التنفيذي حول التطورات و الآفاق المستقبلية و قضايا السياسات في أسواق رأس المال الدولية، و هذه الموضوعات يتم نشر

[1]) صندوق النقد الدولي: إدارة العلاقات الخارجية، بيان صحفي رقم 10/418، ص 10.

تقارير خبراء الصندوق بشأنها أيضا، كذلك يعقد المجلس التنفيذي مناقشات غير رسمية أكثر تواترا حول ما يجري من تطورات دولية .

ج/ الرقابة الإقليمية: و بموجبها يدرس صندوق النقد الدولي السياسات المتبعة طبقا لاتفاقيات إقليمية و يشمل ذلك على سبيل المثال مناقشات المجلس التنفيذي للتطورات في الاتحاد الأوروبي و منطقة اليورو و الإتحاد الاقتصادي و النقدي لغرب إفريقيا، و الجماعة الاقتصادية و النقدية لوسط إفريقيا و الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي .[1]

و تشارك إدارة صندوق النقد الدولي و موظفوه كذلك في مناقشات الرقابة المتعلقة بمجموعات مثل مجموعة السبعة (أي الدول الصناعية السبع الكبرى [2])، و مجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا و المحيط الهادي .

أدوات الإقراض في صندوق النقد الدولي و تطورها : يقدم صندوق النقد الدولي قروضا بموجب مجموعة متنوعة من السياسات أو التسهيلات التي تبلورت عبر مر السنين لمواجهة احتياجات البلدان الأعضاء، و تختلف المدة و شروط السداد و الإقراض في كل من هذه التسهيلات و ذلك حسب أنواع المشكلات التي تواجه البلدان و الظروف التي يتعامل معها التسهيل المعني، و يقدم صندوق النقد الدولي معظم التمويل إلى البلدان الأعضاء من خلال ثلاثة أنواع مختلفة من سياسات الإقراض :

1/ **التسهيل الائتماني السريع**[3]:يتيح التسهيل الائتماني السريع مساعدات مالية سريعة بشروط محدودة للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية عاجلة، و قد استحدث هذا التسهيل اعتمادا على الصندوق الإستئماني للنمو و الحد من الفقر الذي أنشئ مؤخرا في إطار إصلاح موسع يجعل الدعم المالي الذي يقدمه صندوق النقد الدولي أكثر مرونة و ملاءمة مع مختلف احتياجات البلدان النامية، بما في ذلك احتياجاتها في وقت الأزمات، و يأتي التسهيل الائتماني السريع ترشيدا لمساعدات الصندوق في الظروف الطارئة، حيث يقترن بشروط بالغة التيسير، كما يمكن أن يكون استخدامه مرنا في مجموعة كبيرة من الظروف، و يتسم بتركيز أكبر على أهداف النمو و الحد من الفقر، و يتاح صرف الموارد على الفور في ظل التسهيل الائتماني السريع للبلدان الأعضاء المؤهلة للاستفادة من الصندوق الإستئماني للنمو و الحد من الفقر التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية ملحة، و في الحالات التي لا توجد فيها ضرورة لتطبيق برنامج اقتصادي متكامل أو التي لا يكون تطبيق هذا البرنامج فيها ممكنا بسبب نقص القدرات اللازمة، كما تقدم المساعدات بمقتضى اتفاقات

---

[1]) International monetary fund.Factsheet.الرقابة داخل صندوق النقد الدولي.

[2]) الدول السبع الكبار هي (الو.م.أ ، بريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا ، اليابان ، روسيا ، الصين).

[3]) http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/howlenda.pdf صحيفة الوقائع الدولية، ص 15.

التسهيل الائتماني السريع في شكل موارد فورية، و يتيح هذا النوع من التسهيل المرونة لصرف الموارد دفعة واحدة للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه احتياجات تمويلية محدودة المدة لا سيما في إطار مواجهة الصدمات و الكوارث، بالإضافة إلى الصرف على دفعات متكررة على مدار عدد محدود من السنوات، بما في ذلك الحالات التي تتحول فيها التسهيلات الائتمانية السريعة في نهاية المطاف إلى اتفاق للتسهيل الائتماني الممدد، كما يمكن أن يتم الصرف على دفعات متكررة في ظل التسهيل الائتماني السريع إذا كان السبب في احتياج ميزان المدفوعات للتمويل هو صدمة خارجية أو كان البلد المعني قد أنشأ سجل أداء إيجابي للسياسات الاقتصادية الكلية الملائمة.

و يبلغ الحد الأقصى للاستفادة من الموارد في ظل التسهيل الائتماني الممدد **25%** من حصة العضوية سنويا و **75%**منها على أساس تراكمي .

و تجدر بنا الإشارة إلى أنه لا تحصل فوائد على التمويل بموجب التسهيل الائتماني السريع و تبلغ مهلة السداد خمس سنوات و نصف، بينما يبلغ أجل الاستحقاق النهائي 10 سنوات.

2/ **التسهيل الائتماني الممدد** [1]:يتيح التسهيل الائتماني الممدد المساعدة المالية للبلدان التي تحتاج إلى تمويل طويل الأجل، و قد استحدث هذا التسهيل اعتمادا على الصندوق الإستئماني للنمو و الحد من الفقر الذي أنشئ مؤخرا في إطار إصلاح موسع يجعل الدعم المالي الذي يقدمه صندوق النقد الدولي أكثر مرونة و ملاءمة لمختلف احتياجات الدول النامية ، و يحل التسهيل الائتماني محل تسهيل النمو و الحد من الفقر ليكون أداة الصندوق الأساسية في تقديم الدعم متوسط الأجل للبلدان النامية، حيث يتيح لها الاستفادة من موارد أكبر بشروط تمويلية أكثر يسرا و تصميما للبرامج يسمح بدرجة أكبر من المرونة و شرطية أبسط و أكبر تركيزا.

و يتاح التسهيل الائتماني الممدد للبلدان الأعضاء المؤهلة للاستفادة من موارد الصندوق الإستئماني للنمو و الحد من الفقر التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية طويلة الأجل، أي في الحالات التي يتوقع أن تستغرق فيها تسوية اختلالاتها الكلية الأساسية فترة متوسطة الأجل أو أطول أجلا ، كما تقدم المساعدات بمقتضى اتفاقات التسهيل الائتماني الممدد لفترة ثلاث سنوات قابلة للتمديد بما لا يتجاوز عامين إضافيين، و عقب انتهاء مدة اتفاق التسهيل الائتماني الممدد أو إلغائه، يجوز الموافقة على اتفاقات مماثلة أخرى.

و يبلغ مجموع الموارد التي يمكن الحصول عليها من الصندوق الإستئماني للنمو و الحد من الفقر على سبيل التمويل الميسر **100%** من حصة العضوية سنويا بحد أقصى إجمالي **300%** من

[1] : http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/howlenda.pdf صحيفة الوقائع الدولية، ص 16.

الحصة، و يمكن تجاوز هذه الحدود القصوى في الظروف الاستثنائية، كما يمكن مضاعفة الموارد المتاحة خلال فترة الاتفاق إذا اقتضت الحاجة ، و توافق الدول الأعضاء بمقتضى التسهيل الائتماني الممدد على تطبيق مجموعة من السياسات التي تدعم جهودها لتحقيق تقدم كبير في إرساء التنمية الشاملة على قاعدة مستقرة و قابلة للاستمرار، و يمكن وصف هذه الالتزامات بما فيها الشروط المحددة للاستفادة من موارد التسهيل ضمن الضمانات التي يقدمها البلد المستفيد .

و تساهم مراجعات البرامج التي يجريها المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بدور فعال في تقييم الأداء وفقا للبرنامج المطبق وفق المساعدة على تطويع البرنامج وفقا للتطورات العالمية، و تجري المراجعات في العادة كل ستة أشهر، و إن كان يمكن المتابعة كل ثلاثة أشهر إذا كانت التقلبات الاقتصادية الدولية كبيرة.

و نشير إلى أنه لا تحصل فوائد على التمويل بموجب التسهيل الائتماني الممدد و تبلغ مهلة السداد خمس سنوات و نصف، بينما يبلغ أجل الاستحقاق النهائي 10 سنوات و يراجع الصندوق كل عامين مستوى أسعار الفائدة على جميع تسهيلات الإقراض بشروط ميسرة من موارد الصندوق الإستئماني للنمو و الحد من الفقر .

3/ **اتفاقات الاستعداد الائتماني**[1]: و تمثل هذه الاتفاقات جوهر سياسات الإقراض في صندوق النقد الدولي، و يعتبر اتفاق الاستعداد الائتماني بمثابة تأكيد للبلد العض و بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين، على مدى فترة تتراوح بين 12 و 18 شهرا في العادة لمعالجة ما يواجهه من مشكلات قصيرة الأجل، و قد استخدمت اتفاقات الاستعداد الائتماني لأول مرة في عام 1952 .

وفي أواخر التسعينات، استحدث صندوق النقد الدولي تسهيلات تستهدف مساعدة البلدان النامية في مواجهة الأزمات المتعلقة بالتنمية الشاملة المستديمة، و أنشئت هذه التسهيلات الجديدة لتحل محل التسهيلات القديمة التي فقدت مبرر وجودها بمرور الوقت، و قد بدأ المجلس التنفيذي بالفعل مراجعة تسهيلات الصندوق في أوائل العام 2000 و انتهت هذه المراجعة بإلغاء أربع تسهيلات بطل استعمالها.

و من أبرز التسهيلات التي تم استحداثها من طرف الصندوق ما يلي:

- **تسهيل النمو و الحد من الفقر**: الذي حل محل التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي في نوفمبر 1999، و هو تسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة البلدان النامية التي تواجه مشكلات طويلة الأجل أما التكاليف التي يتحملها المقترض فتكون مدعمة بالموارد المتحققة من المبيعات الماضية للذهب المملوك للصندوق ، إلى جانب القروض و المنح التي تقدمها الدول الأعضاء إلى الصندوق خصيصا لهذا الغرض.

[1]) شقيري نوري موسى و آخرون ،**"المؤسسات المالية الدولية و المحلية"** ، مرجع سابق الذكر،ص180

- **تسهيل الاحتياطي التكميلي:** و هو تسهيل يوفر تمويلا إضافيا قصير الأجل للدول الأعضاء التي تعاني صعوبات استثنائية بشكل مفاجئ و مثير للاضطراب، و يتضمن سعر الفائدة بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي رسما إضافيا يضاف إلى سعر الفائدة العادي على قروض الصندوق.
- **خطوط الائتمان الطارئ**: و هي خطوط دفاع وقائية تمكن البلدان الأعضاء القائمة بتطبيق سياسات تنموية قوية من أجل الحصول على تمويل من طرف صندوق النقد الدولي على أساس قصير الأجل و ذلك عندما تواجه بفقدان ثقة الأسواق على نحو مفاجئ و مثير للاضطراب بسبب امتداد العدوى من بلدان أخرى.
- **مساعدات الطوارئ:** استحدثت مساعدات الطوارئ في عام 1962 لمساعدة البلدان في مواجهة مشكلات ناشئة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة التي لا يمكن التنبؤ بها، و قد تم التوسع في هذا النوع من المساعدة في عام 1995 لتغطية مواقف معينة تكون البلدان الأعضاء قد خرجت فيها لتوها من صراعات مسلحة أفضت إلى ضعف مفاجئ في قدراتها الإدارية و المؤسساتية.

و نشير إلى أن المقترضين الحاليين من صندوق النقد الدولي جميعهم إما بلدان نامية أو بلدان تمر بمرحلة التحول من نظام التخطيط المركزي إلى نظم قائمة على اقتصاد السوق، أو من بلدان الأسواق الصاعدة التي تسير في طريق التعافي من الأزمات المالية، و أغلبية هذه البلدان لا يملك إلا إمكانية محدودة للنفاذ إلى أسواق رأس المال الدولية، و هو ما يرجع في جانب منه إلى المصاعب الاقتصادية التي تواجهها .

و منذ أواخر السبعينات أصبح بإمكان جميع البلدان الصناعية تلبية احتياجاتها المالية من أسواق رأس المال، لكنها كانت تستأثر بأكثر من نصف التمويل الذي يقدمه صندوق النقد الدولي خلال العقدين الأوليين من إنشائه.[1]

الفرع الثالث: الحوكمة في صندوق النقد الدولي (الشفافية و المساءلة)

بما أن صندوق النقد الدولي مؤسسة دولية مسؤولية أمام أعضائها فإن تحسين المعلومات التي يقدمها الصندوق إلى الأسواق و الجمهور تعتبر بمثابة عنصر أساسي من عناصر إنجاح و إصلاح النظام المالي الدولي، كما أنه يمثل حجر الزاوية في عملية الإصلاح التي بدأت مؤخرا و لا تزال مستمرة في صندوق النقد الدولي ذاته، حيث يعمل الصندوق على إجراء إصلاحات شاملة في هيكل الحوكمة[2] بما يعكس التغيرات الجوهرية التي يشهدها الاقتصاد العالمي في العقود القليلة الأخيرة .

---

[1]) شقيري نوري موسى و آخرون ، **"المؤسسات المالية الدولية و المحلية"** ، مرجع سابق الذكر،ص186.

[2]) www.fmi.org الحوكمة داخل صندوق النقد الدولي، ص 14.

و قد تطور الصندوق مع تطور الاقتصاد العالمي على مدار تاريخه الممتد منذ 65 عاما، مما أتاح له الاحتفاظ بدوره المحوري في البنيان المالي الدولي، و على خلاف الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث يحصل كل بلد على صوت واحد، جاء تصميم عملية صنع القرار في صندوق النقد الدولي ليكون انعكاسا لمركز كل بلد عضو في الاقتصاد العالمي، و الهدف من الإصلاحات الجارية هو تجسيد الدور الأكبر الذي أصبحت تؤديه بلدان الأسواق الصاعدة و البلدان النامية الديناميكية في الاقتصاد العالمي.

و الشفافية سواء من جانب الأعضاء في صندوق النقد الدولي أو من جانب الصندوق نفسه، فهي تساعد تحسين الأداء بطرق متعددة، فزيادة انفتاح البلدان الأعضاء تشجع على تحليل سياسات هذه البلدان على نطاق أوسع و الاستناد إلى معلومات أدق، بالإضافة إلى أنها تزيد من مساءلة صانعي السياسات المنتهجة كما توفر للأسواق المالية معلومات تمكنها من العمل بكفاءة، كما أن زيادة الانفتاح و الوضوح من جانب الصندوق فيما يتعلق بسياساته و المشورة التي يقدمها لأعضائه، فمن شأنها الإسهام في عقد المناقشات الفعالة بشأن السياسات و تحقيق فهم أفضل لدور الصندوق و عملياته.

و منذ منتصف التسعينات، حدثت زيادة ملحوظة في حجم المعلومات التي ينشرها الصندوق عن أنشطته و سياساته و أنشطة و سياسات البلدان الأعضاء لا سيما على شبكة الإنترنت فنشرات المعلومات المعممة على سبيل المثال التي تم نشرها في ختام مشاورات المادة الرابعة من حوالي **80%** من البلدان الأعضاء في عامي 1999 و 2000 تلخص مناقشات المجلس التنفيذي و تقدم الخلفية التي تستند إليها المشاورات ، كذلك تقوم الحكومات المعنية إصدار خطابات نوايا في حوالي **80%** من البرنامج.

و في أبريل 1999، بدأ المجلس التنفيذي مشروعا تجريبيا للنشر الطوعي لتقارير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة، و وافق حوالي ستون (60) بلدا على هذا النشر على مدى الثمانية عشر شهرا التالية ، و في نوفمبر 2000 حل محل هذا المشروع التجريبي سياسة للنشر تنص على النشر الطوعي (أي رهنا بموافقة البلد المعني) لكل من تقارير المادة الرابعة و التقارير الخاصة باستخدام البلدان الأعضاء لموارد الصندوق ، و لقد تعززت في السنوات الأخيرة قواعد مساءلة صندوق النقد الدولي أمام حكوماته الأعضاء عن طريق التقييمات الخارجية التي يقوم بها خبراء من خارج الصندوق لسياساته و أنشطته، و تضم التقييمات الخارجية المنشورة تقييمات التسهيل التمويلي المعزز الهيكلي الذي حل محله في عام 1999 تسهيل النمو و الحد من الفقر و رقابة الصندوق.

و حتى تتحقق الفعالية و الشرعية لصندوق النقد الدولي، يجب أن ينظر إليه الجميع على أنه ممثل لمصالح جميع بلدانه الأعضاء البالغ عددهم **183 عضوا**، حيث تجري حاليا مراجعة هيكل الحوكمة في صندوق النقد الدولي تجاوبا مع التغيرات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي و التي تميزت بزيادة أهمية بلدان الأسواق الصاعدة الكبرى.

و قد بدأ إصلاح نظام الحوكمة في الصندوق بشكل رسمي و جدي في عام 2006، و ذلك عندما أيد الأعضاء إعادة المواءمة بين أنصبة البلدان من الحصص و الأصوات، حيث أصبحت هذه العملية في مراحلها الأخيرة حيث ينتظر مصادقة الأعضاء على إصلاحات الحصص و الأصوات المتفق عليها عام 2008.و التي تقضي بزيادات مخصصة لمجموعة من بلدان الأسواق الصاعدة و البلدان النامية الديناميكية بالإضافة إلى تدابير لتعزيز صوت البلدان منخفضة الدخل.

و في أكتوبر 2009، أيدت اللجنة الدولية للشؤون النقدية و المالية – و هي لجنة الصندوق المعنية بتسيير السياسات – الدعوة التي أطلقتها مجموعة العشرين لتحويل نسبة لا تقل عن **5%** من أنصبة الحصص لصالح بلدان الأسواق الصاعدة و البلدان النامية الديناميكية من البلدان الممثلة بالزيادة إلى بلدان ناقصة التمثيل باستخدام صيغة الحصص الحالية كأساس للعمل، إضافة إلى ذلك فقد تم التعهد بحماية الحصص التصويتية المخصصة لأفقر البلدان الأعضاء. و في نوفمبر 2010، و عقب مشاورات مكثفة شاركت فيها حكومات البلدان الأعضاء، و أطراف معنية خارجية، اتفق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على:

- مضاعفة حجم الحصص من حوالي 238,4 مليار وحدة حقوق سحب خاصة إلى حوالي 476,8 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (755,7 مليار دولار أمريكي تقريبا بأسعار الصرف الحالية).

- تحويل نسبة من أنصبة الحصص تزيد على 6% من البلدان الأعضاء زائدة التمثيل إلى البلدان الأعضاء ناقصة التمثيل.
- تحويل نسبة من أنصبة الحصص تزيد على 6% لصالح بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية (EMDCs).
- تعديل كبير في أنصبة الحصص تصبح بموجبها الصين ثالث أكبر بلد عضو في الصندوق، وتدخل أربعة بلدان من مجموعة بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية (البرازيل والصين والهند وروسيا) ضمن البلدان صاحبة أكبر 10 حصص في الصندوق.
- الحفاظ على أنصبة الحصص والأصوات المخصصة لأفقر البلدان الأعضاء. وتُعَرَّف هذه المجموعة من الأعضاء بأنها البلدان المؤهلة للاستفادة من "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" **(PRGT)** والبلدان التي كان دخل الفرد فيها في عام 2008 أقل من الحد الأدنى البالغ 1,135 دولارا أمريكيا وفق معايير المؤسسة الدولية للتنمية ("أيدا")، أو ضِعْف هذا المبلغ بالنسبة للبلدان الصغيرة.

وسوف تُستكمل بحلول يناير 2013 مراجعة شاملة لصيغة الحصص الحالية، والتي كانت أساس العمل خلال المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص. ومن المقرر أيضا تقديم موعد الانتهاء من

المراجعة العامة الخامسة عشرة [1]للحصص بنحو عامين، ليتم استكمالها في يناير 2014. و سيظل المجلس التنفيذي بحجمه الحالي الذي يضم 24 عضوا ، وقد أشارت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في بيانها الصادر في أكتوبر 2009 إلى الأهمية البالغة التي تعلق على إصلاح الحصص في تعزيز شرعية الصندوق وفعاليته، وأكدت أن الصندوق مؤسسة تقوم على حصص العضوية وينبغي أن تظل كذلك. ويُنتظر أن تتجاوز الأنصبة المحولة إلى البلدان ناقصة التمثيل وبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية النسبة التي استهدفتها اللجنة ودعا إليها قادة مجموعة العشرين. وتَبني هذه الإصلاحات على إصلاح عام 2008 الذي يُشترط فيه قبول التعديل الخاص بالأصوات والمشاركة من 113 بلدا عضوا تمثل 85% على الأقل من مجموع القوة التصويتية. واعتبارا من نوفمبر 2010، كان هذا التعديل قد قُبل بالفعل من 95 بلدا تمثل 82,6% من مجموع القوة التصويتية. و الشكل رقم (03) عبارة عن رسم توضيحي لنظام الحوكمة في صندوق النقد الدولي

المطلب الثاني : البنك العالمي

الفرع الأول: تعريف البنك العالمي و نشأته

من الملاحظ أن اسم البنك العالمي معروف لدى الكثير من المنظمات على نطاق واسع مقارنة بغيره من المؤسسات المالية الدولية التي لا تحظى بنفس الأهمية، حيث أن البنك العالمي يعتبر أقدم بنك دولي عام، بالإضافة إلى أنه أكثر المصادر البحثية ثراء في مجال التنمية في الوقت الراهن .

أنشئ البنك العالمي في عام 1944 أثناء انعقاد مؤتمر بريتون وودز في الولايات المتحدة الأمريكية، و قد أنشئ البنك العالمي في البداية بهدف توفير المعونة في إعادة بناء أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أما اليوم فالبنك يتكون من عدة مؤسسات تشكل في مجموعها مجموعة البنك العالمي .

و تتمثل الرسالة التي ينتهجها البنك ال عالمي في الوقت الراهن في محاربة الفقر و تشجيع النمو الاقتصادي و التنمية، و يتمثل العنصر الأساسي في أهداف البنك الدولي في أن النمو الاقتصادي و خاصة من خلال استثمارات القطاع الخاص يؤدي إلى خفض معدلات الفقر .

و يشير اسم البنك ال عالمي عامة إلى المؤسستين المسؤولتين عن منح القروض للقطاع العام في البنك و هما: البنك الدولي للإنشاء و التعمير، و مؤسسة التنمية الدولية .

أما بالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية و الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات، فتعتبران مختصتين في العمل مع القطاع الخاص ، و يقوم البنك ال عالمي بالإقراض إلى الحكومات التي تندرج تحت فئة الدخول المنخفضة، و المتوسطة لتنفيذ مشروعات الاستثمار التي تتمثل بشكل عام في الأشغال العامة مثل :

[1] : International monetary fund.Factsheet.حصص عضوية صندوق النقد الدولي، ص 22.

شبكات المياه، الطرق، المدارس ... ، كما تمنح القروض أيضا للتخصص في أغراض الإصلاح الاقتصادي و المؤسساتي الذي يطلق عليه في الغالب " **التكييف الهيكلي"**[1]، أو الإقراض لأغراض **"السياسات التنموية"** مع العلم بأن عمليات الإقراض الصادرة عن البنك ال عالمي يمكن أن تأخذ شكل القروض أو المنح.حيث تتلقى الدول الفقيرة المنح و القروض بمعدلات فائدة منخفضة من مؤسسة التنمية الدولية، في حين تحصل الدول متوسطة الدخل على القروض بمعدلات فائدة تقترب من معدلات السوق من البنك الدولي للإنشاء و التعمير.

و ينص التقرير السنوي للبنك العالمي لعام 2000 على أن البنك الدولي يسعى وراء هدف واحد و هو مساعدة الدول النامية على تخفيف حدة الفقر و تحقيق التنمية، إذ أنه يسهل تقديم القروض طويلة الأجل من الدول المتقدمة إلى الدول النامية من أجل إنشاء مشاريع أساسية تساعد على دفع عجلة التنمية المحلية، و تمنح قروض البنك العالمي لمشاريع خاصة أو لمشاريع أو برامج حكومية التي تعمل على تحقيق و تطوير التنمية الشاملة و المستديمة للدول النامية ، و يحصل البنك العالمي على مصادر أمواله من خلال إصدار سندات و بيعها إلى الدول المتقدمة ذات الفائض، و يقوم بإقراضها إلى الدول النامية ذات العجز لتمويل المشاريع التنموية .

و في العادة تكون مدة هذه القروض 20 عاما مع فترة سماح مدتها 05 سنوات يبدأ بعدها التسديد، حيث يحصل البنك و الدول أصحاب السندات على أموالهم من حصيلة المشاريع التنموية المحققة من طرف الدول المقترضة.

<u>العضوية في البنك العالمي</u>: بموجب اتفاقية تأسيس البنك العالمي، ينبغي على أي بلدٍ يرغب في أن يصبح عضواً في البنك الانضمام أولاً إلى صندوق النقد الدولي. كما أن الانضمام إلى المؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار مشروط بالانضمام إلى البنك العالمي. و العضوية في البنك العالمي مشابهة للعضوية في صندوق النقد الدولي، حيث تساهم كل دولة في البنك في رأسماله حسب قوتها المالية و الاقتصادية . و يدفع العضو 10% فقط من مساهمته بالذهب أو بالدولار، أو بأية عملة أخرى يقبلها البنك، أما الباقي فيتبقى إلى أن يطلبه البنك، و قد بلغت مساهمات الدول في نهاية 1993. 184 بليون دولار، حيث بلغت مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية 18% منها و بالحديث عن البنك الدولي للإنشاء و التعمير فإنه يقدم القروض بشروط تقليدية نسبيا، و يمتلكه حملة أسهمه، أي أن البلدان الأعضاء و البالغ عددهم 39 الذين يتمتعون بحقوق في التصويت تتناسب مع ما يملكون من أسهم، و قد بلغ مجموع رأس المال المكتتب للبنك الدولي للإنشاء و التعمير قرابة 37 مليار

[1]) المؤسسات المالية الدولية و منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا، ورقة للمنظمات غير الحكومية.أكتوبر 2007، ص 19.

دولار في العام 1981، و يبلغ رأس ماله عشرة أضعاف رأس المال السهمي (المدفوع)، و هو الذي يستخدم في معاملاته، أما الجزء الباقي من رأس المال (تسعة أعشار رأس المال المكتتب) فهو رأس المال القابل للأداء، و لا يمكن استخدامه إلا كضمان لمقرضي البنك .

و فيما يلي ، و الجدول رقم (01) يوضح المساهمين الرئيسيين في البنك الدولي للإنشاء و التعمير و النسبة المئوية لحصتهم في التصويت[1]،

الفرع الثاني: الأهداف الأساسية للبنك الدولي

1/ تسهيل و تشجيع توظيف رؤوس الأموال في البلدان الأعضاء من أجل ترميم اقتصاد و دعم الاستثمار من أجل الأغراض التنموية.

2/ المساهمة في تنمية التجارة الخارجية للبلدان الأعضاء من خلال عمليات التوظيف و الاستثمارات الدولية.

3/ تنظيم عمليات الإقراض و ضمانات التحويلات التي تتم بطرق أخرى خارج نطاق المصارف .

4/ تنظيم عمليات التبادل الجارية الدولية و مساعدة الدول الأعضاء في الحفاظ على توازن موازين المدفوعات على المدى الطويل.

5/ تشجيع التوظيف و الاستثمار الأجنبي عن طريق تقديم الضمانات و المشاركة في استثمارات القطاع الخاص و العمل على سد أي ثغرات موجودة في سير عملية التنمية.

6/ العمل على تقديم التمويل الدولي طويل الأجل لمشاريع و برامج التنمية و خاصة في الدول النامية.

7/ تقديم المساعدات المالية الخاصة للدول النامية الأكثر فقرا و التي يقل متوسط دخل الفرد فيها على الألف دولار سنويا.

8/ العمل على زيادة دور القطاع الخاص في الدول النامية بكل الوسائل الممكنة و خاصة تشجيع الاستثمار الداخلي و المحلي.

9/ القيام بتقديم المشورة و المعونة الفنية للدول الأعضاء بهدف تحقيق أفضل الحلول للمشاكل المتعلقة أساس بأهداف البنك الدولي من خلال اختيار المشاريع ذات الجدوى التنموية ، و يتم ذلك عن طريق الخبراء و المختصين في المجالات المختلفة من خلال الدراسات اللازمة.

10/ العمل على تقوية البنية الأساسية للتنمية من خلال تمويل المشاريع الكبرى .

11/ المساعدة على إعمار وتنمية الدول الأعضاء بتسهيل الأعمال الخاصة بالاستثمار في الأغراض الانتاجية .

---

[1]) شقيري نوري موسى و آخرون ،**"المؤسسات المالية الدولية و المحلية "**، مرجع سابق الذكر،ص193.

12/ تنشيط الاستثمار الخارجي الخاص ، و ذلك بضمان القروض و المشاركة في تقديمها أو المشاركة في الاستثمارات التي يقوم بها المستثمرون من القطاع الخاص .

13/ العمل على تعزيز النمو المتوازن طويل الأجل للتجارة الدولية ، و المحافظة على التوازن في ميزان المدفوعات ، من خلال تشجيع الاستثمار الدولي للموارد الإنتاجية لدى الدول الأعضاء ، و بهذا يساعد البنك الدولي على زيادة الإنتاجية ، و رفع مستوى المعيشة .

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك العالمي

تشترك في ملكية البنك العالمي حكومات 185 دولة، و هم في نفس الوقت الدول الأعضاء في المجموعة حيث تمتلك كل دولة حصة من أسهم البنك بنسبة حجم اقتصاد كل منها ، لذلك تحدد حصة أسهم كل دولة في البنك الدولي وزن صوتها في مجلس البنك.

1/ مجلس المحافظين[1]: يضم مجلس المحافظين ممثلا عن كل دولة من الدول الأعضاء في المجموعة، و عادة ما يكون وزيرا للمالية أو محافظا للبنك المركزي، و يعقد المجلس اجتماعا سنويا في إطار اجتماعات صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، و ذلك بهدف مراجعة و وضع السياسات و الأولويات الخاصة بالمؤسسة.

2/ مجلس الإدارة[2]: يتولى مجلس الإدارة الذي يضم 24 عضوا مسؤولية اتخاذ القرارات اليومية المتعلقة بتنفيذ التمويل و السياسات في مجموعة البنك ال عالمي ، مع العلم بأن كل عضو من الأعضاء يمثل حكومة أو أكثر من الحكومات الأعضاء ، و يعتمد حق التمثيل في مجلس الإدارة على حصة الدولة في البنك ، لذلك فإن الدول الثمانية صاحبة أكبر الاقتصاديات حجما يمثلها في المجلس مدير تنفيذي في حين أن باقي الدول و عددها 177 تشترك في عدد المقاعد الباقية في المجلس و هي 16 مقعدا ، و العضوية في البنك العالمي تعتبر شرطا مسبقا للعضوية في البنك الدولي للإنشاء و التعمير و كذلك في مؤسسة التنمية الدولية و مؤسسة التمويل الدولي، حيث بلغ عدد الأعضاء في البنك الدولي للإنشاء و التعمير في سنة 1999 181 عضوا، و 160 عضوا في مؤسسة التنمية الدولية، و 174 عضوا في مؤسسة التمويل الدولي، حيث يتم التصويت على أساس تمتع كل عضو ب 250 صوت عن كل 100 ألف سهم، و تمثل الدول المتقدمة حصة مهمة من رأس مال البنك و بالتالي من قوته التصويتية، و تعتبر حصص رأس مال البنك العالمي موزعة تقريبا بنفس الأوزان التي يعتمدها صندوق النقد الدولي، حيث

---

[1]) المؤسسات المالية الدولية و منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا، ورقة للمنظمات غير الحكومية.أكتوبر .2007، ص 21.

[2]) صحراوي عبد السلام، **"دور المؤسسات المالية الدولية في تمويل اقتصاديات الدول النامية"**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2006.ص 26.

نجد أن الدول المتقدمة الخمس الكبرى و هي (الو.م.أ، اليابان،ألمانيا، بريطانيا، و فرنسا)، تملك حوالي 43% من الحصص (إجمالي الاكتتاب)، و بالتالي تحدد قوتها التصويتية بحوالي 41% من عدد الأصوات مما يكون له بالغ الأثر في توجيه السياسة داخل البنك ال عالمي، بالإضافة إلى زيادة تأثيرها على أغلبية القرارات التي يصدرها البنك، و هنا يبرز دور الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الخصوص التي تمتلك وحدها حوالي 20% من القوة التصويتية داخل البنك الدولي، و في المجمل تمثل دول منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا 8.5% من إجمالي سلطات التصويت في البنك الدولي، مع العلم أن اجتماعات المدراء تتم على الأقل مرتين و كل أسبوع، و ذلك بهدف الموافقة على عمليات التمويل، و اتخاذ القرارات بشأن تنفيذ السياسات و الاستراتيجيات و متابعة أعمال مجموعة البنك العالمي.

3/ رئيس البنك العالمي[1]: تتولى الولايات المتحدة الأمريكية عادة تعيين ترشيح رئيس البنك ال عالمي، و حتى تاريخنا هذا، كان رئيس البنك دائما أمريكيا، و يقوم مجلس الإدارة باعتماد ترشيح الرئيس الذي ترجع إليه كل القرارات في البنك ال عالمي و يعتبر **"روبرت ب. زوليك"** الرئيس الحادي عشر للبنك الدولي، وهو رئيس مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي، وكذلك رئيس المؤسسات الخمس المترابطة التي تتألف منها مجموعة البنك الدولي. ويتم انتخاب رئيس البنك لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد من قبل مجلس المحافظين

4/ **اللجنة الاستشارية[2]:** و تضم سبعة أعضاء على الأقل، و ينتخبهم مجلس المحافظين من بين ممثلي المصالح المالية و التجارية و الزراعية و الصناعية، و تلعب هذه اللجنة دورا هاما من حيث ال عمل قدر الإمكان على التخفيف من حدة المنازعات التي قد تثيرها المصالح الوطنية بين أعضاء الهيئتين الأخريين، إذ أنها تتكون من خبراء استشاريين مجردين عن المصلحة الخاصة و لا علاقة لهم بالمنازعات السياسية.

6/ **موظفو البنك:** يقوم رئيس البنك الدولي بتعيين الإطارات السامية في البنك ، و يمارس هذه المهمة تحت الرقابة العامة للمدراء التنفيذيين ، و يتم اختيارهم على أساس المهارة العالية و الكفاءة بالإضافة إلى الأساس الجغرافي، و لا يخضعون لأي نفوذ من قبل دولهم أثناء تأدية مهامهم.

و الشكل رقم (05) مخطط يوضح الهيكل التنظيمي للبنك الدولي

---

[1]) صحراوي عبد السلام، "دور المؤسسات المالية الدولية في تمويل اقتصاديات الدول النامية"، مرجع سابق الذكر ،ص 28.

[2]) المؤسسات المالية الدولية و منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا، ورقة للمنظمات غير الحكومية.أكتوبر .2007، ص21.

الفرع الرابع: موارد البنك العالميو نظام الحوصصة

يتحصل البنك الدولي على موارده من خلال عدة طرق مختلفة لمساندة ما يتيحه (البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التنمية الدولية) من قروض (اعتمادات) منخفضة الفائدة أو بدون فائدة ومنح إلى البلدان النامية والفقيرة، حيث يعتمد في إقراضه للبلدان النامية ـ بشكل رئيسي ـ على بيع سندات تتمتع بتصنيف ائتماني مرموق من مرتبة **(AAA)** في الأسواق المالية العالمية. ويشتري سندات البنك العالمي طائفةٌ واسعةُ النطاق من المستثمرين المؤسسيين التابعين للقطاع الخاص في أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا. وبينما يحصل البنك العالمي على هامش ربح صغير على هذه القروض، فإن الجزء الأكبر من دخله يأتي من قيامه بإقراض رأس المال الخاص به. ويتألف رأس المال هذا من احتياطيات تراكمت عبر السنوات وأموال يدفعها مساهمو البنك من البلدان الأعضاء البالغ عددها **187 بلداً**، كما يساهم في أعمال المؤسسة الدولية للتنمية وتخفيف أعباء الديون. ويحافظ البنك العالمي على انضباط مالي صارم لضمان استمرار تمتع سنداته بالتصنيف الائتماني المرموق**(AAA)** ، ويواصل توسيع نطاق الموارد التمويلية التي يتيحها للبلدان النامية.

وتُعتبر مساندة المساهمين للبنك الدولي بالغة الأهمية. ويتجسد ذلك في الدعم الرأسمالي الذي يتلقاه البنك من المساهمين في الوفاء بالتزامات خدمات مديونياتهم لصالح البنك الدولي للإنشاء والتعمير. كما أن لدى البنك 178 مليار دولار أمريكي مما يُعرف بـاسم "رأس المال القابل الدفع" الذي يمكن سحبه من المساهمين كدعم إذا ما دعت إلى ذلك حاجات الوفاء بالتزامات البنك الدولي للإنشاء والتعمير تجاه ما يقترضه من أموال (السندات) أو ضمانات. علماً بأن البنك الدولي لم يسبق أن استخدم هذا المصدر[1]، ويتم تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، وهي المصدر الأكبر الذي يقدم قروضاً بدون فائدة ومساعدات في شكل منح إلى أشدّ بلدان العالم فقراً، كل ثلاث سنوات بمساعدات من 40 بلداً مانحاً. وتتم تعبئة المزيد من الأموال من خلال سداد أصل القروض التي تمتد آجال استحقاقها إلى حوالي 35 إلى 40 عاماً، وكذا سداد القروض التي تقدم بدون فائدة، ثم يُعاد إقراض هذه الأموال مرة أخرى. وتحصل المؤسسة الدولية للتنمية على حوالي 40 في المائة من القروض التي يقدمها البنك.

ويحصل البنك الـعالمي على موارده الأساسية من ر أس المال المكتتب و المدفوع بالفعل حيث تطور رأس المال المكتتب من 21 مليار دولار عام 1959 و 24 مليار دولار عام 1970 إلى 85 مليار دولار عام 1987 حتى وصل إلى 170 مليار دولار عام 1993 و 174 مليار دولار عام 1996. أو من خلال الاقتراض من أسواق المال العالمية عن طريق السندات ، حيث يقوم البنك بالاقتراض من

[1]: موقع سندات المديونية التابع للبنك العالمي على شبكة الإنترنت متوفر على الرابط: تم تصفح الموقع بتاريخ 2011/05/22، ص 02.
http/ treasury.worldbank.org/Services/Capital+Markets.

البنوك الدولية و المؤسسات المالية الأخرى ليتمكن من تقديم القروض للدول الأعضاء إذ أن أكثر من 70%من القروض التي يقدمها البنك تتم على حساب القروض التي يحصل عليها من الأسواق المالية الدولية بواسطة بيع سندات القرض أو إصداره لسندات بسعر الفائدة الجارية في السوق، و يحصل البنك الدولي بالفعل على معظم موارده المالية من هذا المصدر، بالإضافة إلى الدخل الصافي من عمليات البنك المختلفة، حيث يجني البنك العالمي كل سنة ربحا من جراء عمليات الاستثمار و دخل فائدة القروض الممنوحة للدول الأعضاء، و العمولات المدفوعة له، و الرسوم المفروضة على الدول مقابل التزامات البنك بمبالغ القروض .

و يمنح البنك قروضه بفوائد توازي الفوائد في السوق العالمية، و اتجه البنك في منح قروضه و خاصة في الخمسينات لتمويل مشاريع الهيكل الأساسي أو البناء التحتي، حيث شكلت 60% من مجموع قروضه خلال تلك الفترة، إلا أنه اتجه بعد ذلك لتمويل المشاريع الإنتاجية و الصناعية و الزراعية، بالإضافة إلى مشاريع البنية التحتية، و قد بلغ الاقتراض المتجمع للبنك الدولي 338.5 مليار دولار لغاية عام 1999، حيث بلغت قروضه لعام 1999 حوالي 22.2 مليار دولار من خلال 31 عملية جديدة في 39 دولة.[1]

و الجدول رقم (02) يوضح قروض البنك الدولي و مؤسسة التنمية الدولية للفترة من (1990- 1999) و التي تظهر بشكل واضح مدى التطور في عمليات الإقراض التي يقوم بها البنك.
و يقوم البنك الدولي بتقديم نوعين من القروض و هي[2]:

- **<u>قروض استثمارية</u>**: للسلع و الخدمات لمساندة مشاريع اقتصادية و اجتماعية في مجال واسع من القطاعات.
- **<u>قروض التكييف</u>**: التي توفر تمويلا يتم صرفه بسرعة لدعم الشركات ة المؤسسات.

من خلال مقارنة بسيطة بين أهداف البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، يتضح لنا أن نشاطات الصندوق موجهة نحو تحقيق استقرار نقدي على الصعيد الدولي ، في حين أن نشاطات البنك الدولي موجهة نحو الإنماء ة إعادة الإعمار، لكن كليهما معني بتشجيع التنمية و الحد من الفقر ة إقامة نظام تنموي ذو قاعدة صحيحة .

و لا يخفى أن هناك علاقة وثيقة بين هاتين المنظمتين الدوليتين على الرغم من محاولات الفصل في مهامهما و أهدافهما، فقد اشترطت اتفاقية التأسيس على أن عضوية الصندوق تعتبر شرطا أوليا لعضوية

---

[1]) www.worldbank.org موارد البنك الدولي، ص 08.

[2]) معلومات عامة" على موقع البنك على شبكة الإنترنت.متوفر على الرابط: تم تصفح الموقع يوم2011/05/22
http/web.worldbank.org/EXTERNAL.EXTABOUTUS/ORGANIZATION/BODEXT.

البنك الدولي، هذا بالإضافة إلى أن المواقع الجغرافية المتجاورة لإدارتهما و القنوات الواصلة بينهما إلى العلاقات التي تربطهما .

خلاصة الفصل الأول

بما أن الهدف الأساسي و الأبرز للجماعات المحلية هو مشاركة المواطنين المحليين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية المحلية و بما أنهم يعتبرون المستهدف الرئيسي من التنمية المحلية ، فأنه يحق لهؤلاء المواطنين المحليين التعبير عن توجهاتهم و قراراتهم خاصة تلك القرارات التي تؤثر على حياتهم و مستوى معيشتهم، و البيئة التي يعيشون فيها، و بما أن المؤسسات المالية الدولية –مثلها في ذلك مثل المؤسسات العامة التي تعمل في العديد من القطاعات في جميع أنحاء العالم – يمكن أن تؤثر على الفرد تأثيرا مباشرا و ذلك من خلال المشاريع و السياسات التي تقوم بتمويلها ، أو بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على الحكومات و المستثمرين و الحوارات التي تدور حول التنمية المحلية.

لذلك يصبح من حق المواطن المحلي سواء كفرد أو من خلال الحكومة أن يكون له رأي في كيفية عمل هذه المؤسسات.ذلك لأن الكثير من المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي تشترط أن يكون الهدف من الدعم الذي توفره للمشاريع الاستثمارية و التنموية أو إصلاح السياسات الهيكلية في الدول النامية هو خفض معدلات الفقر و تشجيع التنمية المحلية المستديمة ، لكن مع ذلك نجد أن معظم التمويل المخصص لمجال التنمية لا يعود في الغالب بالأثر و النفع الكبيرين على الفئات الأكثر احتياجا و يرجع هذا إلى مساحة الرأي المحلي و المشاركة في صنع القرارات و حتى السياسات محدودة أمام الناس خاصة في مجال التنمية.

و الملاحظ أن العديد من المؤسسات المالية الدولية تتمتع بالقدرة على التأثير على أي شيء ، لذلك يمكن القول أن هذه المؤسسات يجوز أن تمثل الجهات التي تستهدفها منطلقات التغيير و التنمية ، و نتيجة لهذا فإن المؤسسات المالية الدولية مثلها في ذلك مثل الأجهزة العامة للدولة تعمل في ظل التزامات خاصة بها و معايير ، فيما يخص أوجه إنفاق التمويل و الأثر الذي يعود على السكان المحللين و البيئة المحلية من خلال العمليات التي تقوم بها ، كما أنها ترتبط مع مسؤولي الحكومات المركزية و المحلية بعلاقات منفردة مما يجعلها تكتسب أهمية ترجع إلى أنها تمثل مصادر معلومات هامة للتأثير على هذه الجهات.

هذا بالإضافة إلى أن المؤسسات المالية الدولية تعتبر جاذبة للانتباه الدولي حيث تهتم كل من الحكومات و القطاع الخاص و المجتمع المدني و وسائل الإعلام في كافة أنحاء العالم بالأنشطة التي تقوم بها المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الولي و البنك الدولي ، و نتيجة لذلك يعتبر توضيح الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات في رسم السياسات من الوسائل التي ترفع من القلق من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي ، إضافة إلى أن إلقاء الضوء على العلاقة بين أنشطة المؤسسات المالية الدولية و القضايا التي تسعى إلى تمويلها أو حلها إن كانت تشكل عائقا أمام التنمية من شأنه أن يساعد على تكوين التحالفات مع المنظمات الأخرى التي تعمل في مجال المؤسسات المالية الدولية على

المستوى العالمي مما يتيح فرصا أكبر للإدارة المحلية للعمل على تحقيق أهدافها، أو في المقابل يمكن أن يشكل عائقا و ذلك من خلال التدخلات المتكررة من طرف المؤسسات في الشؤون المحلية و اشتراط تمويل مشاريع مصلحية بدل أن تكون مشاريع تنموية و هذا راجع إلى مدى العلاقة التي تربط كلا من الإدارة المحلية بالإدارة المركزية و مدى الاستقلال الممنوح للإدارة المحلية الذي يؤهلها التصرف في هذا الخصوص أو عدمه ، و هذا ما سنحاول التعرض له في الفصل الثاني من هذه الدراسة ، حيث سنتناول الإدارة المحلية في الدول المغاربية الثلاث " الجزائر ، تونس ، المغرب" و مدى سعيها في تحقيق التنمية .

تمهيـد

إن كان للبشرية تراث مشترك من ال تنمية الإنسانية، فان كل دولة تتجه إلى أن يكون لها نظامها الخاص بها و يرجع هذا التفاوت إلى الأوضاع المختلفة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و التي تكون في مجموعها بيئة التنمية المحلية ويتميز نظام التنمية في إدارة المقاطعات و الولايات و البلديات بالتطور الدائم تبعا للحاجة في أي بلد ، وقد يكون هذا التطور بسيطًا في بعض الأحيان إلا انه قد يتبدل جذريًا في أحيان أخرى إذا اقتضت ذلك ظروف جديدة هامة . وهذا الأمـر يتم بصورة خاصة في الدول النامية التي تود التخلص من تقاليدها و سياساتها التنموية التي تتجه نحو المركزية الضيقة إذا ما أرادت الإفادة من مواردها المادية والبشرية لتحقيق أكبر قدر ممكن من التنمية عن طريق الأخذ بقدر من اللامركزية لحساب الإدارة المحلية ولكن دائما في إطار النظام السياسي للدولـة.

في ظل هذه المتطلبات الأساسية لإلزامية توفر تنمية محلية تسمح بتقريب المواطن من السلطة الحاكمة، سندرس موضوع التنمية المحلية و تطور سياساتها في كل من الجزائر، تونس، المغرب و ذلك للوقوف على تجربة دول شمال إفريقيا الثلاث في مجال التنمية المحلية. في إطار السياسة العامة للدولة و مخططاتها التنموية .

الفصل الثاني: تطور سياسات التنمية المحلية في دول المغرب العربي

سوف نتطرق في هذا الفصل الثاني إلى التنمية المحلية في كل من الجزائر ، تونس و المغرب و تطور سياساتها و ذلك من خلال دراسة االتنمية المحلية في الدول المذكورة عبر الفترات التاريخية المتلاحقة.

المبحث الأول: مساعي التنمية المحلية و دور اللامركزية في تحقيقها في الجزائر

المطلب الأول: ركائز سياسة التنمية المحلية في الجزائر وأهدافها

ركائز سياسة التنمية المحلية: نما الشعور بضرورة التنمية المحلية وتزايد الاهتمام بها عند وضع المخطط الرباعي الأول (1970-1974م) حيث تنازلت الوزارات عن تسيير البرامج الخاصة لصالح الولايات (المحافظات)، وفي ظل المخطط الرباعي الثاني (1974-1977م) تعمق التوجه نحو العمل المحلي أكثر فتم إقرار نوع جديد من البرامج الاستثمارية الأكثر محلية وإقليمية وذات طابع لا مركزي إعدادا و تسييراً تحت مسمى المخططات البلدية للتنمية PCD إلى جانب البرامج القطاعية غير المركزة PSD، التي أسهمت إلى حد كبير في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان وتحقيق نوع من التوازن الجهوي

والإقليمي واستقرار السكان والنشاطات، ومن أجل أن تحقق هذه البرامج الغاية المرجوة منها والأهداف المنشودة بكفاءة وفعالية وشمولية وتوازن وتكامل ورأت السلطات الجزائرية أن تقوم سياسة التنمية المحلية على الأسس التالية :

1- <u>تدخل الدولة</u> :[1] إعطاء الدور القيادي للدولة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطنياً ومحلياً باعتبارها ممثلة المجتمع والمعبرة عن إرادة المواطنين وتعمل على تحقيق طموحاتهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي ويعود سبب اختيار هذا المبدأ لعدة اعتبارات منها:

- الدولة هي الأكثر قدرة على تحقيق أهداف التنمية لما تملكه من إمكانات مادية وبشرية وتنظيمية ومالية .

- القوة السياسية الوحيدة القادرة على مواجهة الاحتكار المحلي والأجنبي.

- الدولة لديها المقدرة والإحاطة الكاملة بمختلف العوامل والمتغييرات الإقليمية والعالمية التي تؤثر على الأهداف والبرامج.

- حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية وتوجيهه نحو خدمة الأهداف الإستراتيجية للمجتمع.[2]

- الدور التحفيزي الذي تؤديه الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي الوجهة الأكثر احتياجا في المجتمع عن طريق تقديم الحوافز المتعددة .

- تمثل السلطة القانونية والتنفيذية المؤهلة والقادرة على إجراء التغييرات الاجتماعية الضرورية لدعم التنمية .

- ضعف القطاع الخاص المحلي وتفضيله للاستثمار في المجالات ذات العائد الكبير والسريع .

- تردد وإحجام الاستثمار الأجنبي عن الدخول إلى الجزائر .

-تعثر وبطء عملية الخصخصة سواء عن طريق الإنشاء أو التحويل .

لذلك نخلص إلى أن دور الدولة أساسي لتحقيق التنمية مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي القائم

[1]) خاطر أحمد ، **"تنمية المجتمعات المحلية "**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر 1999، ص 10.
[2]) خاطر أحمد ، **"تنمية المجتمعات المحلية "**، مرجع سابق الذكر، ص 15.

2- المشاركة الشعبية: التي تحقق الفعالية في إعداد وتنفيذ ومراقبة وتوجيه البرامج والخطط، وقد تجسد ذلك في إقرار أساليب وأنظمة تسيير جماعية بدأت بالتسيير الذاتي في القطاع الزراعي ونظام الثورة الزراعية والتسيير الاشتراكي للمؤسسات، وصدور المراسيم المنظمة للإدارة المحلية وتشكيلها عن طريق الانتخاب الكلي والمباشر ومع صدور دستور 1989م تم إقرار التعددية الحزبية والسماح بإنشاء الجمعيات المدنية وفسح المجال أمامها للمساهمة في خدمة المجتمع ومراقبة تنفيذ المشاريع وتوفير أطر المشاركة عبر جمعيات الأحياء ومجالس المدينة.co-ville

-3 التخطيط: يمثل التخطيط منهجاً عملياً وأداة فعالة وحيادية يمكن تطبيقه على المستوى الوطني والمحلي مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد أو المنهج السياسي المتبع فهو عملية تغيير اجتماعي وتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم السياسيين لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته كنسق في فترة زمنية في ضوء الأيديولوجية والحقائق العالمية والقيم التي يمكن استخدامها وتوظيفها في إحداث التغيير المطلوب " لذلك وقع اختيار الجزائر على هذه الأداة لبناء وتنفيذ البرامج التنموية وطنياً ومحلياً من خلال تطبيق التخطيط المركزي في صورة برامج ممركزة **PSC (plans sectorieles concentrée)**والتخطيط الإقليمي في شكل برامج قطاعية غير مركزة **PSD**والمخططات البلدية للتنمية **PCD**

-4 اللامركزية: من الركائز والأسس التي استندت إليها عملية التنمية المحلية في الجزائر سياسة اللامركزية باعتبارها الأسلوب الناجح لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة جهوياً وإقليمياً والقاعدية منطلقاً ووجهة لذلك نصت المادة السادسة من المخطط الرباعي الثاني على أنه "يجب أن يسمح التخطيط الجغرافي في إطار تطبيق سياسة اللامركزية، خصوصاً عبر تطبيق المخططات البلدية، بتحقيق سياسة التوازن الجهوي عن طريق البحث عن الاستعمال الكامل للطاقات البشرية وموارد البلاد لأن اللامركزية إطار تنظيمي يمكن المواطنين على مستوى القاعدة الشعبية سواء كانت مؤسسات اقتصادية أو تعاونيات فلاحيه أو مجالس محلية منتخبة أو هيئة حزبية أو منظمات جماهيرية بإبداء الرأي حول قضايا التسيير والتنظيم وتقييم مسيرة العمل والإنتاج والتعبير عن المشكلات القائمة وحلولها والأهداف المرغوبة كأطراف معينة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ونتائجها" ونصت على ذلك برامج الحكومات المتعاقبة منذ 1990 إلى يومنا هذا حيث جاء في برنامج الحكومة المصادق عليه في 22/مايو/2004 على أن اللامركزية هي إحدى الخيارات الإستراتيجية الذي اعتمدته ا الجزائر منذ عشرات السنين، وضرورة

أكثر من أي وقت مضى لمرافقة حركة تحرير الطاقات في البلاد ، حيث إن اختيار اللامركزية كأسلوب في التنظيم والعمل له ما يبرره .[1]

1) اللامركزية تعطي لعملية تنفيذ البرامج بعدها الاجتماعي المتمثل في الدافعية والإنتمائية .

2) العلاقة القوية والمباشرة بين التنمية المحلية واللامركزية لأنها تعكس بعمق وصدق واقعية مشكلات التخلف وطموحات وأولويات كل إقليم ومجتمع محلي .

3) تحقق التوافق بين الحاجات المحلية وقرارات السياسة المركزية .

4) تخفف العبء عن الإدارة المركزية وتعمق الشعور بالمسئولية لدى المسئولين المحليين وأفراد الشعب .

5) تساهم في تفعيل وتجنيد وتحريك الإمكانيات المحلية .

6) تحقيق العدالة في التكاليف والحقوق من خلال توزيع الدخل الوطني وأعباء الجباية لأن تركيز الثروة يؤدي إلى تشتت الشعب.

-5 <u>التوازن الجهوى</u> : شكلت سياسة التوازن الجهوي محوراً رئيسياً في إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، وقناعة راسخة لدى السلطات المركزية بأن التقدم الاجتماعي لا يتحقق إلا من خلال "نمو كافة أجزاء البناء الاجتماعي نمو متوازناً ومتزامناً،" عبر التوزيع المتوازن والعادل للموارد والمرافق الاجتماعية والثقافية والنشاطات الإنتاجية والسكان عبر كامل إقليم وجهات القطر، بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف التالية:[1]

1 - تخفيف التمركز الصناعي وتنظيم الفضاء الريفي والحضر والحفاظ على العقار الزراعي.

2- كبح التمركز السكاني في المناطق الساحلية ذات الكثافة السكانية العالية والمهددة بمخاطر طبيعية كبرى.

3 - تحقيق استقرار السكان وخاصة في المناطق الداخلية والجنوبية وعكس تيار الهجرة الداخلية نحوها عبر نشر وتعزيز مختلف المؤسسات الإنتاجية والمرافق الخدمية .

---

[1]) خاطر أحمد ، "تنمية المجتمعات المحلية "، مرجع سابق الذكر، ص 10 .

[1]) موسى خميس ، **"مدخل الى التخطيط"**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،1999م ،ص13،17.

4 - تشجيع الاستثمار العمومي والخاص المحلي والأجنبي في مختلف جهات القطر عن طريق التشريعات التحفيزية المالية والنقدية ومشاريع البنية التحتية وتطوير قطاع الخدمات.

-6 الترقية الاجتماعية والثقافية للسكان (المواطنين :) أولت النظرية الاقتصادية عناية فائقة للرأسمال البشري المتمثل في البحوث والدراسات والابتكار والتجديد الذي تؤديه العناصر البشرية المدربة والمؤهلة المالكة للمهارات والقدرات، لأنها تشكل عاملاً حاسماً في تطور الدول وتفوقها وامتلاكها لمزايا نسبية تدفع عملية نموها.

ونظراً لخطورة العنصر البشري ودوره الحاكم والحاسم في نجاح أو فشل جهود التنمية أصبح يشكل محور اهتمامات الدول والمنظمات الدولية ومراكز البحوث والدراسات المتخصصة في التنمية البشرية وإصدار تقارير دورية وسنوية تفصح عن مدى العناية بالعنصر البشري من خلال "توسيع مجالات وفرص اختياراته وتدعيم قدراته والانتفاع بها". لأن التجارب أوضحت بان الرأسمال البشري أكثراً أهمية للتنمية من الرأسمال المادي والموارد الطبيعية ويعكس ذلك حالة أوربا بعد الحرب العالمية الثانية واليابان، التي استطاعت الوصول إلى أعلى درجات التقدم بفضل ما تملكه من موارد بشرية رغم افتقارها إلى الموارد الطبيعية (الطاقة) في حين أن الكثير من الدول تملك من الأموال والموارد الطبيعية الإستراتيجية احتياطات ضخمة تعيش حالة من التخلف المزري بجميع أشكاله وألوانه.

7 - **<u>الاعتماد على الإمكانيات الوطنية والدولية</u>** :أظهرت التجارب التنموية أن الاعتماد على الإمكانيات والجهود الذاتية هي الركيزة الأساسية لنجاح وتحقيق التنمية وتسمح لها بالاستمرارية وتضمن لها الاستقرار والاستدامة واستقلالية القرار السياسي والاقتصادي، أما الاعتماد الكلي أو شبه المطلق على المساعدات والإمكانيات الأجنبية فيشكل تهديداً خطيراً لها ويقود حتماً إلى التبعية وترهن مستقبل البلد، وتجلب الأزمات وهي الحالة التي عرفتها العديد من بلدان العالم الثالث مع مطلع الثمانينات بسبب اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي وما يترتب عليه من شروط و إلزامها بتنفيذ سياسات التعديل الهيكلي ذات البعد غير الوطني،الذي أفرغ جهود التنمية وبرامجها من محتواها وخصوصيتها الوطنية إعداداً وغاية، وقد عاشت الجزائر هذه الوضعية مما عمق لديها أهمية الاعتماد على الإمكانيات الوطنية بالدرجة الأولى ثم الاستفادة من الموارد والإمكانات الدولية من خلال القرارات التي اتخذتها السلطات والمتمثلة في تسديد جميع ديونها وعدم اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي في الظروف الحالية، والعمل على جلب

الاستثمارات الأجنبية المنتجة وإبرام اتفاقيات الشراكة التي تتكامل فيها الجهود والإمكانيات الوطنية والأجنبية [1].

المطلب الثاني: الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التنمية المحلية

التنمية المحلية الناجحة هي التي تبنى وتعد برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي الهادف إلى إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان ذات المنفعة العامة وتحسين ظروفهم وإطار معيشتهم لذلك يجب أن تكون أهدافها بالضرورة ذات أبعاد مختلفة منها: [1]

1 -حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها.

2 - دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة-زراعة-خدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاتف وتوحيد الجهود

3 - التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد.

4 -ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة.

5 -إدخال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية.

6 -تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص الوطني والأجنبي.

7 -وضع سياسة اقتصادية جوارية وتفعيلها لتتوافق معها مختلف النشاطات القطاعية الاقتصادية والاجتماعية.

8 -إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها.

9 -تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي وتثبيت السكان بالأخص في المناطق الريفية.

---

[1]) محمد بلقاسم حسن بهلول، **"سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر "**،الجزع الأول ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 1999م.ص 40.

[2]) محمد بلقاسم حسن بهلول، **"سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر"**، مرجع سابق الذكر، ص42.

10- ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التطهير- التزود بالماء الشروب- الإنارة -الغاز- الكهرباء- المواصلات- الاتصالات- الصحة - التربية والتكوين- الرياضة – الترفيه –ا لثقافة والشؤون الاجتماعية والدينية)

11-محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة والهشة المهمشة وإدماجها في المجتمع .

12- القضاء على البناء غير اللائق عبر توسيع برامج السكن الاجتماعي الموجه للفئات الضعيفة الدخل وإخلاء سطوح وأقبية البنايات .

13- التصدي للآفات الإجتماعية مثل (الجريمة والعنف والسرقة والمخدرات ...الخ) و العمل على نشر الفضيلة عبر برامج التوعية والأبواب المفتوحة والحملات المنظمة وتنظيم الندوات والمحاضرات التي تغرس القيم النبيلة والتضامن .

المطلب الثالث: دور الإدارة المحلية في مجال التنمية المحلية

لقد سمح قانون الاستثمار لسنة 1993 للبلديات، أن تمنح تسهيلات و استخدام مساعدات الدولة، بهدف تحفيز المستثمرين على إنجاز أو تمويل المشاريع الاستثمارية في إقليم البلدية،إذا كان لهذه المشاريع مردودية مالية و توفر مناصب شغل.

مجالات الاستثمار: و يقصد بها نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يوظف في المستثمر أمواله بغرض الحصول على عائد مثال : مجال الصناعة، مجال العقارات، مجال الزراعة، مجال السياحة...

و هناك معياران لتحديد مجالات الاستثمار :

المعيار الجغرافي: و وفقا لهذا المعيار تقسم الاستثمارات إلى استثمارات محلية، و استثمارات أجنبية، حيث تتمثل الاستثمارات في الفرص المتاحة في السوق المحلية بصرف النظر عن أدوات الاستثمار المستعملة كالعقارات، المشروعات التجارية، الصناعية، ...[1]، أما الاستثمارات الخارجية، فتتمثل في الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية مهما كانت أدوات الاستثمار المستعملة.

المعيار النوعي: حيث يأخذ هذا المعيار في الاعتبار محل الاستثمار، و من ثم يمكن تقسيمها إلى :

[1]) فريدة مزياني،" **دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار**"، الملتقى الدولي الخامس حول دور و مكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية، 04/03 ماي 2009 جامعة باتنة.ص 10.

1 -**استثمارات حقيقية أو اقتصادية:** و يعد الاستثمار حقيقيا أو اقتصاديا إذا توفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار، السلع..، و يقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة اقتصادية، و يترتب عن استخدامه منفعة اقتصادية عامة.

2 -**الاستثمارات المالية:** و يقصد بها شراء حصة في رأسمال(سهم)، أو حصة في قرض(سند أو شهادة إيداع)، تمنح لصالح مالكها حق المطالبة بالأرباح و الفوائد أو الحقوق.

دور البلدية في مجال الاستثمار : إن الموظفين المكلفين بتنفيذ السياسة المتخذة على المستوى المحلي لا يتمكنون من تنفيذها إذا كانوا لا يتمتعون بالقدرات العلمية و الكفاءة الضرورية، حيث أن الموارد البشرية تعمل على ارتقاء الجماعات المحلية إلى مستوى المهام التي يفرضها اقتصاد السوق و التقدم و العصرنة و العولمة، لذلك ، فإن الجماعات المحلية تحتاج إلى مهارات، كما تحتاج كذلك إلى تخصصات متنوعة .

1 -**في المجال الاجتماعي :** تقوم البلدية في المجال الاجتماعي بإنجاز المؤسسات التابعة للتعليم الأساسي وفق المعايير الوطنية و الخريطة المدرسية، كما تعمل على صيانة هذه المؤسسات و تشجع النقل المدرسي، و تتخذ الإجراءات التي من شأنها تشجيع التعليم ما قبل المدرسي و تعمل على ترقيته.

و يمكن للمجلس الشعبي البلدي أن يبادر بالإجراءات التي من شأنها التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة ، و تقديم المساعدة لها في مجالات : النقل، الصحة، و الشغل، و السكن، حيث تتكفل البلدية بإنجاز المراكز الصحية، و قاعات العلاج، و في مجال السكن، تعمل البلدية على خلق شروط الترقية العقارية العامة و الخاصة و تنشيطها، و تشارك في إنشاء المؤسسات العقارية عن طريق مستثمرين محليين و أجانب .

2 -**في المجال الاقتصادي** : تقوم البلدية ممثلة في المجلس الشعبي البلدي بكل مبادرة أو عمل من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية في مطاق مخططها التنموي ، و تعمل على تشجيع المتعاملين الاقتصاديين، و توسيع قدراتهم السياحية من خلال تشجيعهم في المجال السياحي ، و تخصص البلدية رأسمال على شكل استثمارات يتم إسنادها إلى صناديق المساهمة التابعة للجماعات المحلية .

دور الولاية في مجال الاستثمار : تقوم الولاية بوظائف متعددة و مختلفة في اختصاص نطاقها الإقليمي عن طريق أجهزتها، و لقد نصت المادة 55 من قانون الولاية على أن" يعالج المجلس الشعبي الولائي جميع الشؤون التابعة لاختصاصاته عن طريق المداولة، يتداول بشأن المهام و الاختصاصات التي تحددها

له القوانين و التنظيمات، و عموما حول كل قضية تهم الولاية ترفع إليه باقتراح يقدمه ثلث أعضاء المجلس أو رئيسه أو الوالي[1]".

1 -**في المجال الاقتصادي**: يقوم المجلس الشعبي الولائي في المجال الاقتصادي بالمهام التالية:

- يصادق على مخطط الولاية من أجل ضمان التنمية الاقتصادية.
- يتخذ كافة الإجراءات التي من شأنها تنمية الولاية، و ذلك بتشجيع و ترقية الاستثمارات الاقتصادية على مستوى الولاية.
- يعمل المجلس الشعبي الولائي على تدعيم البلديات في مجال تطبيق برامج الإسكان، إذ يساهم في إحداث و خلق المؤسسات العقارية، و يشجع تنمية الحركة التعاونية في مجال السكن و يشارك في ترقية برامج السكن، كما يشارك في ترقية برامج السكن المخصص للإيجار، و يعمل على تشجيع الاستثمار في مجال السكن.

2 -**في المجال الفلاحي:** يقوم المجلس الشعبي الولائي في المجال الفلاحي بالمهام التالية:

- يبادر المجلس الشعبي الولائي بتجسيد العمليات التي تهدف إلى حماية و توسيع الأراضي الفلاحية، و يشجع تدابير الوقاية من الكوارث و الآفات الطبيعية من خلال تهيئة المساحات الفلاحية.
- يتخذ الإجراءات اللازمة لمواجهة أخطار الفيضانات و الجفاف و التصحر و يعمل على إنجاز أشغال التهيئة و تطهير مجاري المياه.
- يبادر المجلس بالأعمال التي تهدف إلى حماية الثروة الغابية و الحيوانية و المساهمة في التشجير، كما يعمل كذلك على مساعدة البلديات تقنيا و ماليا في مجال التمويل بالمياه الصالحة للشرب و تطهير المياه.

و يتضح أن الاستثمار في المجال الفلاحي يؤدي إلى الزيادة في مناصب الشغل ، و زيادة الإنتاج، و بذلك يخفف من أزمة البطالة المنتشرة في الأقاليم ، كما أن له دور مهم في تحقيق التنمية الفلاحية، و رفع الدخل الفردي.

3 -**في المجال السياحي** : يضطلع المجلس الشعبي الولائي بازدهار السياحة في الولاية، و ذلك باتخاذ الإجراءات اللازمة التي تساعد في استغلال القدرات السياحية ، و يشجع الاستثمارات في مجال السياحة،

[1]) فريدة مزياني،**" دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار"**، مرجع سابق الذكر. ص 12.

و ينسق عمل البلديات من أجل ترقية هذا القطاع الغير مستغل بشكل كاف في الجزائر. حيث تعد السياحة مصدر توظيف هام و صناعة للخدمات ، و تشكل مجالا واسعل للتشغيل ، و يتبين أن نسبة التشغيل في القطاع السياحي في الجزائر في تزايد و لكنها تعتبر ضئيلة مقارنة بطاقات البلاد السياحية الغير مستغلة[1].

تعد المجالس المحلية سواء المجلس الشعبي البلدي أو المجلس الشعبي الولائي على حد سواء المحرك الأول و منسق الأعمال المحلية الضرورية لتحقيق أهداف التخطيط في مجال الإنتاج و التجهيزات و المبادلات و الاستثمار، و يتحقق عن طريق التعاون المحلي كأداة لإنعاش الاقتصاد المحلي أو بدعم دور البلديات على المستوى الدولي، كما يمكن للمجالس الشعبية البلدية لبلديتين أو أكثر أن تقرر الاشتراك في مؤسسة عمومية مشتركة بين البلديات لتقديم الخدمات أو التجهيزات أو مصالح ذات نفع مشترك بينها سعيا وراء تطوير نظام الإدارة المحلية، و خلق التعاون بين المجالس المحلية، من أجل تنفيذ و إدارة مشاريع الخدمات المشتركة.حيث يكون للمؤسسات العمومية المشتركة بين البلديات الشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و يجب أن تكون البلديات مؤهلة لإبرام اتفاقيات التعاون مع بلديات تابعة لدول أجنبية، للإستفادة من خبرات و تجارب البلديات الأجنبية، و أن الانضمام إلى المنظمات الدولية يمكنها من الإستفادة من خدماتها في مجال القانون البلدي الدولي، و لكن و رغم الجهود المبذولة من طرف المؤسسات المالية الدولية في مجال خوصصة الجماعات المحلية خوصصة إدارية أي منحها الاستقلال النسبي الذي يمكنها من التعامل مع الهيئات الدولية و تمكينها من إبرام شراكات دولية سواء مع المنظمات الدولية بشكل مباشر دون اللجوء و الرجوع إلى الإدارة المركزية الذي من شأنه تعطيل السير الإداري و القانوني لعملية التنمية المحلية في إطار الشراكة مع المؤسسات المالية الدولية و خاصة فيما يخص البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، أو الشراكة و التوأمة مع البلديات على المستوى الدولي الذي من شأنه هو الأخر استثمار الخبرات الأجنبية إضافة إلى الموارد البشرية المحلية من أجل خلق تنمية محلية شاملة في ثوب دولي يحمل معاني التطور و التقدم خدمة للمواطنين المحليين.

لذلك يتبين أن الإنفاق المحلي في الجزائر لا يتماشى مع اختصاصات و مهام الهيئات المحلية، مما يؤثر سلبا على دورها في مجال التنمية المحلية ، كما تبين عمليا أن الهيئات المحلية واجهت و لازالت تواجه صعوبات مادية لكثرة الأعباء الملقاة على عاتقها مقارنة بالموارد المالية المتوفرة " في أغلب أحيان " ، بالإضافة إلى عدم كفاية الإعتمادات المخصصة لتنفيذ المشروعات الضرورية و الحيوية ، مما

[1]) أحمد شريفي: **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة علوم انسانية **WWW.ULUM.NL** السنة السادسة: العدد 40: شتاء 2009 - th Year: Issue 40 Winter6، ص 03.

أدى إلى الاعتماد الكلي إن لم يكن المطلق على إعانات الحكومة المركزية.[1]

المبحث الثاني: الإدارة المحلية في تونس و مساعي التنمية المحلية

عرفت الجمهورية التونسية عدة مراحل في تقسيمها الإقليمي الإداري عبر العصور، و ذلك للتحولات التي شهدتها البلاد التونسية على مستوى الإدارة المحلية، لكن أهم المراحل التي تبرز التغير الحاصل في النظام الإداري التونسي تتجلى في مرحلة الحماية أو الانتداب الفرنسي ، ثم مرحلة ما بعد الاستقلال، وهذا ما سندرسه في هذا المبحث.

لقد وقع إرساء الفانون الإداري عامة و الإدارة المحلية خاصة في البلاد التونسية على النموذج الفرنسي مع إثرائه و تلقيحه بجملة من الأحكام و الحلول المرتبطة بالواقع التونسي

و لقد برزت الملامح الأولى للإدارة المحلية في تونس قبل مرحلة الحماية، حيث صدرت بعض النصوص ذات الصبغة الإدارية أهمها عهد الأمان 1857 و الأمر العلي المؤرخ في 27 فيفري 1860 المتعلق بإحداث و تنظيم الوزارة الكبرى و الذي تعرض كذلك إلى صلاحيات عدد من الوزارات التي كانت موجودة آنذاك كوزارة العمالة (الداخلية) ووزارة الأمور الخارجية.

كما تضمن دستور 26 أفريل1861 جملة من الفصول المتعلقة بالإدارة الجهوية و الوظيفة العمومية.

و فيما يخص التنظيم الإداري، نجد أن الأمر العلي المؤرخ في 20 جويلية 1860 المتعلق بصلاحيات القايد ، أما التقسيم الإداري فقد برز التنظيم البلدي من خلال الأمر المؤرخ في 30 أوت 1858 المتعلق ببلدية العاصمة[2] ..

وكانت تونس تقسم إلى 4 أربع جهات شمالية و جنوبية ، شرقية و غربية ، و كل جهة يرأسها والي عام بها معين من قبل السلطة الحاكمة.

---

[1]) فريدة مزياني، **"دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار"**، مرجع سابق الذكر.ص14.

[2]) شعبان الصادق ، **" النظام السياسي في تونس "** ، تونس ، مركز الدراسات و البحوث الاقتصادية و الاجتماعية ، 2005 . ص 22.

المطلب الأول: مراحل تطور الإدارة المحلية في تونس

الفرع الأول : الولايـات والبلديات والقرى

لا يمكن فهم النظام السياسي بالاكتفاء بالتنظيم المركزي. فالحياة السياسية تمارس وطنيا ومحليا. تمارس في المدن وفي الأرياف. وإن أردنا النظر للمشهد السياسي كاملا، يجب التطرق في تونس إلى الولايات وإلى البلديات، وكذلك إلى القرى و الأرياف.

في الحضارات المتعاقبة في تونس، تحتل المدن صدارة الحياة الجماعية. عرفت تونس ببلد الـ 200 مدينة. انتشرت في كافة أنحاء الوطن، في السواحل وفي الجهات الداخلية.

كما أن الديمقراطيات كانت أيضا محلية. وأبرز مظاهرها الساحات العمومية **Forum** المنتشرة في المدن الأثرية التونسية، والتي يجتمع فيها المواطنون، للنقاش وأخذ بعض القرارات. كما أن الشأن العام كان يبرز داخل المدن، ويجب ذكر الهبات التي يقدمها الأعيان للمدينة، لبناء المعابد وفضاءات المؤسسات السياسية (المدارج) والمسارح والمسابح، إلى غير ذلك من المنشآت الخاصة بالمدينة.

و يجب أن لا يحجب الجانب الإداري للولايات وللبلديات وللقرى، الذي اهتمت به كتابات القانون الإداري والعلوم الإدارية، الجانب السياسي الذي غالبا ما تغفله كتابات القانون الدستوري والمؤسسات السياسية. وسوف نركز على هذه الجوانب السياسية دون غيرها، لذلك لم يغفل الدستور عن تنظيم الحياة السياسية محليا. خصّص بابا للجماعات المحلية. فيه فصل وحيد، الفصل 71 الذي يقول: "تمارس المجالس البلدية والمجالس الجهوية والهياكل التي يمنحها القانون صفة الجماعة المحلية المصالح المحلية حسبما يضبطه القانون". وفي الدساتير المقارنة، تفاصيل أكثر.

1- <u>الولايـات</u>: [1]

ينقسم التراب الوطني التونسي اليوم إلى 24 ولاية. وهي تعوض "القيادات " التي كانت سائدة وقت الحماية (21 جوان 1956). وتنقسم الولاية إلى بلديات (معتمديات)، حوالي 263 معتمدية، وكل معتمدية إلى عمادات والمجموع الوطني 2056 عمادة، وتسميتها قديما مشيخات. وسبق أن أوضحنا أن

[1] Ben Salah G, Achour R, **<u>Décentralisation et démocratie en Droit administratif</u>**, Tunis, CPU, 2000, P45

التقسيم الإداري، بالإضافة إلى جدواه الاقتصادية والاجتماعية، يجسّد الحرص على كسر الانتماءات القبلية، وخلق فضاءات جديدة للتعامل وللتعايش.

يشرف على كل ولاية والي، يعينه رئيس الجمهورية. وللوالي صلاحيات سياسية هامة. في قانون13 جوان 1975، "الوالي هو المؤتمن على سلطة الدولة وممثل الحكومة بدائرة ولايته، وهو إداريا تحت سلطة وزير الداخلية"، و يعتبر الوالي حجر الزاوية في السياسة الجهوية. له سلطة على كبار الموظفين المباشرين بولايته، وهم رؤساء المصالح الخارجية للوزارات. ينشط أعمالهم، وينسقها. له حق الاطلاع على المراسلات الموجهة للوزارات والتي تكتسي أهمية خاصة للجهة. يبدي رأيه في حركات النُّقَل وفي بعض حالات التعيين. يبدي ملاحظاته حول نشاطهم تُدْرَجُ في ملفاتهم الخاصة. ومنذ أمر 24 مارس 1989 ثم في 22 مارس 1997، تدعّم اختصاص الوالي بتوسيع الصلاحيات المفوضة إليه من الوزارات.

وإلى جانب الوالي، يوجد "مجلس جهوي". فالولاية، علاوة على كونها دائرة ترابية للدولة، هي أيضا جماعة محلّية تتمتع بالشخصية المعنوية، وبالاستقلال المالي (القانون الأساسي 4 فيفري 1989) ، حيث يجتمع المجلس الجهوي دوريا، برئاسة الوالي ويتكون من أعضاء منتخبين، وهم أعضاء مجلس النواب بالدائرة ورؤساء البلديات. كما يضم رؤساء المجالس القروية. وهؤلاء جميعا يتمتّعون بحقّ التصويت. ينضاف إليهم، دون حقّ التصويت، كبار الموظفين رؤساء المصالح الخارجية للوزارات، والكفاءات التي يرى الوالي دعوتها.[1]

و تتطور اختصاصات المجلس الجهوي باطراد. له اختصاص هام، حيث ينظر في كل المسائل التي تتعلق بالولاية. كما ينسق ويدفع التعاون بين البلديات ويمارس في القرى أهم الصلاحيات التي تمارسها المجالس البلديّة في المدن.**2**، وأصبح المجلس الجهوي منذ قانون المالية سنة 1989 يتصرف في الإعتمادات المرصودة بميزانية الوزارات والمخصصة لنفقات التسيير والتجهيز ذات الصبغة الجهوية.كما يستشار المجلس الجهوي حول البرامج والمشاريع المنجزة بالولاية. ويمثل الوالي، بحكم ازدواجه الوظيفي، لا الدولة فقط، وإنما أيضا المجلس الجهوي. يرأسه، ويبرم العقود باسمه، ويقبل الهبات، ويجري الصفقات. ويمثله أمام القضاء.

[1]) Ben Salah G, Achour R, **Décentralisation et démocratie en Droit administratif**, Tunis, CPU, 2000, P40
[2]) Ben Salah G, Achour R, **Décentralisation et démocratie en Droit administratif**, Tunis, CPU, 2000, P41

البلديـات:

البلدية هي مدرسة الديمقراطية. كانت هكذا في مدن قرطاج، وأثناء العهد الروماني. ثم غاب الانتخاب قروناً طويلة، ظل الحكم فيها مركزيا، وراثيا ، وسادت القبلية في الأرياف، حيث ظهرت أول بلدية في العصر الحديث في تونس العاصمة، سنة 1858. ثم تبعتها، برغبة من الأجانب أساسا، مدن أخرى كما هو موضح في الجدول رقم **(03)** الذي يبين البلديات الأولى في تونس

أقر مبدأ الانتخاب في أواخر الحماية، بأمر 20 ديسمبر 1952. كان موجها للأجانب، تمييزا لهم عن التونسيين. لذلك قاطع التونسيون انتخابات 1953.

أتى القانون الأساسي للبلديات في 16 ماي 1975 ليمنحها بعض الاستقلالية. تدعمت الاستقلالية في تنقيح 24 جويلية 1995، وتدعمت مواردها المالية بإصدار المجلة الأولى للجباية المحلية في 3 فيفري 1997. إذ بلغ عدد البلديات 264 بلدية في 2005، في حين لم تتجاوز 65 في بداية الاستقلال. انتشرت حيث انتشر العمران، وتنامت مع نسبة التحضر التي بلغت 64,9 % من السكان، في إحصاء 2004.

و تجدر بنا الإشارة إلى أن البلديات تتفاوت من حيث عدد السكان. نصفها دون 10 آلاف، لكن تغطي بلدية تونس 500 ألف ساكن، ومدن عديدة يفوق عدد سكّانها 200 ألف ساكن. تنقسم البلديات الكبرى إلى دوائر، وبداية من 2 ماي 2002، فوّضت لرؤساء الدوائر اختصاصات محدّدة، وأصبح لها مجلس استشاري، يمكن لسكان الدائرة المشاركة في أعماله. كما أحدثت لجان الأحياء، للقيام بأعمال تطوعية داخل الحيّ. ولها دور سياسي هام. بلغ عددها اليوم5633.[1]

تمارس البلديات مهام حساسة، لأنها تمس مباشرة بحياة المواطن. فهي التي تعتني بنظافة المدينة، وبمقاومة الضجيج، وبتنوير الأماكن العمومية، وبتنظيم حركة المرور. كما تهتم بكل مشمولات "التراتيب" أو الشرطة البلدية، والسهر على أمن السكان، وإصلاح البناءات التي تؤذن بالانهيار. وتحرص على تجنب مظاهر التلوث من المصانع والمحلات، وتهتم بالمقابر وبنقل الأموات والدفن، ومراقبة صحة الأوزان، ومواصفات الاستهلاك. كما تعمل كذلك على الوقاية من الحوادث وتوزيع الإسعافات إلى غير ذلك من المسائل التي تهم حياة المواطن، وتعكس بالنسبة إليه وجه الدولة ككل.

[1]) Ben Salah G, Achour R, **Décentralisation et démocratie en Droit administratif**, Tunis, CPU, 2000, P41

ويمكن العودة إلى كتب التنظيم الإداري لتدقيق هذه الصلاحيات، والاختصاصات الذاتية لرئيس البلدية، وصلاحيات الإشراف على المجلس البلدي وعلى رئيسه، بإلغاء المداولات المخالفة للقانون، وإخضاع المداولات الهامة لمصادقة الوالي أو وزير الداخلية. ويمكن لسلطة الإشراف في الحالات القصوى حلول محل المجلس البلدي كلما رفض اتخاذ قرار يفرضه عليه القانون.[1]

ولعل أهم ما يمكن ذكره في الجانب السياسي هو التنافس الانتخابي بشأن البلديات. وفي هذا الخصوص، تدرّج نظام الانتخاب، فاتحا الباب في كل مرّة إلى تعدّدية أوسع منذ انتخابات 2000. أصبح يطبق نظام جديد للاقتراع. حافظ على نظام الأغلبية، وأضاف إليه جرعة من النسبية. سمّي هذا النظام، في تعديل 4 ماي 1990 للمجلة الانتخابية، "الاقتراع على القائمات، في دورة واحدة، على أساس التمثيل النسبي، مع الأفضلية للقائمة التي تحصل على أكثر الأصوات". ولا يجوز تعويض الأسماء. وإثر التصريح بالنتائج، يقدم رئيس القائمة للوالي الترتيب النهائي لجميع أعضاء القائمة، وذلك لاعتماده في عملي عند إسناد المقاعد و اعتمد هذا النظام في 6 نوفمبر 1998، بعدما تبيّن في انتخابات 1995 أن نظام الأغلبية لا يمكّن الأحزاب الصاعدة للمعارضة، ولا المستقلين، من التواجد بسهولة في المجالس البلدية، مهما تقلص سكان البلدية وعدد الناخبين فيها.

ونظام الاقتراع هذا هو نظام نسبي معدّل. حيث تمنح القائمة التي تحصلت على أكثر الأصوات 50 % من المقاعد. وتوزع المقاعد المتبقية بين كل القائمات بما فيها القائمة الحاصلة على الـ 50 % من المقاعد، وذلك على أساس نسبة الأصوات. ويعتمد أكبر البقايا من الأصوات عند توزيع المقاعد المتبقية. لكن لا يجوز لأية قائمة أن تنتفع بأكثر من 80% من المقاعد مهما كان عدد الأصوات الحاصلة عليها.

ويرمي هذا النظام إلى إفراز أغلبية، وإعطائها الأريحية الكافية لنجاعة العمل البلدي. كما يرمي في نفس الوقت إلى تمثيل أكبر للحساسيات السياسية، وكذلك للتيارات المستقلة في المجالس البلدية.

ويمكن للأحزاب الصاعدة، وكذلك للمستقلين الحضور الفعلي في عديد البلديات خاصة الصغرى منها. فنصف البلديات في تونس لا تفوق 10 آلاف ساكن. ويمكن بألف صوت الفوز بالأغلبية في بعض البلديات. [2]

[1]) توفيق بوعشبة، **"مبادئ القانون الإداري التونسي"**، الطبعة الأولى ، تونس ، المدرسة الوطنية للإدارة ، 1995، ص 36.

[2]) توفيق بوعشبة، **"مبادئ القانون الإداري التونسي"**، الطبعة الأولى ، (تونس : المدرسة الوطنية للإدارة) ، 1995، ص 36. 37

إن بناء الديمقراطية ينطلق أيضا من البلديات. سوف يبرز هذا في المستقبل، بعد إعطاء المستشارين البلديين دورا هاما في اختيار أعضاء مجلس المستشارين. لقد سبق أن بيّنا التفاعلات التي يمكن أن تترتّب عن هذا الإجراء. فـ 4366 مستشار بلدي ساهموا سنة 2005 في اختيار ممثلي الجهات في مجلس المستشارين (43 عضوا)، واختيار ممثلي المنظمات المهنية في هذا المجلس (42 عضوا أيضا)، في اقتراع وطني. مما يدفع مختلف الأطراف، أحزاب ومنظمات مهنية، وكذلك المترشحين أنفسهم بصفتهم الفردية، لعقد تحالفات، بحثا عن تأمين الحضور في مجلس المستشارين، أو في وقت لاحق، لتحسين الحضور في البلديات، حتى يتم التأثير أو التحكم في المواعيد الانتخابية القادمة.[1]

القرى:

أما القرى، فتمثلها مجالس قروية. بلغ عددها اليوم 167. ولم ترق بعد إلى الانتخاب. لكن رؤساء المجالس القرية يحضرون المجالس الجهوية ولهم حق التصويت. كما أنهم سوف يضغطون في المستقبل للتحول إلى البلديات، كي يشاركوا، على غرار البلديات، في اختيار أعضاء مجلس المستشارين.

يمكن أن نضيف إلى المشهد العامّ للإدارة التونسية **"المجلس الاقتصادي والاجتماعي"** وهو هيكل هام، نصّ عليه الدستور، ونظمه القانون الأساسي المؤرخ في 7 مارس 1988. يتولى إبداء الرأي في كل القوانين ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والتي تعرض عليه. كما يمكن له إعطاء آراء في مسائل اقتصادية واجتماعية وتقديم مقترحات. ويتركب من كفاءات وطنية، وممثلين عن المنظمات المهنية، وله طابع تعدّدي يشمل الأحزاب والحساسيات الفكرية.

كما يمكن أن نضيف **"الموفق الإداري"** المحدث في 10 ديسمبر 1992 الذي يلعب دورًا أساسيا في التسوية الودّية للخلافات بين المواطن والإدارة، ويؤدي وظيفة سياسية هامة، بالاستماع إلى المواطن، وطلب الردود من الإدارة. و بالفعل، ينظر "الموقق الإداري" في حوالي 10 آلاف شكوى سنويا، ويتلقى الردود عن 98% من المراسلات التي يوجهها للإدارة، و سوف تعمّم فروعه في كل الولايات سنة 2012.

دون هذا العرض الكامل، ولو كان مختصرا، لا يمكن فهم النظام السياسي. فهو ليس السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية فقط. إنه أيضا، السلطة القضائية بتفرعاتها، والمؤسسات المنتخبة وغير

[1]) الصادق شعبان ،" **النظام السياسي في تونس** " ، مرجع سابق الذكر ، ص 69.

المنتخبة، خارج الإطار المركزي ، لكن كل هذه المؤسسات تخضع لمؤثرات. ومن الضروري التعرف عليها ليكون الفهم أعمق وحتى تكون النظرة أشمل.[1]

كانت الحكومة التونسية تاريخيا حكومة على درجة كبيرة من المركزية. وقد صمد تراث التخطيط السياسي المركزي في وجه التوجه العالمي نحو تحرير الاقتصاد. وتعمل تونس حاليا على تنفيذ خطتها الاقتصادية التاسعة (1997-2017). وبدأت الدولة في بداية سنوات التسعينيات التحرك نحو تقليل المركزية داخل الوزارات والتوجه نحو اللامركزية الإدارية من خلال المجالس البلدية و الولائية. وتمكنت بعض البلديات من تطوير أطر مؤسسية قوية، من خلال تفعيل التمثيل المحلي

و يندرج ضمن هذا السياق التقسيم الإداري للبلاد التونسية ، حيث يتكون من الولايات أو (المحافظات) و كذلك البلديات (المعتمديات) .

الفرع الأول: الولايات (المحافظات)

ينقسم تراب البلاد التونسية إلى 24 ولاية (محافظة) هي: الكاف ، المهدية، المنستير ، القصرين، القيروان، أريانة، منوبة، باجة، بنزرت، بن عروس، جندبة، مدنين، نابل، قابس، قفصة، قبلي، صفاقص سيدي بوزيد، سليانة، سوسة، تطاوين، توزر، تونس العاصمة وزغوان. وتحوي هذه الولايات عدد كبير من البلديات التي تعد نموذجا للامركزية الإدارية.[2]

و تضم مصالح الولاية أساسا الوالي و يساعده جهاز إداري يضم الكتابة العامة للولاية و عدد من المعتمدين . وقد أحدثت تسمية الولاية بعدما كانت تسمى بالمحافظة في الفصل 67 من القانون الأساسي لسنة 1975 . في حين بقي تداول التسمية خليطا بين الولاية و المحافظة .[3] و تعتبر الولاية هيكل إداري مزدوج الطبيعة، و هي دائرة إدارية ترابية للدولة، أي هيكل إداري لا محوري يتولى شؤونه الوالي. غير أن الولاية إلى جانب طبيعتها اللامحورية اكتسبت صبغة الجماعة المحلية أي صبغة الإدارة اللامركزية بصورة صريحة منذ القانون الأساسي رقم 11 المؤرخ في04 فيفري 1989 الذي نص في فصله الأول على أن : "الولاية دائرة ترابية للدولة، وهي علاوة على ذلك جماعة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و يدير شؤونها مجلس جهوي و تخضع إلى إشراف وزير

[1]) الصادق شعبان ،" **النظام السياسي في تونس** " ، مرجع سابق الذكر ، ص 106

[2]) موسوعة الأمم ، تاريخ زيارة الموقع 2011/02/21 ، الرابط:
http://www.nationsencyclopedia.com/Africa/Tunisia-LOCAL

[3]) بن لطيف مصطفى ، **" المؤسسات الإدارية و القانون الإداري "** ، تونس ، المدرسة الوطنية للإدارة ، 2007 ، ص 73

الداخلية" . و هكذا وقع رفع الغموض و الالتباس الذين كانا يكتنفان طبيعة الولاية في القانون رقم 54 المؤرخ في 30 ديسمبر 1963 الذي كان يعطي مجلس الولاية صبغة الجماعة العمومية و ليس الولاية نفسها. ثم عن الصبغة الجديدة أصبحت أكثر تماشيا مع مقتضيات الفصل 71 من الدستور الذي يقتضي أن المجالس الجهوية تمارس المصالح المحلية حسب ما يضبطه القانون .[1]

الفرع الثالث: البلديات (المعتمديات).[2]

يعتبر التنظيم البلدي هو الأكثر قربا من تكريس اللامركزية الإدارية في النظام السياسي التونسي، و هو تنظيم قديم نسبيا حيث يعود إحداث أول بلدية لأواسط القرن التاسع عشر حين وقع إحداث بلدية تونس في 30 أوت سنة 1958، و قد تميزت فترة الحماية بتوسع التنظيم البلدي مع تزايد أعداد المعمرين و برز آنذاك صنفان من المجالس البلدية : صنف أول يضم تونسيين وفرنسيين و صنف ثان يحتكره الفرنسيون كما كان الحال في بلدتي فيري فيل (منزل بورقيبة حاليا) و سان جرمان (الزهراء حاليا) .

و بعد انتهاء الحماية، كان الهاجس الرئيسي بناء دولة صلبة قائمة على سلطة مركزية قوية و البحث عن بناء " الوحدة القومية " من العوامل التي أدت إلى إضعاف اللامركزية المحلية و إضعاف المؤسسة البلدية .[3] حيث يعيش اليوم حوالي 70 % من سكان البلاد بالمناطق البلدية (خارج عواصم الولايات) التي أصبح عددها **264 بلدية** في الزمن الراهن، و رغم عدد التحويرات القانونية التي أدخلت على التنظيم البلدي خاصة منذ صدور القانون الأساسي للبلديات بمقتضى القانون رقم 33 لسنة 1975 الذي عرف أربعة تنقيحات متوالية آخرها سنة 2006، وقع السعي إلى دعم الموارد المالية للبلديات و خاصة الموارد الذاتية بإصدار مجلة الجباية المحلية .[4]

ومن الناحية القانونية ، يعرف الفصل الأول من القانون الأساسي للبلديات البلدية بأنها "جماعة محلية تتمتع بالشخصية المدنية و الاستقلال المالي و هي مكلفة بالتصرف في الشؤون البلدية ".

و هنا تجدر الإشارة إلى أن البلدية إلى جانب صفتها الرئيسية كجماعة محلية لامركزية، هي بصفة ثانوية دائرة ترابية إدارية للدولة حيث تمارس فيها بعض الاختصاصات الراجعة بالنظر للدولة ، و يقع إحداث البلدية بأمر مقترح من وزير الداخلية و بعد أخذ رأيي وزيري المالية و التجهيز و الإسكان و استشارة المجلس البلدي أو الجهوي المعني بالأمر حسب الحال . و ينص الأمر المحدث للبلدية على

[1]) بن لطيف مصطفى ،" **المؤسسات الإدارية و القانون الإداري** " ، مرجع سابق الذكر ، ص74.
[2]) جنيح محمد رضا ، **" القانون الإداري "** ، تونس ، مركز النشر الجامعي ، 2004 ، ص 104.
[3]) بن لطيف مصطفى ، **"المؤسسات الإدارية و القانون الإداري"**، مرجع سابق الذكر ، ص83
[4]) جنيح محمد رضا ،" **القانون الإداري** " ، مرجع سابق الذكر ، ص 89 .

تسميتها و حدودها و مقرها، و يقع حذف البلديات كذلك بأمر معلل باقتراح من وزير الداخلية بعد أخذ رأي الوالي المختص ترابيا ، و يمكن إدخال بعض التحويرات على حدود البلدية أو تقسيمها و دمجها بأمر يتخذ باقتراح من وزير الداخلية و بعد أخذ رأي الوالي استشارة المجالس البلدية المعنية، وعند الاقتضاء المجالس الجهوية، ويعتمد التنظيم البلدي على التمييز بين سلطة تفاوضية أو متداولة تتجسد في المجلس البلدي و سلطة تنفيذية تتجسم في الخصوص في رئيس المجلس البلدي .[1]

التعاون البلدي : أدى النمو العمراني المتواصل إلى عدة صعوبات في التسيير و التنظيم العمراني ، جعلت الشكل البلدي غير قادر على التحكم فيها و لذلك سعى المشرع إلى تكريس أطر و أشكال للتعاون البلدي كان أولها النقابات البلدية و هي عبارة عن إحداث مؤسسة عمومية ذات صبغة ترابية تهدف إلى تمكين بلديتين فأكثر من تجميع إمكانيتها و تنسيق أعمالها لإنجاز مشاريع أو تنفيذ مرافق عامة محلية مشتركة . غير أن هذا الشكل من التعاون لم يعرف النجاح المأمول فوقع التخلي عنه و حذفه بمقتضى التعديل الأخير للقانون الأساسي للبلديات و بالمقابل وقع السعي إلى تدعيم و إقرار صيغ تعاون أخرى بين البلديات كإمكانية إبرام اتفاقيات أو بغث وكالة بين البلديات أو إحداث شركات لغاية إنجاز مشاريع مشتركة أو التصرف في مرافق عمومية .[2] إذ يكرس التشريع كذلك ندوات البلديات و هي صنفان ندوات جهوية تعقد سنوياً و ندوات وطنية تعقد كل سنتين . و تضم الندوات الجهوية كافة أعضاء المجالس البلدية و معتمدي المنطقة برئاسة الوالي . أما الندوات الوطنية فتضم رؤساء البلديات و مساعديهم الأولين و تنعقد تحت رئاسة وزير الداخلية و بحضور الولاة ويمكن دعوة الوزارات و الهياكل المعنية لحضور أشغال هذه الندوات .

و أخيرا تجدر الإشارة إلى هيكل خصوصي هو وكالة التعمير لتونس الكبرى و هو مؤسسة عمومية جاءت لتخلف إقليم تونس الذي سبق إحداثه بغية تنسيق و توجيه و مراقبة التطور العمراني في إقليم تونس الكبرى، وقد وقع تحويل إقليم تونس على وكالة التعمير لتونس الكبرى بمقتضى القانون رقم 108 لسنة 1995 التقليص من مشمولات هذا الهيكل و وزنه و تحويله إلى مجرد مكتب دراسات عمومي مكلف بالقيام بدراسات المتعلقة بالتهيئة العمرانية و مساعدة الجماعات المحلية في هذا المجال [3]

تتشكل المجالس المحلية في تونس سواءاً كانت بلدية أو ولائية حسب التقسيم الإداري الذي سبق ذكره عن طريق إما الانتخاب السري والمباشر أو التعيين من السلطات المحلية المختصة .

---

[1]) التكاري البشير ، **"مدخل للقانون الإداري"**، الطبعة الثانية ، تونس ، مركز البحوث و الدراسات الإدارية ، ENA ، 2000 ، ص.47.45.

[2]) بن لطيف مصطفى، **" المؤسسات الإدارية و القانون الإداري "** مرجع سابق الذكر ، ص 94

[3]) محمد رضا جنيح ،" القانون الإداري " ، مرجع سابق الذكر ، ص 102-103

يعتبر المجلس الجهوي الهيكل الأساسي للولاية بصفتها جماعة عمومية ، و رغم تطور تنظيمه و تسييره و تغير تركيبته بالمقارنة مع ما كان عليه مجلس الولاية سابقا فإن هذا الهيكل مازال دون المستوى المطلوب من الاستقلالية عن الهياكل الإدارية للدولة و هو ما يتجلى على مستويات تركيبته و مشمولاته و سير أعماله و كذلك الرقابة التي يخضع لها .[1]

و تتميز تركيبة المجلس بالصبغة المعينة لأعضائه و غياب انتخابهم المباشر . فقد جاء في الفصل السادس من القانون الأساسي للمجالس الجهوية أن المجلس الجهوي يتركب من :

- الوالي (رئيسا) .
- أعضاء مجلس النواب الذين يتم انتخابهم بدائرة الولاية .
- رؤساء البلديات بالولاية .
- رؤساء المجالس القروية .

و بالإضافة على هؤلاء الأعضاء الذين يتمتعون بحق التصويت، يضم المجلس رؤساء المصالح الجهوية الراجعة بالنظر للإدارات المدنية التابعة للدولة و كذلك عدد من ذوي الخبرة في الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية والتربوية يعينهم الوالي و هؤلاء يحضرون جلسات المجلس دون المشاركة في التصويت تماما كرئيس المجلس الذي لا يتمتع بحق التصويت .

المطلب الثاني: دور الإدارة المحلية في سبل تحقيق التنمية المحلية [2]

الفرع الأول:أساليب وتطبيقات اللامركزية في الإدارة العامة بالجمهورية التونسية

اللامركزية هي واحدة من الأساليب المتبعة في العمل الحكومي وفي الإدارة العامة فهناك: لا مركزية مرفقية اقتضتها طبيعة التخصص ورغبة الحكومة في إطلاق يد الإدارة في مرافق مهمة وحيوية كما إنها ذات طبيعة خاصة تتحرر إلى حد كبير من النظم والأساليب المركزية ومعوقات الروتين الحكومي, فأنشأت الهيئات والمؤسسات والشركات العامة في المجالات الاقتصادية والإنتاجية والخدمات الرئيسية . وهناك أيضًا لا مركزية إقليمية في نظام البلديات المطبق في سائر المدن والقرى في أنحاء الدولة التونسية ،وفي نطاق الإطار العام لإستراتيجية الدولة التونسية, حددت وزارة الداخلية الشئون البلدية والقروية و أهدافها ووضعت خطتها ووسائل تنفيذها, فحددت من أهدافها تحسين الهيكل والنظام الإداري مع التركيز على:

---

[1]) Ben Achour : **« Droit Administratif »** , Deuxième édition , CPU , Tunis , 2000 , P 94

[2]) عواضه حسن محمد ، **"الإدارة المحلية و تطبيقاتها في الدول العربية-دراسة مقارنة- "**، الطبعة الأولى ، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 1983 ، ص 18.

- تحقيق قدر من اللامركزية لتتمكن الوزارة من الاضطلاع بدورها الرئيسي.

- تعزيز دور السلطات المحلية, للقيام بمهام القيادة.

ومن هذا العرض الموجز نلمس مدى اهتمام تونس باللامركزية وتطبيقاتها, كعامل فعّال في نجاح العملية الإدارية. [1]

إن المركزية الإدارية تعني تجميع سلطة اتخاذ القرارات في يد فرد واحد أو إدارة واحدة أو مركز رئيسي. أما اللامركزية فتعني توسيع نطاق سلطة اتخاذ القرارات لتكون في يد أكثر من فرد أو إدارة أو مدينة , ولا يتسع المجال لسرد سلبيات أو ايجابيات المركزية واللامركزية, ولكن يمكن القول انه بالنسبة لظروف المدن والبلديات فإنه يتعين تجسيد اللامركزية لتحقيق أهداف المدن دون إغفال العوامل المختلفة الهامة التي قد تهمل في ظل الأسلوب المركزي. لذا سنحاول في هذا المبحث إبراز دور الحكومة التونسية و اعتمادها على نظام الإدارة المحلية الذي يخصها ، بما يخدم العملية التنموية ويحقق التقدم و التطور الداخلي أو المحلي .

الفرع الثاني: تجربة مدينة تونس في تطبيقات اللامركزية في سبل تحقيق التنمية

انطلقت ولاية تونس وكذلك جميع أجهزة الدولة الأخرى التي لها مشاريع في المدينة لتنفيذ المشاريع المتعددة التي تضمها الخطة التنموية التونسية التاسعة. وهنا تجدر الإشارة إلى صورة اللامركزية في المدينة وهي اللامركزية المرفقية نشاهدها في المؤسسات والهيئات التي اختصتها الحكومة بالمرافق والخدمات داخل المدينة مثل (مصلحة المياه والصرف الصحي, شركة كهرباء تونس, صندوق التنمية العقارية, مطار قرطاج الدولي, مشروع قصر الحكم, مشروع الحي الدبلوماسي) فقد حملت كل منها أمانة العمل في انجاز خطط التنمية كل في فرع تخصصه متعاونة فيما بينها ومع أمانة مدينة تونس للارتقاء بالعاصمة.

مراحل العملية الإدارية بأمانة مدينة تونس: تمر العملية الإدارية بأمانة مدينة تونس لممارسة وظائفها المتعددة بمراحل رسم السياسات التخطيطية والبرامج ثم التنفيذ بمختلف خطواته وإجراءاته, فالمتابعة والرقابة ثم التقويم . ولأهمية الشئون البلدية بالعاصمة والحرص على تطويرها ورسم سياستها العليا ومتابعة مقتضيات التنمية ومتطلبات التحديث وتهيئة المناخ الملائم لأنشطتها فقد سارت الخطوات المرحلية التالية :

[1]) **"مشروع أمانة مدينة تونس"**، تاريخ زيارة الموقع 2010/01/28 ، www.carthage.tn\tuins_2548jh.html67

- أنشئت الهيئة العليا لتطوير مدينة تونس سنة 1394هـ (1974م) وشكل مجلسها سنة 1395هـ (1975م) برئاسة والي محافظة تونس وينوب عنه نائب الوالي بالمنطقة, ويتولى أمين مدينة تونس الأمانة العامة للهيئة التي تضم أعضاء بحكم وظائفهم وأعضاء من الأحياء المختلفة للمدينة, وتتولى رسم السياسة العليا لتطوير المدينة وإقرار خطة تنميتها والبرامج الزمنية للتنفيذ والتنسيق بين مختلف الجهات التي تزاول نشاطها بالمدينة ...
- أناط نظام البلديات بأمانة مدينة تونس القيام بجميع الأعمال المتعلقة بالمدينة وإصلاحها وتجميلها والمحافظة على الصحة والراحة والسلامة العامة ...
- يمارس الأمين العام لمدينة تونس سلطة التنفيذ بمعاونة أجهزة الأمانة وذلك وفقًا للصلاحيات العامة التي قررها النظام ,كذلك حدد النظام صلاحياته ومسئولياته وقواعد وأساليب ممارستها, أي أن الأمين العام هو المرجع الأول في أمور الأمانة ,وهو المسئول عن إدارتها وعن تطبيق الأنظمة والتعليمات. [1]

الفرع الثالث:الهيكل التنظيمي العام لأمانة مدينة تونس وتطبيق اللامركزية

إذا نظرنا إلى الهيكل العام لأمانة مدينة تونس في الخريطة التنظيمية نلاحظ انتهاج أسلوب التنظيم الرأسي الاستشاري والذي يعني إسناد السلطة العليا لشخص واحد هو رأس التنظيم , كما نلاحظ الجمع بين مزايا خط السلطة الممثل في المستويات المنفذة من القمة إلى القاعدة, وأجهزة الاستشارة من ذوي التخصص والخبرة - والذين يتصلون بالأمين ولا ينخرطون في خط السلطة, كما يشير التنظيم إلى اتصال الأمين بلجنة عليا هي الهيئة العليا لتطوير مدينة تونس التي تتولى رسم السياسة العليا وإقرار خطة التنمية, ويعاون الأمين وكيلان ,احدهما للمشاريع والتعمير والآخر للخدمات, ومدير عام للشئون المالية والإدارية, والأمين عضو أساسي في هذه اللجنة العليا وهو أمينها العام والمسئول عن تنفيذ مقرراتها وتوجيهاتها.

ويعتبر إنشاء البلديات الفرعية من أبرز صور تطبيق اللامركزية وأهمها, وهو يعني توزيع الواجبات والمسئوليات ذات الطابع المحلي جغرافيًا على وحدات تكون في مجموعها المساحة الكلية للوحدة الكبرى (الأمانة) وتخص كل وحدة من هذه الوحدات الفرعية بمستوى معين من الصلاحيات داخل حدودها وتعمل تحت الإشراف والتنسيق والتوجيه للوحدة الكبرى صاحبة الاختصاص الأصيل.

مع ملاحظة أن هذه البلديات الفرعية, وهي إحدى تطبيقات اللامركزية وقد أثبتت نجاحها وظهرت

[1]) "مشروع أمانة مدينة تونس"، تاريخ زيارة الموقع 2010/01/28 ، www.carthage.tn\tuins_2548jh.html67

الحاجة لإرسائها بزيادة عددها - إلا أنها ليست وحدات مستقلة بل هي فروع لأمانة المدينة تعمل تحت إشرافها وتوجيهها ورقابتها, وتظل الأمانة هي صاحبة الشخصية الاعتبارية وذات الاستقلال المالي والإداري.

الفرع الرابع: اللامركزية في أمانة مدينة تونس نموذجًا للتنمية الإدارية في تونس

لم تعد اللامركزية مجرد تجربة تطبق ولكنها أصبحت ضرورة لازمة لحسن سير العمل وانتظامه وتقريب الخدمات وتسييرها للمواطنين بصفة عامة.

وتمثل أمانة مدينة تونس نموذجًا واضحًا لما يجري في الجمهورية التونسية التي عرفت وظيفتها في تنظيم مناطقها وإصلاحها وتجميلها والمحافظة على الصحة والراحة والسلامة العامة وخدمات المواطنين ,ووزعت أدوارها في تنفيذ خطط التنمية, فطورت من أساليب الإدارة والتنظيم بها واستخدمت ما استطاعت من وسائل العلم والتقنيات الحديثة واتجهت إلى البحث والدراسة حتى لا تتخلف عن ركب التقدم والحضارة , واهتمت بالعنصر البشري الذي تسعى إليه الخطط والدراسة والذي يمثل العمود الفقري في حركة الإدارة والتنمية الإدارية. [1]

يتضح من العرض السابق أن الدولة التونسية تأخذ بنظام اللامركزية في الإدارة المحلية بشكل أساسي, الأمر الذي يسمح لنا بالقول أن هذا النظام قد أصبح مظهرًا من مظاهر الدولة الحديثة ،يتصل اتصالاً مباشرًا بتوزيع وظائفها على الأجهزة الإدارية المختلفة.

كذلك توجد فروق جوهرية تميز اللامركزية الإدارية عن اللامركزية السياسية, وترسم بالتالي حدود اللامركزية الإقليمية (لا مركزية المقاطعات) أحد فرعى اللامركزية الإدارية , كوظيفة إدارية محصورة في الشئون المحلية لإقليم محدد, ولا تنصرف إلى شئون السياسة, الأمر الذي يؤدي إلى استبعاد أية تسمية تتعلق بالحكم فيما يخص المجالس المحلية.

على أن تفضيل نظام إدارة محلية على آخر - عملية ليست بالسهولة الممكنة, ولا يمكن الادعاء بوجود نظام مثالي يمكن الاقتباس منه وتفضّل سائر الأنظمة على شاكلته ، ذلك لوجود عوامل مختلفة تؤثر في نظام الإدارة المحلية المعتمد في دولة ما, وأن اعتبارات جغرافية وتاريخية وثقافية وسياسية واقتصادية واجتماعية تتحكم في إرساء قواعد هذا النظام .

حيث أن الحكومة التونسية اعتمدت على هذا النظام في إدارتها المحلية مع توفير آليات تحقيق

[1]) سعيد ولد حامدون،" **التنمية المستدامة** "، المداخلة الرابعة ، التاريخ 18-6-2006 ، الرابط http://donate.ifrc.org /METTING3DOC4 /

التنمية الداخلية بخلق مجموعة من السياسات و البرامج التنموية لهدف تطوير طرق و أساليب الإدارة بما يخدم الواقع المحلي للدولة.

كان هذا المبحث الثاني الذي كان مخصصا لدراسة الإدارة المحلية و مساعي التنمية في تونس ، أما المبحث الثالث و الأخير في هذا الفصل الثاني فسنتطرق فيه إلى الإدارة المحلية في المغرب من حيث التنظيم القانوني من فترة الأدارسة إلى فترة الحماية الاستعمارية مرورا بالإدارة المحلية الحالية للمغرب و مساعي التنمية من خلال اللامركزية و دورها في التنمية المحلية.

المبحث الثالث: الجماعات المحلية في المغرب و دورها في مجال التنمية المحلية.

المطلب الأول: تطور الجماعات المحلية في المغرب.

الفرع الأول: الجماعات الحضرية و القروية في المغرب

أول ما عرف المغرب في الإدارة المحلية هي الجماعات الحضريـة والقروية فكانت المرحلة الأولى في 23 يونيو 1960 بمقتضى الظهير رقم 1.59.315 ولكن لم يتم ذكر أي أسباب لقيامها حيث ضمت الجريدة الرسمية للسنة التاسعة والأربعون العدد 2487 منها الموافقـة ل 24 يونيو 1960 إنشاء الجماعات الحضرية حيث ذكرت أن قيامها لاستكمال التقسيم الإداري بالمملكة و الذي جاء به الظهير رقم 1.19.351 الصادر في 02 ديجمبر 1959 وذلك تبعا للظهير رقم 1.59.161 الصادر في 01 سبتمبر 1959 المنظم لقانون انتخاب المجالس الجماعية حيث ذكر الباب الأول في تسيير الجماعـات المحلية " إن الجماعات الحضرية و القروية وحدات ترابية معينة الحدود داخلة في حكم القانون العام وتتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي."

ولكن في هذه المرحلة لم تكن الجماعات المحلية مستقلة استقلالا كبيرا حيث لم يتم الحديث عن الشخصية المعنوية لهذه الوحدات، و أعطيت للبشوات والق يالد حق الاعتراض في مداولات المجلس .وحسب الفصل الرابع والعشرون الذي جاء فيه" إن وزير الداخلية يمكنه إبطال كل مقرر صادر من المجلس الجماعي."...[1]

واعتبر ظهير رقم 1.76.583 الصادر في 30 سبتمبر 1976 بمثابـة قانون يتعلق بالتنظيم الجماعـي وصولا إلى العمل بمدونة 02 ابريل 1997 المنظمة للانتخابات والتي حملت رقم 9.97، ثم

[1]) الجريدة الرسمية .السنة التاسعة والأربعون. العدد 2487 الموافق ل 24 يونيو 1960 باب تنظيم الجماعات المحلية.

الميثاق الجماعي رقم 78.00 الصادر في 03 اكتوبر2002 والذي تمم بمدونة انتخابات جديدة في 02 مارس 2003تحت رقم 64.02 والتي من خلالها ومن خلال الميثاق الجماعي رقم 78.00 سنحلل الجماعات الحضرية والقـــرى. وحسب مدونة الانتخابات الأخيرة رقم 64.02.

التعاون و الشراكة: نصت مقررات المادة (42) على: " يقوم المجلس الجماعي بجميع أعمال التعاون و الشراكة التي من شانها أن تنعش التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للجماعة وذلك مع الإدارة و الأشخاص المعنوية الأخرى الخاضعة للقانون العـام [1] والشركاء الاقتصاديين و الاجتماعيين الخواص أو مع كل جماعـة أو منظمة أجنبية و لهذه الغايـــة:

- يقرر إحداث كل هيئة ذات فائدة مشتركة بين الجماعات أو العمالات أو الأقاليم أو الجهات أو المشاركة فيهـا.

- يحدد شروط مشاركة الجماعة في انجاز البرامج أو المشاريع عـن طريق الشراكـة.

- يدرس و يصادق على اتفاقيات التوأمة و التعاون اللامركزي. ويقـرر الانخراط و المشاركة في أنشطة المنظمة المهتمة بالشؤون المحلية و كل أشكال التبادل مع الجماعات الترابية الأجنبية . بعد موافقة السلطـــة الوصية، و ذلك في إطار احترام الالتزامات الدولية للمملكة، غير انه لا يمكن إبرام أي اتفاقية بين جماعة أو مجموعة للجماعات المحلية و دولة أجنبية [2].

الفرع الثاني: الأقاليم و العمالات[3]

تأليف مجلس الإقليم أو العمالة: بعد تطرق الباحث إلى الجماعات الحضرية والقروية بكل ما تشمله ضمن تحليله في إطار الإدارة المحلية في المغرب سيتناول ضمن هذا الجزء ما يسمى بالأقاليم والعمالات و التي تأتي في الدرجة الثانية بعد الجهة في التسلسل الإداري ،فقد حظي تقسيم الأقاليم [4] و العملات باهتمام خاص من طرف السلطة العمومية المغربية . حيث كانت الغاية من إحداثها تاطير السكان و مراقبة المجال الترابي المغربي مع خلق محاور إدارية و اقتصادية لضمان أسس التنمية الشاملة وهذه الوحدات لا تختلف من حيث التنظيم و الاختصاص .

---

[1]) المادة 42 من هذا القانون تضمنت جانب مهم وهو التعاون والشراكة بين الجماعات المحلية كأداة تساعد على النهوض بالجماعات المحلية .

[2]) نفس المادة السابقة.

[3]) محمد عبد الله المغربي ، **"اللامركزية في الادارة المحلية بالدول العربية"** .متوفر عبر الرابط،تم تصفح الموقع بتاريخ www.hardiscussion.com/ht 5800.htm 2009/11/29

[4]) الأقاليم و العمالات .موقع ويكبيديا

وقد ظهر هذا التقسيم في المغرب في 23 سبتمبر 1963 ضمن الظهير رقم 1.63.273 و ظل العمل ساريا بهذا الظهير إلى غاية 02 ابريل 1997 ضمن مدونة الانتخابات رقم 9.97 التي أحدثت تعديلات على مستوى الاختصاصات و الأعمال مرورا إلى 03 أكتوبر 2002 الذي شهد انبثاق الظهير رقم 1.02.269 تحت رقم 79.00 الذي حمل هو الآخر تنظيم هذه الجماعة المحلية على حد ما أتى به دستور 1996 في فصله 100، و الجدير بالذكر أن عدد الأقاليم و العمالات قد بلغ 70 منها 21 عمالة و 49 اقليما، وهذا الرقم قابل للزيادة في المغرب في أي لحظة حيث تشهد عملية التقسيمات و التجزئة الترابية حيوية كبرى لارتباطها بالمجال الترابي ككل من جهة ولكون العملية تنضوي على جانب سياسي يظهر قبيل الانتخابات المحلية .

ونظرا لوجود تداخل بين مفهوم الإقليم و الإقليمية وتداخلهما مع اللامركزية كأسلوب اعتمد الباحث على التحليل الذي قدمه الدكتور سليمان ولد حامدون ضمن منتدى الحكم المحلي والتي نشرها المركز اللبناني للدراسات، حيث يرى الدكتور أن اللامركزية نظام بموجبه تدار مجموعة ترابية و تبقى الأمور السياسية و الاقتصادية و الإدارية تحت رقابة الدولة ، بينما الإقليمية هي لامركزية السلطة في الإقليم و أهداف التنمية الإقليمية تعكس دائما خصوصية الإقليم قيد التخطيط ومنه الإقليم جزء جغرافي تمتد إليه سلطة الدولة في كافة جوانبها أما الإقليمية هي لامركزية السلطة في إقليم معين.[1]

و ينتخب أعضاء مجالس الأقاليم و العمالات في المغرب عن طريق الاقتراع باللائحة و بالتمثيل النسبي على أساس قاعدة اكبر بقية حيث ينتخب أعضاء مجلس كل إقليم وعمالة من هيئة ناخبة من بين أعضائها و تتألف هذه الهيئة من أعضاء مجالس الجماعات الحضرية والقروية التابعة للعمالة أو الإقليم .

يشارك في المجلس بصوت تقريري ممثلون عن غرفة الفلاحة والتجارة و الصناعة و الخدمات و الصناعة التقليدية و الصيد البحري ينتخبون لهذا الغرض في كل عمالة و إقليم على أساس الأغلبية النسبية من بين أعضاء الغرفة وهذا حسب المادة (176) .[2]

و قد لاحظ الباحث من خلال قراءة للقوانين المنظمة للأقاليم والعمالات أن سلطة الوصايا لها قوتها و حضورها في كل الأمور و التي تعتبر للمجلس من اختصاصاته الذاتية أو المنقولة و في حال تشبث المجلس بمقرراته منحت سلطة الوصايا و المتمثلة في وزير الداخلية بإحالة الأمر إلى الوزير الأول ومنه

[1]) سليمان ولد حامدون ،**"اللامركزية الإدارية ومساهمتها في التنمية المحلية"** ،المركز اللبناني للدراسات .ملخص ورقة في الملتقى الدولي للتنمية المحلية من 6 إلى 9 سبتمبر 2003 .

[2]) الظهير رقم 1.63.273 الصادر في 23 سبتمبر 1963 أول قانون يؤطر الأقاليم و العمالات

موت المقررات التي صادق عليها المجلس أما بالنسبة للحساب الإداري فيتم توجيهه من قبل الوزير الأول إلى المجلس الجهوي كما بالنسبة للجماعات الحضرية .[1]

الفرع الثالث: الجهـات

تأليف المجلس الجـهـوي : يستقطب موضوع الجهة اهتماما متزايدا ليس فقط في المغرب، بل بمختلف بقاع العالم، كإطار ملائم لبلورة إستراتيجية بديلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحلية وتقوم على تعبئة الموارد والطاقات المحلية من أجل ترسيخ الديمقراطية وتطوير البناء الجهوي.

وتهتم دول العالم في عصرنا الحالي اهتماما متزايدا بالمؤسسة الجهوية كإطار ملائم للمساهمة في بلورة استراتيجيات جديدة للتنمية، حيث أن سياسة الجهة كتنظيم إداري سياسي، تبنتها ألمانيا في دستور1949، وإيطاليا في دستور 1948وإسبانيا في دستور 1978، وجعلت من الجهة العنصر الأساس في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما في المغرب فقد غدت سياسة اللامركزية في بعدها الجهوي موضوع الخطب السياسية والتحاليل الأكاديمية بعد وضع دستور 1992، و1996 وقانون تنظيم الجهات 96-47 في 2أبريل 1997 نظرا لدور هذا النموذج اللامركزي في تحقيق تنمية اجتماعية، ونمو اقتصادي لجهات المملكة، وأصبحت الجهة في المغرب مطالبة من أي وقت مضى بأن تساهم في النمو الاقتصادي وفي تنسيق مختلف تدخلات الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين على المستوى الجهوي والمحلي، وذلك بحكم العديد من المبررات والقرارات التي حتمت إعادة النظر في مفهوم الجهة والجهوية.

وقد أكد المشرع المغربي على السير قدما في السياسة الجهوية، وهو ما أكد عليه في الفصل 100 من دستور 1996[2] ،حيث أضاف إلى الجماعات المحلية وحدة ترابية جديدة. فالفصل 100 من الدستور ينص على أن الجماعات المحلية بالمملكة في الجهات، العمالات والأقاليم والجماعات الحضرية والقروية. ولقد اختلفت الاتجاهات والتعريفات بخصوص الجهة، وذلك باختلاف الأشخاص المعرفين لها، فمفهوم الجهوية يفيد معنيان، الأول يفيد (régionalisme) ، ويعني مجموعة متماسكة ذات أهداف سياسية دفاعية، وقد تتحول إلى توجه سياسي، أما المعنى الثاني فيفيد (régionalisation)، معناه الإطار والمجال الإداري والاقتصادي، رغم أن الجماعة المحلية هي نتاج بيئة سياسية تساهم في تسييس المواطنين بصفة عامة. وتبدو الجهوية أنها توزيع لأنشطة الدولة على المستوى الجهوي بطريقة إدارية

[1]) نفس القانون السابق .المادة 63

[2]) المستف صالح ، **"التطور الإداري في أفق الجهوية بالمغرب"**،الدار البيضاء, مطبعة دار النشر ، 1989 ، ص:150

وبالتالي فالجهة هي مجموعة منسجمة تهدف إلى تحقيق تكامل اقتصادي واجتماعي، وإداري تنموي[1]. ونظام الجهة يقوم على معطيات تختلف باختلاف الأنظمة السياسة التي تتبناه.

وفي المغرب وبتصفحنا لقانون الجهات الأخير 96-47، نجد المادة الأولى منه، تعتبر الجهات جماعات محلية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تساهم إلى جانب الدولة والجماعات المحلية الأخرى في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وبالتالي فالجهة خرجت من النفق الاستشاري، وارتفعت إلى مستوى جماعة محلية، وحلقة من حلقات اللامركزية.

إن سياسة الجهوية هي أداة لتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة، فالنظم سواء كانت إدارية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية لا تنشأ من فراغ، بل عبارة عن تطور متتالي الحلقات تستند كل مرحلة فيه أسبقها، وتكون أساس لما سيعقبها.[2]

وقد عرف المغرب فكرة الجهوية منذ القديم حيث كان التقسيم الجهوي يقوم على أساس قبلي نتيجة كبر المساحة،[3] إلا أنه خلال مرحلة ما قبل الحماية لم يكن هناك تنظيم جهوي بمفهومه الحديث، بل كانت كل التنظيمات تعتمد على الأسس القبلية والجغرافية، وفي هاته المرحلة عرفت الجهة كواقع لأجل تنظيم المجال، وإدارة البلاد الشاسعة، وكإطار لتوزيع وممارسة السلطة على أساس وحدة السلطة.[4] وبسبب الاختلاف في بناء حجم الأقاليم وعدم تساويها من حيث عدد السكان وعن الموارد الطبيعية، أصبحت الجهة هي الوسيلة الملائمة كاختيار لإعداد التراب الوطني والتنمية الجهوية، إذ بدأ الانشغال بالجهوية من خلال المخططات التنموية الاقتصادية و الاجتماعية المستمرة التي عرفها المغرب
و يمكن تلخيص الدوافع الأساسية للجهوية بالمغرب من خلال ثلاث محاور:
- دوافع سياسية تهدف إلى تدعيم اللامركزية وديمقراطية المؤسسات الجهوية
- دوافع إدارية، فضلا عن دوافع اجتماعية واقتصادية

الدوافع السياسية: تتجلى في كون المسألة الديمقراطية المحلية، أصبحت إحدى المظاهر السياسية للمجتمع المدني، وقد جعلت من الجهة عبر مجلسها المنتخب بطريقة ديمقراطية ذلك المجال الذي يتيح

---

[1]) المستف صالح ،**"التطور الإداري في أفق الجهوية بالمغرب"**، نفس المرجع السابق ، نفس الصفحة.
[2]) واردي عبد الإله: الجهة وآفاق التنمية بالمغرب، بحث لنيل مشروع نهاية الدراسة في القانون العام جامعة اكدال الرباط .2005-2006 ، ص:3.

[3]) درداري أحمد ، **"الأبعاد السياسية والاجتماعية لنظام الجهة بالمغرب"**، ملخص أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، 2001 -2002. ص 4

[4]) درداري أحمد ، **" الأبعاد السياسية والاجتماعية لنظام الجهة بالمغرب"**، مرجع سابق. نفس الصفحة.

للسكان المحليين عبر منتخبيهم الجهويين حق المشاركة الشعبية القادرة على تحقيق التطور الذاتي، فالجهوية احتلت مكانة في الخطاب السياسي وأصبحت من القضايا التي شغلت رأي جميع القوى الوطنية التي هدفت إلى تحقيق الديمقراطية المحلية من خلال دعم السياسة الجهوية التي نشدتها الإصلاحات الدستورية والسياسية.

الدوافع الإدارية: هنا عملت السلطة المركزية منذ الاستقلال على إنشاء مصالح ومرافق إدارية تساعد الحكومة على الصعيد المحلي وأيضا عملت على الزيادة في عدد الولايات والعملات والأقاليم والجماعات الحضرية والقروية، وإحداث وحدات ترابية جديدة وهي الجهات، كل ذلك بغية تقريب الإدارة من المواطنين[1]. وبالتالي يصبح التنظيم الجهوي أحد الأساليب الإدارية لإدارة المرافق العامة لتلبية حاجيات الأفراد والسكان لأن المجلس الجهوي المنتخب من قبل سكان الجهة يكون على دراية بحاجياتها وإدارة مرافقها بالشكل الذي يتلاءم ورغبات السكان وبفعالية أكبر ولو سيرت تلك المرافق من قبل المسؤولين الحكوميين على الصعيد المركزي .

الدوافع الاقتصادية والاجتماعية: أصبحت الجهوية من الاستراتيجيات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والإقلاع السوسيو اقتصادي، بصفة عامة، فالسياسيات الاقتصادية المعاصرة أصبحت تعتمد على التنظيم الجهوي باعتباره الإطار الأصلح، لوضع كل الاستراتيجيات التنموية وكذا كل تخطيط اقتصادي طموح فالجهة هي الفضاء الذي لا بد منه لتنسيق التنمية، الأمر الذي يصعب على الجماعات الترابية الأخرى القيام به وعلى الحكومة ممارسته.

وأمام فشل الدولة في القضاء على اللاتوازنات فيما بين مناطق وجهات المغرب، فقد تم التكريس الدستوري للجهة منذ سنة 1992، والتركيز على التوجهات التنموية والاقتصادية على أساس الجهوية والتنمية المحلية، وكذلك اختيار المخططات كوسيلة لتحقيق تلك الأهداف، سواء على المستوى الوطني

تظهر القوانين المغربية المنظمة للجماعات المحلية ان هناك جانب من الديمقراطية و لكنها تصطدم بحجرة اسمها سلطة الوصايا ، إذ أن الانتخابات التي يشارك فيها المواطن المغربي بكامله هي التي تخص المجالس الجماعية ومنها ينبثق مستشارو الأقاليم والعمالات و مستشارو الجهات بالإضافة إلى الغرف المهنية و التي تخص شرائح بعينها دون أخرى و مندوبو المستأجرين،لكن في المقابل، فإن العمل الذي يقوم به رؤساء المجالس مع أعضاء مكاتبهم منافي للديمقراطية حيث أنهم وحدهم من يملكون الحق في وضع أعمال الدورة بمساعدة البشوات و العمال .[2] لذلك فإن عدد المقررات التي تصل مكتب وزير

[1]) البرقاوي فاطمة وكنان آمال،" **تطور الجهة بالمغرب"**، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 8 ، 1996 ، ص:20

[2]) نفس المدونة السابقة .المواد41- 43 -45 .

الداخلية من كل الجماعات المحلية تترك سؤالا إذا كان عمل الوزير هو المصادقة على المقررات فهل سيكفيه الوقت لذلك وهل هذا يعني انه لا يقوم بأعمال أخرى ومنه يمكن القول أن وزير الداخلية المغربي هو وزير الجماعات المحلية فقط.

المطلب الثاني: الإدارة المحلية في المغرب بين التطبيق و هاجس التنمية المحلية

إن اللامركزية بطبيعتها هي ديمقراطية ما دام أنها تسمح بمشاركة موسعة للمواطنين في تدبير الشؤون المحلية. انطلاقا من هذا المعطى يمكن قياس درجة ديمقراطية نظام سياسي معين بمدى حرصه على إقرار لامركزية ترابية حقيقية تقوم على الاعتراف بمصالح محلية متميزة عـن المصالح الوطنية، وتترك للسكان على المستوى المحلي حرية تسييـر هذه المصالح والسهر عليها.

وبالنسبة للمغرب، يمكن القول إن اللامركزية عرفت تطورا ملحوظا لاسيما بعد الحصول على الاستقلال سنة 1956 ،أما قبل هذا التاريخ، وقبل خضوع المغرب للاستعمار، فإن اختيار اللامركزية لم ينل المكانة التي يستحقها. والحقيقة أن المعطيـات السياسية (الحروب الداخلية، التنافس على السلطة، التهديد الخارجي لوحدة البلاد...) التي كانت سائدة آنذاك لم تكن تسمح بالأخذ بنظام اللامركزية وإذا كان التاريخ قد سجل وجود نوع من التمايز بين بعـض مناطـق وجهات المغرب، فإن ذلك التمايز لم يصل إلى إقامة تقطيع إداري لامركزي تتمتع في إطاره الوحدات الترابية بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي, لأن نظام الدولة التقليدي,لم يكن يقوم على هذا التصور الحديث "للاستقلال" الترابي المعترف به للنواحي [1]،و عدم التفكير في إقرار النظام اللامركزي في ذلك الوقت تبدو مسألة منطقية مادام أن السلطة المركزية لم تستطع فرض سيطرتها على مجموع التراب الوطني ولاسيما "بلاد السيبة"، لذلك، وبعد حصول المغرب على استقلاله، فإن التفكير اتجه نحو بناء هياكل الدولة ومؤسساتها الديمقراطية على المستويين المركزي و المحلي وسيحتل خطاب تكريس النظام اللامركزي الواجهة، "ذلك النظام الذي سيصبح قاعدة للحياة البلدية" في المغرب ويتدرب به الشعب المغربي "على تطبيق الديمقراطية ويشترك بواسطة ممثليه اشتراكا فعليا في تسيير الشؤون المحلية" وبالفعل فإن مبدأ اللامركزية الترابية سيتـم إقراره دستوريا منذ سنة 1962 . ومنذ ذلك التاريخ ستعرف الأحكام المتعلقة بالجماعات المحلية تطورا ملحوظا. فقد نص الفصل 93 مـن دستور 1962 على أن "الجماعات المحلية بالمملكة هي العملات والأقاليم والجماعات.ويكون إحداثها بالقانون". وبالتالي فإن هذا الفصل قد حدد على وجه الحصر بيانا للجماعات الموجودة وهي العملات والأقاليم والجماعات، وما لم يغير الدستور لا يمكن إحداث أصناف أخرى من الجماعات. وسيحمل دستور 1970 في فصله 86 ودستور 1972 في

[1]) عبد الله إدريسي، **"التنظيم الإداري المغربي"**، وجدة, دار الجسور للنشر ، 2004 ، ص 83

فصله 87 نوعا من التغير على هذا المستوى، إذ تم التنصيص في الفصل 87 المذكور على أن "الجماعات المحلية بالمملكة هي العملات والأقاليـم والجماعات الحضرية والقروية وكل جماعة محلية أخرى تحدث بالقانون. [1] وأنيط هذا الاختصاص بالمشرع، أما دستور 1992 فقد أحـدث نوعا جديدا من الجماعات المحلية وهي الجهة، حين نص في الفصل 94 أن "الجماعات المحلية بالمملكة هي الجهات والعملات والأقاليم والجماعات الحضرية والقروية. ولا يمكن إحداث أي جماعة محلية أخرى إلا بقانون"، وهي نفس الأحكام التي تضمنها الفصل 96 مـن الدستور المراجع في 7 أكتوبر 1996، وعلى مستوى آخر فإن جميـع الدساتير المذكورة قد أكدت على قواعد وأسس الديمقراطية المحلية، إذ أنها وبدون استثناء تضمنت الصيغة التالية "تنتخـب الجماعات المحلية مجالس مكلفة بتدبير شؤونها تدبيرا ديمقراطيا طبق الشروط التي يحددها القانون من لكل ما سبق يتضح أن الجماعات المحلية في المغرب هي الجهات والعملات والأقاليم والجماعات الحضرية والقروية. ويعد هذا النوع الأخير من الجماعات المحلية (الجماعات الحضرية والقروية) هو الحجر الأساس للامركزية الترابية وهو الميدان الأنسب لقيام الديمقراطية المحلية وتكريسها الشيء الذي يبرر اعتماد هذه الوحدات كمدخل لقياس مدى حرص نظام اللامركزية على إقـرار الديمقراطية المحلية ولقد عرفت النصوص القانونية المنظمة للجماعات الحضرية و القروية تطورا ملحوظا في هذا الصدد ، حيث يعد ظهير 23 يونيو 1960 من أولى النصوص التي تناولت التنظيم الجماعي ووضعت له الأسس الأولى والتوجهات الكبرى وبما أن التجربة كانت في بدايتها الأولى، فإن الظهير المذكور لم يقم سوى نظاما مقيدا للامركزية، لذلك سيتم إدخال تعديلات وإصلاحات جوهرية عليه بمقتضى ظهير 30 شتنبر 1976 المؤرخ في أكتوبر - وسيعرف هذا الأخير بدوره إصلاحات وتعديلات بمقتضى القانون رقم 78.00وبالرغم من هذه الحركية القانونية التي واكبت الجماعات المحلية، ورغم التوسع الكمي لها، فـإن الواقع يقر بأن كل هذه المبادرات لم تستطع استنهاض السكان على المستوى المحلي للمشاركة بفعالية في تدبير الشؤون المحلية، كما أن الجماعات المحلية بقيت حبيسة التسيير الروتيني ولم تتمكن من إقامة تنمية اقتصادية واجتماعية. ويكشف كل ذلك عن عجز اللامركزية في بلوغ الهدف المعلن والمصاحب للامركزية وهو تحقيق الديمقراطية المحلية وتكريسها،و الواقع أن عجز اللامركزية الإدارية عن تحقيق الديمقراطية على المستوى المحلي يجد أسبابه على أكثر مـن مستوى. لعل أهم هذه المستويات هو تلك المقاربة البيروقراطية الجامدة وذات التصور الأحادي لفكرة اللامركزية، وهو تصور تحكمت فيه معطيات سياسية وأخرى تاريخية الشيء الذي جعل السلطات المركزية دائمة الحرص على وضع هذه الوحدات الترابية داخل إطارات صنعت

[1])Gean Garagno et Mechel Rousset."**droit administratif Marocain".**6edition.imprimerie elmarafal jadida.Rebat.2003.p164.

على المستوى المركزي ولم تعر أي اعتبار لرؤى وتصورات السكان المحليين، مما يبين أن اللامركزية منذ البداية [1]، كانت تحت تحكم و تظافر عدة عوامل وتداخلت فيما بينها وجعلت من اللامركزية وسيلة في يد السلطات المركزية لضبط المجال والتحكم في النخب المحلية. وبدل أن تكون اللامركزية مدخلا لتحقيق الديمقراطية عبر إشراك السكان إشراكا فعليا لتسيير أمورهم فإنها أضحت مجرد تقنية محصورة ضمن تصور بيروقراطي، وقد أدى ذلك إلى حصر الجماعات المحلية في قوالب جامدة قلما تستجيب لحاجاتها وتطلعاتها.[2]

و لاشك أن التنظيم الإداري لأي دولة يتأثر بظروفها ومعطياتها التاريخية والسياسية والاقتصادية والدينية والجغرافية،الخ والتنظيم الإداري في المغرب لا يخرج عن هذا الإطار، إذ أنه يتأثر بطبيعة الدولة وخصوصياتها، فلقد أخذ المغرب بنظام اللامركزية منذ فجر الاستقلال ومنذ ذلك التاريخ وهذا النظام يتغير ويتطور نوعا وكما. لكن استقراء هذا التاريخ يبين أن الإدارة المحلية ظلت رهينة الظروف السياسية السائدة وظلت تحتكم إلى نفس الثوابت والمنطلقات، بل أكثر من ذلك فإنها بقيت حبيسة لنفس التصور البيروقراطي والأحادي الجانب. الشيء الذي يبرهن على أن نظام اللامركزية في المغرب وإن كان يتغير فهو يتغير على مستوى الشكل وليس على مستوى الجوهر .[3] وبذلك ظلت اللامركزية عبر محطاتها الكبرى رهينة بإرادة ورغبة السلطة المركزية. ولعل الوقوف عند أهم محطات إصلاح نظام اللامركزية لكفيل بأن يبين ذلك فبعد حصول المغرب على استقلاله كانت الرغبة قوية لإحداث المؤسسات السياسية والإدارية وتشييد دولة عصرية وحديثة. وفي هذا الإطار ظهرت النية لإقامة البنيات الإدارية اللامركزية لتوفير الفضاءات الملائمة لتكريس الديمقراطية على المستوى المحلي. غير أن حداثة الاستقلال والصراع العلني والسري للتحكم في دواليب السلطة وغياب الاتفاق بين الفاعلين السياسيين حول قواعد اللعبة السياسية، لم تكن تسمح بإقامة نظام لا مركزي جريء وموسع. لذلك سيلاحظ أن ظهير 23 يونيو 1960 بشأن التنظيم الجماعي لم يقم سوى نظاما مقيدا ومحدودا للامركزية بل إن هذا الظهير اندرج في إطار التدبير السياسي أكثر مما اندرج في إطار تدبير الشؤون المحلية بطريقة ديمقراطية وفعالة وفي منتصف السبعينات، وبعد الأزمات السياسية التي عاشها النظام السياسي لاسيما إعلان حالة الاستثناء في 7 يونيو 1965 والمحاولتين الانقلابيتين في يوليو 1971

[1]) بوعزاوي بوجمعة ، **"الديمقراطية المحلية (دراسة نقدية في نظام اللامركزية في المغرب)"**،كلية الحقوق، جامعة سلا،المغرب .2005 .ص،30.

[2]) بوعزاوي بوجمعة ، **"الديمقراطية المحلية (دراسة نقدية في نظام اللامركزية في المغرب)"**، مرجع سابق الذكر،ص 35

[3]) عبد الله إدريسي،**" التنظيم الإداري المغربي"**، دار الجسور للنشر ، وجدة، ط1 ، 2004 ، ص 88.

و غشت 1972 ونظرا لانفراج الحياة السياسية من جهة والبحث عن الشرعية وعن التلاحم الاجتماعي ومحاولة التحكم في النخب المحلية.

لكن رغم التقدم الذي شهده نظام اللامركزية ورغم التوسع الكمي للجماعات المحلية، ورغم تطور الاختصاصات المسندة لهذه الوحدات المحلية ، فإن النظام الأساسي للجماعات المحلية ظل يحتكم إلى نفس المنطق ويستند إلى نفس الثوابت المشار إليها [1]، وبالتالي ظلت اللامركزية مجرد تقنية تتم صياغتها على المستوى المركزي وكأداة لتوزيع العمل على مستوى التراب الوطني، وعلى هذا المستوى يعتقد أن الديمقراطية المحلية وقعت ضحية بحث النظام السياسي الدائم عن المركزية السياسية والإدارية وبالتالي التعامل بحذر شديد مع فكـــرة اللامركزية.[2]

إن استقراء تاريخ اللامركزية في المغرب يبين أنها لم تأت استجابـــــة لحاجة الجماعات المعنية ولا لتطلعات السكان المحليين، بل إنها مجـــرد تقنية تم اقتباسها من الدول الغربية كغيرها من المؤسسات ليتم زرعهـا في الوسط السياسي والاجتماعي المغربي، فقد ظهرت اللامركزية بالنسبة للسلطات المركزية كأداة مناسبة لتوزيع المهام والاختصاصات على وحدات ترابية تولت صنعها.

في ظل هذا التصور ستظهر الجماعات المحلية بأنها فضاء لا يتدبر فيه المواطنون شؤونهم فلقد ظل المركز هو المنطلق والمحور في وضـع بنيات الإدارة المحلية، الشيء الذي يبين أن هذه اللامركزية الممنوحة اتخذت دائما شكلا موحدا بدون متكئ اقتصادي أو اجتماعي بل مجرد رقع من الأرض محددة بصورة أو بأخرى وتبعا لذلك ظهرت الجماعات المحلية في كل مستوياتها بمثابة ألبسة مفصلة و مخاطة سلفا ولكنها ليست على قامة و جسم الوحدات الترابية ولا مستجيبة لحاجاتهم وتطلعاتهم. فمنذ ظهير 23 يونيو المتعلق بالميثاق الجماعي 1960ثم الميثاق الجماعي رقم 78.00 الصادر في اكتوبر 2002 ، ظلت نفس المقتضيات تطبق على الجماعات رغم تبايناتها واختلافاته ورغم تفاوت مواردها المالية والبشرية الشيء الذي يبين أن نظام اللامركزيـة يقوم على أحادية النمط الذي يطبق على جميع الجماعات، بحيث إن نوعي الجماعات الحضرية و القروية تشتركان في معظم الأحكام و لا يوجد أثر للتمييز بينها سواء كانت حضرية أو قروية بنفس الأجهزة التي تتولى تسييرها إضافة إلى ذلك تم تحديد اجتماعات الجماعات المحلية سواء كانت قروية أو حضرية في نفس الوقت رغم الاختلافات بينها يضاف إلى ذلك أن احاديه النمط تظهر على مستويات أخرى تكشف عن رغبة السلطة المركزية في

[1]) راكيل أوخيدا كارصيا، **"سياسات اللامركزية في المغرب"**،المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد51. 200352 ، ص 22 ،

[2]) علي سدجاري،**" اللامركزية و السلطة المحلية"** ، المجلة المغربية للقانون و السياسة و الاقتصاد، عدد23. 1990. ص 12.

التحكم في هذه الجماعات. فلا يفوتنا أن نلاحظ ذلك التطابق بين التقسيمات الإدارية لأغراض الإدارة المحلية والوحدات الإدارية الخاضعة للسلطة المركزية و يوجد هذا التوافق على ثلاثة مستويات. على صعيد الجماعة ثم على صعيد الإقليم أو العمالة، و أخيرا على صعيد الجهة فبموازاة المجالس الجهوية و المجالس الإقليمية و المجالس الجماعية يوجد ممثل عن الحكومة يمارس عددا من الاختصاصات باسم الدولة و تحت مراقبة و إشراف الأجهزة الإدارية العليا، و لكي تتم المصادقة على المقررات التي خرج بها المجلس تتخذ وقتا من المجلس إلى وزير الداخلية ليقوم بالمصادقة عليها كإجراء قانوني وعند رفضه لمقررات المجلس تعاد الدراسة من جديد ويجتمع المجلس من جديد وفق النصاب القانوني وكأنه هدر للوقت و لميزانية الجماعة في اجتماعات جديدة وعند تمسك المجلس بنفس الدراسة يحيل وزير الداخلية الأمر إلى الوزير الأول لتظهر قوة السلطة المركزية أمام الهيئات المحلية المنتخبة المغلوبة على أمرها فلذلك وتجنبا لغضب وعدم رضا الوزير الأول يقبل المجلس بـالتوصيات المؤشر عنها من قبل وزير الداخلية لتبدو العملية أكثر بيروقراطية وروتينية ومنه العمل على إرضاء الهيئات المركزية ذات الفكر التخطيطي الوطني وليس مع فكر محلي يملك القدرة و الخبرة في كشف خبايا أقاليمه ومناطقه لتخلق هذه الوصاية بمرور الوقت ثقافة الخضوع للقرارات ومن ثم البحث عن المصالح الشخصية التي يمكن تحقيقها بسبل شرعية وغير شرعية و التي لا تحتاج للتأشير والمصادقة والأكثر من ذلك سيترشح للعمل المحلي في المجالس أفراد يطمحون في أغراض مصلحيه ذاتية [1].

وبعد هذا العرض يرى الباحث أن الوصايا على أعمال المجلس ورئيسه الذي يتلقى منذ توليه منصبه مرسوما ملكيا يقضي باحترام بنود تتضمن الولاء الكامل للملك و وزرائه و القرارات الصادرة منهم من جهة، و الوصاية على أعمال المجالس المحلية من جهة أخرى يعد عائقا في تبلور أي نجاح تحققه الجماعات المحلية سواء أ كان على المسار الديمقراطـي أو المسار التنموي الذي يعد احد أسباب قيام [2]

الإدارة المحلية ، حيث يعد تسيير الجماعات المحلية ركنا ضروريا خاصة إذا كان الحديث عن التسيير المركزي وتدخلاته في الجماعات من جهة ومن جهة أخرى مدى الاستفادة من التجارب الأخرى

---

[1]) **المشرفي أمال ، "عدم توافق الوظيفة العمومية المحلية مع متطلبات اللامركزية"** ،منشورات المجلة المغربية للادارة المحلية و التنمية ، سلسلة مواضيع الساعة ،عدد15 ، 1998.ص 04.

[2]) **المشرفي أمال،" أي حكامة لتنمية المناطق القاحلة في المغرب؟"** ، مرجع سابق الذكر. ص 21.

وهل هي استفادة أم ظروف معينة لاحت للأخذ بهذا النمط من التسيير و الأهم هل حقق التنمية المرجوة منه أم انه قاد إلى مشاكل جديدة تكون الإدارة المحلية في غنى عنها.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال ما سبق من استعراض للجماعات المحلية تاريخيا و حتى الوقت الراهن في كل من الجزائر ، تونس و المغرب، و تتبع مساعي التنمية المحلية من خلال تطور مساعي الإدارة المحلية الحديثة في الدول المذكورة، يمكننا القول أنه لا ينبغي النظر إلى الجماعة المحلية على أساس كونها مصدر استثماريا رئيسيا، بل إلى مؤسسة توفر كل الشروط الموضوعية للاستثمار وجلب رؤوس الأموال، وتشجيع استقطاب المقاولات.

وذلك من خلال اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لتأمين الخدمات الإدارية بعيدا عن الزبونية والضغوطات، وتوفير الحد الأدنى من التجهيزات والبنيات الأساسية وربطها بالمواصلات والاتصالات والماء والكهرباء والطرق لخلق المناطق الصناعية، وفك العزلة عن الجماعات المحلية، وتشجيع سياسة وثقافة الانفتاح والبحث عن شراكات وعقد تعاون وتبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية وجعل الجماعات المحلية كمرافق عمومية في خدمة المواطن، وتحديث أساليب العمل الإداري وربط جسور الثقة بين المواطن والإدارة، وإلزامها بالمفهوم الجديد للسلطة، والجماعة المواطنة عبر نهج سياسة أكثر مواطنة لتطوير العمل الجماعي.

تمهيـد

إن إشكالية التنمية في العالم الثالث ترتبط بعوامل مختلفة، منها ما هو تراكم الظروف التاريخية و العوامل الثقافية و الاجتماعية، و منها ما هو خارجي، لكنه يؤثر في تكريس التبعية .

وبمرور الوقت أصبحت جوانب عدم الكفاءة واضحة للعيان في ظل هذه الأوضاع واتجهت معظم اقتصاديات التخطيط المركزي نحو تبني آليات السوق، في إطار برامج وسياسات الإصلاحات الاقتصادية ضمن ما يعرف ببنود إجماع واشنطن.

إن هذه السياسات والبرامج اصطلح عليها "سياسات التكيف الهيكلي "التصحيح الهيكلي "الإصلاح الاقتصادي" وهي ترتبط بتفجر أزمة الديون الخارجية مند سنة 1982، من خلال إعلان المكسيك وبعض دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا عن عدم قدرتها على تسديد ديونها.

ومنذ ذلك الوقت ومع التزايد المطرد في عدد البلدان النامية التي واجهت صعوبات في خدمة القروض الضخمة التي حصلت عليها من مصارف دول الشمال ومؤسسات بريتون وودز [1]، أخذت المصارف تشترط اعتماد برامج التكيف الهيكلي لقاء الموافقة علي إعادة الجدولة، وكانت الحجة في ذلك أن هذه الإصلاحات ستضمن قدرة المدينين على مواصلة سداد ديونهم إلى ما بعد الأجل القصير.

و من خلال اتساع النطاق المتنوع للظروف الاقتصادية و السياسية لدول شمال إفريقيا، يتضح الاختلاف في العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية من حكومة إلى أخرى، و بالنسبة لهذه المؤسسات المالية،فإن دول شمال إفريقيا تندرج تحت فئة الدول متوسطة الدخل، و على الرغم من الاختلافات الواضحة بين العلاقات المالية بين الدول و المؤسسات المالية الدولية، إلا أن هناك نقطة مشتركة بين كافة دول المنطقة (شمال إفريقيا)، و هي تأثير المؤسسات المالية الدولية المستمر و بدرجة ملحوظة على السياسات الاقتصادية و التنموية و استراتيجيات التنمية على المستوى القومي في دول شمال إفريقيا، و تعتبر المؤسسات المالية الدولية و من أهمها البنك العالمي و صندوق النقد الدولي، أكبر مصدر لتمويل عمليات التنمية في العالم، حيث يصل حجم الإقراض منها إلى ما بين 30 مليار و 50 مليار دولار أمريكي سنويا، كما تقوم هذه المؤسسات المالية الدولية و خاصة المؤسستين المذكورتين بأدوار مختلفة تتمثل في توفير القروض، و المنح للحكومات، و ذلك لصالح مشاريع محددة، أو التصرف في مجال الإصلاحات السياسية، و المعونة الفنية .

[1]) صندوق النقد الدولي و البنك الدولي لأن المؤسستين أنشأتا بموجب هذا المؤتمر.

كما تعتبر المؤسسات المالية الدولية و على رأسها البنك و صندوق النقد الدوليين، أحد المصادر الهامة للمعرفة في مجال التنمية و السياسات، و تعتبر الجهة المنوطة بإعداد المقاييس الخاصة بالتمويل الدولي و الاستثمار في مجال التنمية.

الفصل الثالث: انعكاسات سياسات و مشاريع المؤسسات المالية الدولية على التنمية المحلية في المغرب العربي

في مفهوم الإصلاحات الاقتصادية يمكن التمييز بين سياسات التكييف الهيكلي (التعديل الهيكلي) التي يقوم عليها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وبين تلك السياسات التي يمكن أن يطلق عليها "المدخل المستقل عن الصندوق والبنك للتكييف والإصلاح الاقتصادي، أو التكييف الاقتصادي بصورة عامة وهو يشير إلى عملية توجيه ومواءمة للاقتصاد الوطني وفقا لأهداف مستجدة أو موضوعة سلفا لتخفيف أو تجنب الإثارة السلبية المتولدة عن طبيعة الاقتصاد الدولي، وتشمل على أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، ولكن بعد الأزمات المالية تبين ما تتطلبه هذه الإصلاحات وتأثير ذلك على السوق والاقتصاد العالميين، ومع تباطؤ عملية الإصلاح وتناقض نتائجها وسلبياتها وانعكاساتها، بدأ الحديث يدور حول التعديل والانحراف عن هذه التوصيات العشر لمؤتمر واشنطن [1]، لما أبانت من هوة بين الدول وعواقب تطبيقها والتي تهدد الاستقرار، وتم تطوير وإعادة النظر في إجماع واشنطن الأول بناءا على ما تم ملاحظته من التجربة العملية من حيث عدم نجاح الإصلاحات (ارو بلالشرقية، روسيا)، اغتناء الأقلية وإفقار الأكثرية من خلال برامج الإصلاحات المطبقة في العديد من الدول التي طبقت هذه البرامج .

و من نتائج مؤتمر واشنطن أن تمت الدعوة إلى عدم الاكتفاء بإصلاحات الجيل الأول للمؤسسات المالية و الدولية، بل يجب تكريس مبادئ الجيل الثاني من الإصلاحات بغية الوصول بالدول النامية إلى مصاف الدول المتقدمة و الاستغناء و لو بشكل تدريجي عن مساعدات و تأطيرات المؤسسات المالية الدولية، التي و بفضل مشاريعها و سياساتها في الدول النامية، فإن هذه الأخيرة أصبحت موهومة أنها لا يمكنها التخلي بأي حال من الأحوال أو أي شكل من الأشكال عن مساعدات المؤسسات المالية الدولية و نخص بالذكر هنا صندوق النقد الدولي،و البنك العالمي و تتمثل إصلاحات كل من الجيل الأول و الثاني على الترتيب

[1]) سياسة صرف تؤدي إلي نمو الصادرات،تحرير السياسات المالية،الترشيد المالي،الإصلاح الضريبي،تحرير التجارة،تشجيع الاستثمار الأجنبي،تخصيص المشاريع العامة،إعادة تكييف القوانين،مراقبة النفقات العامة،ضمان حقوق الملكية.

في:

أ - **برامج الجيل الأول للإصلاحات الاقتصادية** : تشمل الإصلاحات الاقتصادية من نوع الجيل الأول برنامجين أساسين: **برامج إدارة الطلب** (استقرار، قروض قصيرة الأجل، يصممها ويتبعها صندوق النقد الدولي)، **برامج إدارة العرض** (تكييف، تعديل، يصممها ويتبعها البنك الدولي)، وتتصدى لمشاكل النمو طويل الأجل، كما تهدف إلى إحداث تغيرات هيكلية في مجالات عديدة (الإنتاج، التجارة الأنظمة، المؤسسات).

ب - **برامج الجيل الثاني:** إن إشكالية الفساد وغياب الرشادة في الحكم لا يعتبر تحديا منفصلا يعالج علي طريقة خاصة، بل هو جدول أعمال للإصلاحات الاقتصادية يكمل ويعزز جهود الجيل الأول وخاصة في مجال الاستثمار والتجارة، وعلى أنه لا يمثل ولا يضمن سياسة اقتصادية مثالية، إلا انه يشكل حماية لاغني عنها لتفادي استمرار السياسات الرديئة، ويضمن أن السياسات الجيدة المطلوبة لتحقيق النمو تحظى بشرعية وتنفد بسرعة وإخلاص، وترتبط برامج الإصلاحات ارتباطا كبيرا بقضايا الحكم والسياسات المرتبطة به، من خلال إصلاح الأنظمة التقليدية عن طريق ما يسمي بالحكامة أو الحكم الراشد، وقد استخدم هدا المفهوم في نهاية ثمانينيات ق 20 ، وقد شاع في أدبيات الإدارة العامة والسياسات العامة والحكومات، ويحمل هذا المفهوم في طياته بعدين رئيسين، حيث يعكس الأول فكر البنك العالمي الذي يتبنى الجوانب الإدارية والاقتصادية للمفهوم، أما البعد الثاني فيتعلق بالجانب السياسي للمفهوم ويشمل بالإضافة إلي الإصلاح الكفاءة والتمييز الإداري.

و من الأسباب الداعية إلى الجيل الثاني نذكر محدودية نتائج الجيل الأول، اقتصار الجيل علي تحسين الجوانب النقدية والمالية، وإغفال الجيل الأول للعوائق الجذرية العميقة للنمو، فمن هذه الأسباب ظهرت الحاجة إلى الجيل الثاني المتعلقة بمنظومة إدارة الحكم ومحاربة الفساد، ممارسة السلطة والمساءلة، الإطار المؤسساتي وكفاءة الإدارة.

و حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة [1] " فان الحكم الراشد هو عبارة عن ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تبيح للأفراد والجماعات تحقيق مصالحها، وقد ظهر هذا المفهوم سنة 1989 في منشورات وتقارير البنك الدولي عن كيفية تحقيق التنمية و محاربة الفساد، وخاصة في برامج الإصلاح للبنك الدولي الموجهة إلي إفريقيا، حيث تم اشتراط الربط بين الكفاءة الإدارية الحكومية ومشكل النمو الاقتصادي،و وفقا لذلك فان

[1]) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ."الحكم الراشد: المشاركة" . تم تصفح الموقع يوم:29/04/ 2011، < http//:www.pogar.org/arabic/governance/participation-asp>

السياسات الاقتصادية لا ينبغي إن تكون فعالة فقط بل لابد لها، إن تكفل العدالة والمساواة، وقد تطور في الدول المتقدمة و الناشئة خلال العقود القليلة الماضية بعد الأزمات المعاصرة.

وإذا كان هذا التعاون المالي يندرج في سياق المساعدات العمومية للتنمية على المستوي الثنائي بين الاتحاد الأوربي وكل بلد مغاربي على حدة، فإن التحديد الزمني لهذا الموضوع يرتبط بمسلسل برشلونة، أما التحديد المكاني فيقتصر على بعض دول منطقة المغرب العربي (تونس، المغرب والجزائر) في انتظار التحاق ليبيا بهذا المسلسل، أما موريتانيا فترتبط بالاتحاد الأوربي في إطار اتفاقياته مع دول أفريقيا والكاريبب والمحيط الهادي.(ACP).

وهذا التحديد الزمني والمكاني يدور في فلك التنافس الجيواستراتيجي والتجاري الأوربي– الأمريكي على منطقة المتوسط بصفة عامة والمغرب العربي على وجه الخصوص، والذي يجد نفسه في مفترق الطرق أمام مقاربتين للتنمية: الشراكة الأورمتوسطية عام 1995 (التعاون المالي والاقتصادي) والشراكة الأمريكية المغاربية أو مبادرة "إيزنستات" عام 1998 (التجارة وإنعاش الاستثمارات) اللتين سرعان ما مثلا قوة التحفيز الأساسية لنفض الغبار عن التجربة التكاملية المغاربية من جديد، استنادا إلى ظاهرة مناطق التبادل الحر التي ما فتئت تقترن بظاهرة التجمعات الجهوية كأحد معالم العولمة الاقتصادية والتي تستهدف استقطاب الاستثمارات بالدرجة الأولى.

كما تمت الإشارة في مقدمة هذا الفصل الأخير فسنتطرق فيه إلى دور المؤسسات المالية الدولية و كعينة البنك العالمي و صندوق النقد الدولي،و ذلك من خلال تقدم كل من الجزائر و تونس و المغرب في مجال التنمية تماشيا مع سياسات و مشاريع المؤسسات المالية في تمويل التنمية ابتداء من الجزائر،ثم تونس، و يليها المغرب.

المبحث الأول:مؤشرات التنمية و انعكاسات مشاريع و سياسات المؤسسات المالية الدولية على التنمية المحلية في الجزائر.

المطلب الأول: مؤشرات التنمية المحلية في الجزائر

حيث سندرس في هذا المطلب مراحل تطور برامج التنمية المحلية في الجزائر، بالإضافة إلى سياسات التنمية المحلية.

الفرع الأول: مراحل تطور برامج التنمية المحلية في الجزائر

1- مرحلة التخطيط (1967-1989م):

تعتبر سنة 1967م بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال لأنها سنة البدء في التخطيط، واختيار الجزائر العمل بالمخططات لأنها تمكنها من :

1) حصر الإمكانيات البشرية والمادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في آجال محددة .

2) استخدام الموارد المحصورة والمجندة أفضل استخدام ممكن .

3) تحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الاستثمارات المبرمجة في وقتها .

وقد باشرت ذلك فعلاً بتطبيق مجموعة من المخططات [1](الخطط) ذات المدى الزمني المتدرج والحجم الاستثماري المتزايد كما يلي :

-المخطط الثلاثي (1967-1969م)

-المخطط الرباعي الأول (1970-1973م)

-المخطط الخماسي الأول (1980-1987م)

-المخطط الخماسي الثاني (1987-1989م)

[1]) المخططات الوطنية (1967-1989م) وبرامج الحكومة 1990-2004م.

2 - مرحلة اقتصاد السوق (ما بعد 1990م)[1]:

بدأت عملية التحول نحو اقتصاد السوق مع مطلع الثمانينات في الجزائر وغيرها من البلدان الاشتراكية التي باشرت خلالها السلطات جملة من الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والإدارية تمثلت في:

-1 إعادة الهيكلية العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية1982م .

-2 إعادة تنظيم التراب الوطني برفع عدد الوحدات الإدارية المحلية 1984م .

-3 إعادة تنظيم القطاع الفلاحي وفق نظام المستثمرات الفلاحية 1986م .

-4 صدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية سنة 1989م .

و بعد عودة الاستقرار السياسي والأمني نسبياً بدرجة عالية سنة 1997م،شرعت في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة ابتداءً من 1998م .

البرامج العادية: بلغ حجم البرامج المحلية منها 883.24 مليار د.ج

برنامج الإنعاش:يغطي الفترة (2001-2004م) [2]بغلاف مالي قدره 525مليار د.ج منها 114مليار دج للتنمية المحلية .

برنامج دعم النمو: يمتد من (2005-2009م) [3]يبلغ حجمه الاستثماري الحالي 9000 مليار دج خصص 1908.5 مليار د.ج للبرامج المحلية .

هذه البرامج ركزت في مجموعها على تحسين إطار معيشة السكان وبعث التشغيل وتوفير شروط استقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي، وفي سبيل تحقيق ذلك وجهت أحجاماً مالية كبيرة والتي تظهر في الجدول رقم (06) الذي يبين نصيب برامج التنمية المحلية خلال الفترة ت(1998-2009) .

---

[1]) المخططات الوطنية (1967-1989م) وبرامج الحكومة 1990-2004م وتقارير لقاء الحكومة –الولاة جوان 2006

[2]) وزارة المالية " **برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004م)** " المديرية العامة للميزانية.

[3]) Ministère des finances "programme complémentaire du soutien a la croissance 2005-2009 Avril 2005 direction du budget

وكان من نتائج هذه الاستثمارات البالغة 3585.08 مليار د.ج خلال الفترة (1967-2006م):[1]

- زيادة نسبة تمدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من 06إلى 15 إلى 87.61% سنة 1998م وانتقلت إلى 94.07% سنة 2006م15وهذا من شأنه تخفيض نسبة الأمية مستقبلاً بشكل كبير خاصة إذا علمنا أن معدل الأمية كان سنة 1962م يقدر بـ 98 .%

- بلغت نسبة التلاميذ المستفيدين من الإطعام المدرسي 12.8% سنة 1999 م وارتفعت إلى 47% سنة 2006م ويطمح القطاع إلى بلوغ نسبة 60% سنة 2009م،وهذا سوف يكون له انعكاس إيجابي على قدرة التحصيل عند التلاميذ خاصة في المناطق الريفية .

- ارتفع عدد المتربصين في معاهد التكوين المهني بنسبة 63% سنة 1998م ليصل إلى 71% سنة 2006 بفضل إنجاز 418 16مؤسسة تكوين خلال نفس الفترة .

- ارتفاع القدرات البيداغوجية للتعليم العالي (عدد مقاعد الدراسة) بمعدل 97 .

- ارتفع معدل إيصال الكهرباء إلى 84.58% سنة 1998م و95% عام 2004م وبلغ 96% سنة 2006 م وهو ما يعادل 5.7 مليون أسرة .

- التزويد بالغاز الطبيعي بلغ نسبة 37% سنة 2006م .

- الربط بشبكة التطهير ارتفع إلى 87% سنة 2006م .

- إنجاز 9935 كلم من الطرقات خلال الفترة (1998-2006م) مما سمح بفك العزلة عن كثير من جهات القطر وربط بعضها البعض .

- انتقل معدل شغل المسكن من 5.82 سنة 1998م إلى 5.50 سنة 2004م و5.4 عام 2006 م بفضل إنجاز 963.675 ألف مسكن ، و بالرغم من الاستثمارات الضخمة التي وجهتها الدولة إلى التنمية المحلية وكانت إنجازاتها كبيرة نسبياً إلا أنها عرفت نجاحات وإخفاقات وسلبيات لا تزال تعترض طريق التنمية وتمنعها من تحقيق أهدافها على الوجه المقبول، وهي متعددة ،منها الإدارية والفنية

[1]) وزارة المالية **"توزيع اعتمادات البرامج القطاعية للفترة 1998-2006"** المديرية العامة للميزانية

والاجتماعية والاقتصادية خاصة في ظل الاعتماد شبه الكلي على قطاع المحروقات وضعف القطاعات الأخرى التي لا تتجاوز مساهمتها في الصادرات أكثر من 3 .%[1].

حيث أظهرت الجزائر سجلا قويا من التطبيق بالنسبة لبرامج تحقيق الاستقرار، و التكيف الهيكلي التي بدأت عام 1994 بدعم من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ، و قد أرسى الاستقرار الناجح في مواجهة أسعار البترول المتقلبة، و تحقيق بعض التقدم في مجال الإصلاحات الهيكلية الأساس لنمو اقتصادي،فقد حقق إجمالي الناتج المحلي نموا بلغ 3 في المائة سنويا في المتوسط من عام 1999 حتى عام 2002.بالإضافة إلى نمو حقيقي في القيمة المضافة من الصناعات التحويلية التي يقوم بها القطاع الخاص بنسبة 5 في المائة.[2]

و لقد بدأت الحكومة الجزائرية في أفريل عام 2001 برنامجا للإنعاش الاقتصادي لعام 2001-2004 مستخدمة عائدات البترول غير المتوقعة لتعزيز الطلب الإجمالي، و خلق وظائف من خلال استثمار الأموال العامة في البنية الأساسية، و دعم الإنتاج الزراعي، و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و يستهدف برنامج الإنعاش الاقتصادي "و هو برنامج إنفاق رأسمالي" إنفاق مبلغ إجمالي 525 مليون دينار جزائري خلال 2001-2004، بالإضافة إلى الإنفاق الرأسمالي العادي المرصود في الميزانية ، و قد حولت الزيادة في الإنفاق العام نسبة 9.9 في المائة من الفائض المالي في إجمالي الناتج المحلي عام 2000 إلى عجز في إجمالي الناتج المحلي نسبته 13 في المائة في عام 2002.بما يعكس إنفاقا أكبر و لكنه يعكس أيضا انخفاضا في عائدات الهيدروكاربونات في عامي 2001 و 2002. كما حققت الجزائر تقدما في مجال تحسين المؤشرات الاجتماعية ، و إن كان تقدما محدودا فقط خلال العقد الماضي، و فيما كان 14 في المائة من السكان (أي نحو 4 ملايين)، مصنفين ضمن الفقراء في عام 1995، فقد انخفض المعدل إلى حد ما بحلول عام 2000. نتيجة زيادة الإنفاق العام و نتيجة بعض الانتعاش في القطاع الصناعي الخاص غير البترولي، و الملاحظ في الجزائر أن الفقر يظهر بشكل أوضح و أكثر في المناطق الريفية منه في المناطق الحضرية، و هذا راجع حسب المحللين إلى عدم التوازن الجهوي في سياسة الإنفاق الجزائرية. و في نطاق بيئة اجتماعية و سياسية صعبة ، نجحت الجزائر في تحقيق انفتاح أساسي في العملية السياسية، و ذلك بإنهاء نظام الحزب الواحد، و تبني سياسات تشجع الديمقراطية مثل حرية الصحافة، و حرية تكوين النقابات و الجمعيات.

---

[1]) وزارة الداخلية والجماعات المحلية ،لقاء الحكومة –الولاة التقرير النهائي"حصيلة تطور برامج التنمية المحلية 1998-2004م "جوان 2006م

[2]) حاكمي بوحفص، **"الإصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا"** مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة وهران الجزائر، العدد السابع، ص 09.

و أبرز تقرير نشره مشروع "أوروبا جارتنا" في صحيفة "لورويون لوجور" مساهمة الاتحاد الأوروبي بقيمة 45 مليون يورو في تعزيز جهود المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل مواجهة التنافسية الدولية .

ويذكر التقرير بأن برنامج دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، في نطاق "ميدا 2" يتواصل من 2008 إلى 2017، موعد استكمال قيام منطقة التبادل التجاري الحر مع الاتحاد الأوروبي. ويهدف البرنامج إلى مساعدة المؤسسات الجزائرية على تحسين جودة منتجاتها وفق المواصفات الدولية بما يساعد على تحسين شروط دخول الأسواق خاصة بعد بدء تنفيذ اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية بين الجانبين.

وقال مدير برنامج "ميدا 2"[1] بأن 445 مؤسسة استفادت من دعم برنامج "ميدا 1"، وتقدم المفوضية الأوروبية الآن قيمة 45 مليون يورو لدعم المؤسسات الجزائرية في جهود مواجهة التنافسية الدولية."

ويسلط التقرير الضوء على نجاح مؤسسة "رويبة" وهي مؤسسة عائلية أحرزت نتائج كبيرة في الصناعات الغذائية. وحصلت المؤسسة على قيمة 200 ألف يورو في نطاق المرحلة الأولى من البرنامج، إضافة إلى قروض يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار من خلال الآلية الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة بهدف تشجيع مسار تحديث المؤسسة وزيادة نموها.

"أوروبا جارتنا" واحد من 13 مشروعا تمولها الآلية الأوروبية للجوار والشراكة في نطاق البرنامج الإقليمي للإعلام والتواصل التابع قسم المعونات الأوروبية من أجل التنمية بقيمة 19 مليون يورو. ويهدف البرنامج الإقليمي إلى زيادة الوعي وفهم سكان المنطقة سياسات الاتحاد الأوروبي وعلاقاته مع دول المنطقة. وتبلغ موازنة مشروع "أوروبا جارتنا" 1.5 مليون يورو ويدوم عاما.

و على سبيل المثال كذلك، فقد تم اختيار 17 مؤسسة تربوية بولاية غرداية من الطورين الابتدائي والمتوسط لتمويلها في إطار مشروع "ميدا 2 " لدعم إصلاح المنظومة التربوية حسب ما علم لدى مديرية التربية بالولاية. وتهدف هذه المشاريع التي تندرج في إطار المرحلة الرابعة والأخيرة من عملية تكوين مديري المؤسسات التعليمية الابتدائية والمتوسطة إلى الرفع من مستوى كفاءات التأطير البيداغوجي وتسيير الهياكل التربوية حيث خصص في إطار مشروع "ميدا 2" للشراكة الأورو متوسطية أكثر من 12 مليون دينار لإنجاز هذه المشاريع.

[1]) الجزائر،تونس، المغرب، التقدم في مجال التنمية، متوفر على الرابط: http/www.albakaldawli.org تم تصفح الموقع يوم: 31.05.2011. **ص 28.**

المطلب الثاني: برامج و سياسات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي في الجزائر

نفذت الحكومة الجزائرية برنامجا من الإصلاحات البعيدة الأثر يغطي نطاقا واسعا من القضايا السياسية و المؤسسة الاقتصادية و الاجتماعية، و الهدف الرئيسي لشراكة البنك ال عالمي التي قدمت إلى مجلس إدارته في 12 يونيو 2003، سيكون دعم الإصلاحات الأساسية التي تضمنها برنامج عمل قومي شامل حول التنمية لتحقيق استدامة النمو و توليد العمالة و تخفيف حدة الفقر .

الفرع الأول: سياسات البنك الدولي اتجاه الجزائر

سوف تركز إستراتيجية البنك العالمي دعمها على النقاط الأساسية التالية:

1 - تحقيق الاستدامة المالية و إدارة عائدات الهيدروكاربونات ، و سوف يتحقق ذلك في إطار شامل لإدارة الالتزامات بضمان الأصول.[1]

2 - إلغاء القيود أمام النمو الذي يقوده القطاع الخاص، و لاسيما تلك القيود التي تؤثر على بيئة الأعمال، و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و القطاع المالي، و تنمية البنية الأساسية.[2]

3 - وضع و تطبيق إستراتيجية لتقديم الخدمات بصورة أفضل، و لاسيما بالنسبة لتوريد المياه، الإسكان، و الخدمات البيئية (إدارة فضلات البلديات)، و الحماية الاجتماعية لتلبية الاحتياجات الجوهرية للسكان الجزائريين.

و سوف يتوخى دعم مجموعة البنك العالمي المبادئ الإستراتيجية التالية:

1 - الانتقائية في مجالات يتوفر بها التزام قوي من الدولة التي تتعامل معها مجموعة البنك بتنفيذ الإصلاحات الضرورية[3]، و سوف يتركز البرنامج الاستراتيجي على الخدمات التحليلية و الاستشارية و التمويلية، و لكن سوف يتوقف مدى الاشتراك على استجابة الحكومة للإصلاحات و سجلها في مجال التطبيق.

---

[1]) محمد بلقاسم حسن بهلول، **"سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر "**الجزع الأول ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 1999م.ص 44.

[2]) الجزائر، المغرب، تونس، التقدم في مجال التنمية، متوفر على الرابط: http/www.albankaldawli.org،ص 30.

[3]) حاكمي بوحفص، **"الإصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا"** مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة وهران الجزائر، العدد السابع.ص 10.

2 - أسلوب برمجي يركز على نقل المعرفة، و بناء القدرة، و تحسين فكرة السوق عن الجزائر، و سوف يدعم هذا الأسلوب برنامج الإصلاح الشامل للحكومة بصورة فعالة ، ببرامج تشمل سنوات متعددة على المستوى القومي أولا ، ثم تعقبها برامج متعددة السنوات على المستويات دون القومية ،و ذلك عندما تكون الحكومة الجزائرية مستعدة لتطبيق إستراتيجيتها الخاصة باللامركزية.

و سوف يتم اقتراح قائمة بالأدوات التي تستهدف تقديم المعرفة حتى تكون اختيارات السياسة العامة قائمة على المعرفة و بناء القدرة بإقراض مرن ، و هذه الأدوات تتمثل في:

أ - القيام بعمل الرصد و التشخيص الذي يركز على تحديات التنمية الرئيسية التي تواجه الجزائر لتعزيز حوار السياسة ، و تشجيع الإصلاحات.

ب - خدمات استشارية من الإدارة المالية لبنك الدولي لمساعدة الحكومة الجزائرية على بناء قدراتها الخاصة في مجالات **مختارة** من الإدارة المالية العامة/ مثل إدارة الأصول، إدارة الدين العام، و التحكم في المخاطر، و المؤسسات و العمليات الخاصة بالأعمال الإدارية المساندة .

ج- منتجات مالية جديدة للبنك الدولي للإنشاء و التعمير، و الوساطة أو ضمان المعاملات الطويلة المدة المتعلقة بالمشتقات و الضمانات الجزئية للمخاطر، و تمويل المؤسسات المالية الدولية ، و المساعدة التقنية أو الخدمات الاستشارية.

3 - الشراكات و الانتشار، و تشارك المعرفة، سوف يتصدر البنك الدولي الجهود المتعلقة بالحوار حول القضايا الاجتماعية و الهيكلية و القضايا القطاعية الأخرى و تقييم الإئتمانات.

و ترتبط الجزائر بإستراتيجية للتعاون مع البنك العالمي، و في هذا المجال تركز على ثلاثة مجالات وهي تحقيق الاستقرار المالي للموازنة من خلال تدابير جديدة لعائدات النفط، وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار ومشاركة القطاع الخاص، وتحسين استفادات السكان من الخدمات بما يمكن من المشاركة في اقتصاد السوق، ومند سنة 2003 اعتمد البنك العالمي على خطة عمل بشأن الجزائر تهدف إلى تشجيع النمو الاقتصادي خلال الفترة بين 2006/ 2004 بما يضمن توفير مناصب العمل خارج المحروقات للاستفادة من قوة العمل المتزايدة، وتفادى التوترات الاجتماعية.

إن هذه الإستراتيجية تهدف إلى التعاون بين الجزائر والبنك العالمي للوصول إلى أداء أحسن للاقتصاد، ورفع معدل النمو الاقتصادي ودعم قدراته التنافسية والمؤسساتية، و هذه الإستراتيجية جاءت للرد علي التحديات الإنمائية التي تواجه الجزائر، فهو يعمل على التعاون والمساعدة في وضع وتنفيذ

إستراتيجية محسنة من أجل تقديم الخدمات في مجالات عديدة (الإمداد بالمياه، الإسكان، والخدمات البيئة، التنمية البشرية) بهدف الوفاء باحتياجات السكان، كما يعمل البنك العالمي من خلال هذه الإستراتيجية على إزالة العقبات التي تقف في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص وخاصة ما يتصل بعقبات بيئة الأعمال التجارية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع المالي، وتدعيم البنية الأساسية للاقتصاد الجزائري وكلها عوامل ضرورية لنمو الاقتصاد، وتعمل مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك على تكميل هذه المساعدة في مجال تطوير القطاعات السابقة، وبالتالي تهدف هذه الإستراتيجية إل ى دعم أداء الاقتصاد، ورفع معدلات التنمية.

أما عن صندوق النقد الدولي[1]، فإنه يتناول المسائل الأساسية المتعلقة بالاقتصاد الكلي و ما يرتبط بها من قضايا هيكلية، مثل دعم إدارة السياسة النقدية، و قد بدأ دور صندوق النقد الدولي يتعاظم في توجيه الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينات، خاصة بعد خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس 1989، الذي تعهدت فيه حكومة الجزائر بالالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق فأكدت على المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا ، و خلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية و الربحية و الاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار، بما في ذلك سياسة سعر الصرف، كما أكدت رسالة الحكومة بأن العنصر الأساسي في الإصلاح الاقتصادي هو توسيع دور القطاع الخاص.[2]

و قد تعهدت الحكومة الجزائرية كذلك بتنفيذ برامج التكييف و الاستقرار في الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989، و الاتفاقيات المبرمة مع البنك ال عالمي في سبتمبر من نفس السنة، و على ضوء تلك الاتفاقيات، تدعم طرح صندوق النقد الدولي في إعادة تكييف عملية التنمية في الجزائر، فكانت أول الخطوات تحرير التجارة الخارجية و المدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، و إنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأت خطوات آليات العرض و الطلب في تحديد أسعار الفائدة و أسعار الصرف، و تم تقليص تشكيلة السلع التي تحددها الدولة، كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية لخمس بنوك تجارية.

أما ثاني اتفاق مع صندوق النقد الدولي فكان في جوان 1991، و جاء ليستكمل تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات، مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية و المالية على

---

[1]) صحراوي عبد السلام،" **دور المؤسسات المالية الدولية في تمويل اقتصاديات الدول النامية**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2006.ص 65.

[2]) المؤسسات المالية الدولية و منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، ورقة للمنظمات غير الحكومية، أكتوبر 2007،ص 14.

أساس قواعد السوق و مؤشرات الربحية الاقتصادية و المالية، و حرية تحديد الأسعار، و تقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات، كما اتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور، و تغيير سياسة الإعانات و نظم الدعم و إلغاء التمييز بين القطاع العام و الخاص فيما يتعلق بالقروض و أسعار الفائدة ، كما توقفت الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكني، و مكنت القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية .

و عكس اتفاق جوان الذي أبرم في سرية تامة، فإن الاتفاق الذي أبرم في بداية 1994، و الذي انبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي يغطي الفترة من 1 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995، و اتفاق آخر سنة 1995، تم بموجبه الالتزام ببرنامج التكييف الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة من 31 مارس 1995 إلى 1 أفريل 1998، كما تم في عام 1994 ، ثم في نهاية شهر ماي 1996 إمضاء اتفاق برنامج التعديل الهيكلي مع البنك العالمي لمدة سنتين.

و بالحديث عن الخوصصة و إصلاح القطاع العام [1]، فإن بداية إصلاح القطاع العام خلال الأزمة، كانت بإصدار القانون 88-01 الذي أعطى المؤسسات الاقتصادية القانونية و المالية، و وفر لهلا قدر كبير من الحرية بهدف تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرار من خلال إلغاء الوصاية الوزارية، تطبيق القواعد التجارية في أعمالها و في التسيير، حرية تحديد أسعار منتوجاتها و أجور عمالها ،و إمكانية القيام بالاستثمار دون المرور بالهيئة المركزية للتخطيط.

و في نفس الإطار، جاء القانون 88-02، ليسهل عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق و تجنب معوقات التسيير المركزي البيروقراطي و تم تطهير العديد من المؤسسات ماليا و ذلك بغرض تكييفها مع معطيات اقتصاد السوق، حيث مسحت ديونها و تحولت إلى التزامات على عاتق الدولة اتجاه البنوك التجارية.

و خلال سنة 1994، و بالموازاة مع انطلاق برامج الإصلاح الاقتصادي، تعرضت المؤسسات لقيود مالية صارمة بغية تعويدها على الاعتماد على الذات في إحداث الموارد، فتم تسقيف الإئتمان المصرفي لـ: 23 مؤسسة كبيرة عاجزة، تمثل مساهمتها الإنتاجية 15 من القيمة المضافة للقطاع الصناعي و قطاع البناء، و الملاحظ أن برنامج التعديل الهيكلي لعام 1995، تم تدعيمه بنصوص و أحكام كانت موجهة أساسا إلى إعادة هيكلة القطاع العام الاقتصادي و تطهير البنوك التجارية، و ذلك بوضع مخطط يدعى مخطط "بنوك-مؤسسات"، تم تنفيذه بواسطة الشركات القابضة الوطنية، و هذا البرنامج تم وضعه لبعث

[1]) الأخضر أبو علاء عزي، **"التنمية المحلية في الجزائر"** ، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة محمد بوضياف - المسيلة الجزائر، العدد 65 / 2005 - 08 - 13.ص 07.08

الحيوية المالية للمؤسسات العمومية الكبرى التي يمكن تأهيلها، و غلق و تصفية تلك التي لا يمكن إنعاشها.[1]

و في هذا الإطار فإن تقديرات صندوق النقد الدولي، تشير إلى أن حوالي 76 مؤسسة و 64 وحدة إنتاج مستها إجراءات الغلق و التصفية، و تم تسريح 100 ألف عامل نحو البطالة، على أن يتم تطبيق نظام جديد للتأمين على البطالة يقضي بدفع منحة جزافية للعمال المسرحين، و اتخذت إجراءات من نفس الصيغة للدواوين و شركات الخدمات العمومية.

و طبق أول برنامج للخوصصة بمساندة من البنك ال عالمي في أفريل 1996، و ركز أساسا على المؤسسات العامة المحلية البالغ عددها 1300 مؤسسة، و من بين 274 مؤسسة عامة جرت خوصصة أو تصفية 117 مؤسسة نهاية سنة 1996.

و بعد بداية بطيئة نسبيا لعملية الخوصصة كلفت الشركات القابضة الإقليمية الخمسة بتنفيذ عمليات تحويل الشركات إلى القطاع الخاص، و بحلول سنة 1998، صفيت 827 مؤسسة عامة، و قد نتج عن هذه التصفيات الاستغناء عن عدد كبير من العمال بعدما كانت في سنة 1991 نصف القوة العاملة يشتغلون في القطاع العام. و في نهاية 1998، قدرت وزارة المالية مختلف عمليات تطهير المؤسسات العمومية الاقتصادية بحوالي1400 مليار دينار جزائري.

و بالنسبة للجماعات المحلية، فإن كلا من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ركزا على دورها الفعال في عملية التنمية المحلية و الشاملة على حد سواء، و ذلك من خلال الحث على دور الجماعات المحلية في عملية الاستثمار، ذلك أن هذه الجماعات المحلية هي جماعات إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و لها دورها الأساسي في تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، لأنها تعمل على تنفيذ سياسة الدولة الاجتماعية و الاقتصادية في مجالات : السكن، التشغيل، التهيئة العمرانية و التعمير.[2]

و من خلال كل هذا فإن الاستثمار المحلي يؤدي إلى تشغيل الطاقة الإنتاجية و الموارد البشرية و يعمل على زيادة الدخل الوطني ، وزيادة معدل النمو الاقتصادي.و في ظل التحولات الاقتصادية في الجزائر و التحول إلى اقتصاد السوق، كما ذكرنا في الفقرات السابقة، عملت على خوصصة القطاع العام، و تشجيع القطاع الخاص، لجعله قطاعا رائدا في التنمية الشاملة، و ذلك من خلال وضع إستراتيجية توجه

[1]) حاكمي بوحفص، **"الإصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا"** مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة وهران الجزائر، العدد السابع.ص 12.

[2]) فريدة مزياني،**" دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار"**، الملتقى الدولي الخامس حول دور و مكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة بالتنسيق مع جمعية هانس صيدل.ص 16.

القطاع الخاص على الاستثمار، و من ثم تم إصدار عدة قوانين للاستثمار لتتماشى مع الإصلاحات التي تستهدفها لإقامة قطاع خاص قوي يحمل أعباء التنمية. و ذلك بتقليص القطاع العام و العمل على جعل القطاع الخاص رائدا في مجال التنمية بمنحه امتيازات خاصة للاستثمار.

حيث صدر قانون الاستثمار رقم 82-11 في أوت 1982، و الذي منح أهمية كبيرة للقطاع الخاص و إشراكه في عملية التنمية من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- إنشاء مناصب عمل.
- المساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية.
- ترقية التكامل بين القطاع العام و الخاص.
- المشاركة في تحقيق سياسة التنمية الجهوية و الحد من النزوح الريفي.

ثم صدر بعد ذلك قانون الاستثمار رقم 88-25 في 12 جويلية 1988، و صدر القانون المتعلق بترقية الاستثمار سنة 1993، و الذي تضمن سياسة جديدة لترقية الاستثمار و تتمثل في:

- حق الاستثمار بكل حرية.
- المساواة أمام القانون للمستثمرين الوطنيين أو الأجانب.
- تدخل السلطات العمومية يتحدد بمنح التشجيع أو الدفع للاستثمارات.
- إنشاء وكالة للترقية و تدعيم و متابعة الاستثمار[1].

المطلب الثاني : إستراتيجية التمويل الدولي للمشاريع البيئية في الجزائر (نموذجا عن التمويل الدولي)

تشكل المشاريع البيئية مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي ؛ كونها تؤدي دورا هاما في ضمان استدامة التنمية الاقتصادية، لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين مناخ الاستثمار الأخضر، والدفع في اتجاه تشجيع المشاريع الاستثمارية البيئية والعمل على إيجاد

[1]) فريدة مزياني،" **دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار**"،مرجع سابق الذكر،ص 20.

جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها وتمويلها، وبما أن التمويل يمثل عصب وشريان الحياة الاقتصادية، لذا فان كل مشروع يحتاج من أجل سريان نشاطه إلى هذا العنصر الهام، وهو ما جعله يظهر كأحد أبرز القضايا الهامة التي تشغل اهتمام الحكومات وكذا أصحاب المشاريع والمؤسسات، وبشكل خاص التمويل البيئي، وذلك راجع إلى ارتفاع وضخامة تكاليف المشاريع البيئية، حيث نجد مثلا: أن محطة واحدة لتنقية المياه المستعملة تكلف ما يقارب ميزانية بعض الدول الفقيرة، ناهيك عن تكاليف التكنولوجيات النظيفة وخاصة بالنسبة للدول النامية المستوردة لهذه التكنولوجيات، الأمر الذي جعل هذا النوع من التمويل يلقى اهتماما كبيرا على الصعيد الدولي خصوصا في ظل الاهتمامات الدولية الراهنة بشؤون البيئة وبقضايا تمويل المشاريع البيئية (الاستثمارات الخضراء)، حيث أضافت المؤسسات المالية الدولية شرطا أساسيا جديدا للمشاريع من أجل تمويلها والمتمثل في مدى اهتمامها بالبيئة وعملها بالتكنولوجيات النظيفة وإنتاجها لمنتجات صديقة ،أو محبة للبيئة[1].

وتعد الجزائر واحدة من بين الدول المهتمة بالبيئة والمحيط، لذا فقد اهتمت بالجوانب المالية لسياستها الحمائية للبيئة وذلك من خلال اعتماد نظام تمويل وتكريس صرح مؤسساتي له يختص بتمويل المشاريع البيئية.حيث تمثل المشاريع البيئية أهم أنواع الاستثمارات الخضراء، الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة على الصعيدين المحلي و الدولي، و سنحاول في البداية التعرف على مفهوم المشاريع البيئية ، و علاقته بتحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الأول: مفهوم المشاريع البيئية [2]:

إن بروز مفهوم التنمية المستدامة في مؤتمر ريودي جانيرو بالبرازيل عام 1992، أعطى صورة جديدة للتنمية، و الابتعاد عن الطرق التقليدية المعهودة للتنمية، حيث أصبحت التنمية تبنى على فكرة تهيئة المتطلبات الأساسية و المشروعة للجيل الحاضر دون أن يكون هناك إخلال بالمحيط الحيوي، على أن يهيئ للأجيال القادمة متطلباتهم، و شملت الاستدامة كل ما له علاقة بالتنمية كالمنتجات، و تقنيات أخرى كالمحاسبة، بالإضافة إلى المشاريع بظهور مفهوم المشروع المستدام بيئيا، و الذي يعرف على أنه " المشروع الذي يهدف إلى حماية البيئة من خلال التركيز على النظم الإيكولوجية و الاجتماعية التي يعتمد عليها للحصول على موارده " [3].

---

[1]) فروحات حدة، **"استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة"**، - دراسة حالة الجزائر- مجلة الباحث، عدد 07 /2009-2010 ، جامعة ورقلة.ص 09.

[2]) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 أوت - 4 سبتمبر 2002.ص 25.

[3]) سوسن عثمان عبد اللطيف ،**"دراسات في التنمية المحلية ، الريفية و الحضرية و المستحدثة والصحراوية"** ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة ، القاهرة ، 1979. ص 69.

كما تعرف المشاريع البيئية على أنها " تلك الاستثمارات الإنتاجية أو الخدمية المرتبطة بالبيئة، و التي تهدف إلى توفير منتجات نظيفة (المنتجات الخضراء) التي لا تضر بها، كما تشمل المشاريع الوقائية لتجنب حدوث تلوث بالبيئة، أو تدهور أو نضوب في مواردها، أو تلك الاستثمارات التي تهدف إلى التخلص من ملوثاتها، أو في معالجة مشاكل نضوبها، سواء كان ذلك يتعلق بالبيئة داخل المنزل، أو بالبيئة المهنية، أو البيئة الخارجية إجمالا "[1].

و يمكن تصنيف المشاريع البيئية إلى المجموعات التالية:

- **مشاريع كوارث أو طوارئ** : و تقام من أجل التخلص من مشاكل بيئية طارئة أو غير منتشرة في المجتمع كله.
- **استثمارات لتنظيف البيئة المهنية أو المنزلية الخارجية** : مثل إنتاج مرشحات و أجهزة تنقية الهواء الداخلي من الملوثات الغازية و الغبارية وغيرها.
- **استثمارات بيئية أمنية :** مثل إنشاء حواجز قوية لمواجهة الفيضانات و للوقاية من تاكل الشواطئ و إقامة مشاريع لإزالة الألغام.
- **تشييد و بناء بيئي :** و يتطبيعية الم التركيز فيه على استقطاب أكبر قدر ممن من المنافع الطبيعية المجانية (مثل ضوء الشمس، و الهواء الطبيعي)، و تجنب أكبر قدر ممكن من التلوث البيئي داخل الأبنية المشيدة.
- **مشروعات المدن الجديدة :** و هي أيضا ذات أهمية بالغة لأنها تهدف إلى إقامة مجتمعات بمواصفات بيئية صحية.
- **استثمارات المخلفات و النفايات** : و تعتبر هذه المشاريع من أفضل الاستثمارات البيئية من منظور العائد و التكلفة.

و قد أظهرت بعض الدراسات أن هناك أسبابا تجعل من المشروع أكثر استدامة و هي كالتالي:

أ - دخول عملاء و توفير أسواق جديدة، و ذلك من خلال التحسينات البيئية و الفوائد الاقتصادية.
ب -تقليل المخاطر من خلال الاندماج و التداخل مع الجهات المهتمة بالمؤسسة.
ج - بناء السمعة عن طريق الكفاءة البيئية.
د - تطوير رأس المال البشري من خلال الإدارة الجيدة للموارد البشرية.

[1]) سوسن عثمان عبد اللطيف، **"دراسات في التنمية المحلية ، الريفية و الحضرية و المستحدثة والصحراوية"**، مرجع سابق الذكر، ص 73.

و لقد قام البنك العالمي بتصنيف المشاريع البيئية إلى عدة فئات هي كالتالي:

- **الفئة أ :** و تشمل المشروعات ذات التأثير المباشر على البيئة و على نطاق واسع مثل مشروعات السدود، و خزانات المياه، و تعديل مسار الأنهار و محطات الطاقة النووية، و الموانئ الضخمة، و الخطوط الدولية لنقل الطاقة الكهربائية..
- **الفئة ب :** و تشمل المشروعات التنموية المؤثرة على البيئة و المجتمع، مثل إنشاء محطات الطاقة، و محطات معالجة الصرف الصحي الكبيرة، و مد الطرق المحورية و إقامة المجتمعات الجديدة و المدن الصناعية، و التنمية السياحية و الصناعية بجميع أشكالها و أحجامها.
- **الفئة ج :** و تشمل مشروعات الدولة المؤثرة على المجتمع، و من ثم تؤثر على البيئة مثل مشروعات التعليم، و تنظيم الأسرة، و غيرها، ماعدا الخدمات (مياه، كهرباء، صرف صحي) ، فإنها تندرج تحت الفئة (ب).
- **الفئة د :** و تشمل المشروعات الصغيرة و المحدودة غير المؤثرة على البيئة، مثل مصائد الأسماك، تشجير الأحزمة الخضراء حول المدن و المحميات الطبيعية و المنتزهات[1].

الفرع الثاني: استراتيجيات و سياسات التمويل البيئي

تمثل سياسة التمويل البيئي تمثل سياسة التمويل البيئي أحد أهم الوسائل الفعالة في صياغة ووضع الإستراتجيات القومية الرامية إلى التعبئة وتوجيه الموارد المالية من خلال قنوات الأنشطة التنموية المطلوبة نحو الاستثمار الأخضر، وضمن هذا العنصر سنحاول التعرف على مفهوم سياسية التمويل البيئي وكذا أهم مصادره[2].

1- مفهوم سياسة التمويل البيئي : إن سياسةا لتمويل البيئي تعني " :ا لإطار ا لمنهجي لتحقيق ا لتوازن الإستراتيجي المتوسط و الطويل الأجل بين الأهداف البيئية و الخدمية في القطاعات البيئية التي تحتاج إلى استثمارات في مشروعات البنية التحتية الكبيرة و بين التمويل المتاح في المستقبل لهذه [3] القطاعات، وقد صيغ مفهوم سياسة التمويل البيئي لمعالجة بعض المشاكل حيث يتم إعداد إستراتيجية

---

[1]) فروحات حدة، **"استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة"**، - دراسة حالة الجزائر- مجلة الباحث، عدد 07 /2009-2010 ، جامعة ورقلة.**ص 11.**

[2]) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 أوت - 4 سبتمبر 2002.ص 33.

[3]) المؤتمر الدولي العاشر للمعهد العربي للتخطيط حول التوجهات الحديثة في تمويل التنمية ، بيروت. 22/23/ مارس 2011. ص 12.

التمويل على أساس تحليل احتياجات التمويل المتعلقة بالأهداف البيئية الواردة في برنامج القطاع و مقارنة هذه الاحتياجات بموارد التمويل المتاحة.

2- مصادر التمويل البيئي للمشاريع[1]

أ- مصادر التمويل المحلي للمشاريع البيئية: ويقصد بمصادر التمويل المحلي للمشاريع البيئية تلك التشكيلة التي تتضمن مجموعة من المصادر التي حصلت منها الاقتصاديات الوطنية على أموالها بهدف استخدامها لأغراض التنمية المستدامة وحماية البيئة، و يمكن تقسيمها إلى المجموعات التالية:

1 - **التمويل بالمستفيدين من الخدمة :** ويتم ذلك من خلال دفع الرسوم مقابل الحصول على الخدمة أو قيام المستفيدين من الخدمة بالتمويل الذاتي، حيث تعد الرسوم واحدة من موارد التمويل لضمان استمرار خدمة إدارة مخلفات معينة مثل جمع المخلفات وإدارتها، ويقصد بالتمويل الذاتي للمستفيدين من الخدمة قيام الجهات المنتجة للمخلفات)مثل الشركات الصناعية الكبرى (بالاستثمار في شراء وإدارة نظم إعادة التدوير منشآت المعالجة الخاصة بهم ...

كما أن الإطار القانوني والمؤسساتي الذي يحكم نظم دفع رسوم المستفيدين في الدولة يلعب دورا هاما في تحديد مستوى التمويل المتاح و من ثم يحدد الأهداف التمويلية التي يمكن تحقيقها، وهناك أمثلة للمناهج المختلفة التي تنتهجها بعض الدول في تحصيل رسوم ثابتة من المستفيدين من خدمة معينة بينما تحدد رسوم نفس الخدمة في دول أخرى وفقا لمدى الاستفادة من الخدمة.

2 - **الميزانية العامة :** يمكن أن يتوفر التمويل من الميزانية العامة على مستويات حكومية مختلفة مثل المستوى الحكومي، أو الإقليمي، أو على مستوى البلديات وفقا لكل دولة وتتيح الميزانية العامة ثلاثة أنواع من التمويل تتمثل في :

- تمويل تكاليف التشغيل لإدارة النظام الإداري (الوزارات ....الخ).
- دعم تشغيل وصيانة نظم الخدمات المتاحة للجمهور.
- تمويل الاستثمار الذي عادة ما يتوفر في أطر الإجراءات الخاصة بتخطيط الاستثمار العام و يندرج في خطط الاستثمار العام أو أية خطط مماثلة .و عادة ما تتوفر عملية التمويل في شكل منح من الميزانية العامة السنوية، و بذلك يكون دافعو الضرائب هم المورد الحقيقي لهذا النوع من التمويل، ولما كانت الأموال المتاحة في الميزانية العامة محدودة بشكل عام في الدول النامية والتي تمر بفترة انتقالية، لذا تتنافس الاهتمامات البيئية مع الموضوعات ذات الاهتمامات الأخرى مثل الرعاية الصحية و توفير المياه و البنية التحتية..

---

[1]) فروحات حدة، **"استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة"**،مرجع سابق الذكر.**ص 15.**

3 - صناديق حماية البيئة : قامت بعض الدول بإنشاء صناديق لحماية البيئة و تعد هذه الصناديق موارد تمويل عام خارج إطار الميزانية العامة، والتي توفر التمويل بشكل أساسي في شكل منح أو قروض وتعتبر صناديق حماية البيئة مورد التمويل العام الوحيد الذي يعتمد على إجراءات تقديم الطلبات الرسمية المنفصلة لكل مشروع على حدى وعادة ما يتم توفير التمويل على أساس أولويات عامة محددة وعلى أساس مستوى جودة طلب التمويل.

4- البنوك و مؤسسات الإقراض المحلية : يمكن أن تقوم هذه الموارد التمويلية بالاستثمار في مشروعات البنية التحتية وفقا للجدوى المالية للمشروع المعروض، لذلك يجب أن تكون الرسوم المحصلة من المستفيدين من خدمة المشروع - إذا ما أضيفت إلى الدعم من الميزانية العامة إن توفر -كافية لضمان عائد مالي معقول على الاستثمار، وقد تكون رؤوس أموال القروض قليلة أو مكلفة نسبيا نتيجة لضعف ائتمانية دولة معينة لأن البنوك المحلية عادة ما تحصل على جزء من رأس مالها من أسواق رؤوس الأموال العالمية، لذا قد تحصل على رؤوس الأموال هذه بمعدلات فائدة مرتفعة و لكن هناك بنوك لديها إمكانية أفضل في الحصول على شروط ائتمانية من بنوك التنمية الدولية[1].

ب- مصادر التمويل الدولي للمشاريع البيئية:

يمكن تقسيم موارد التمويل الدولي إلى المجموعات الأساسية وفقا لموارد رؤوس الأموال المختلفة وأنواع التمويل المتعددة المتاحة:

1 -**بنوك التنمية الدولية :** تعمل بنوك التنمية من حيث المبدأ بطريقة تشبه طريقة عمل البنوك التجارية فهي تحصل على رؤوس أموالها من أسواق رؤوس الأموال العالمية، و لكن تقوم عدد من الدول بإنشائها والمساهمة في رأس مالها و هذا هو الاختلاف الوحيد.

و يمكن في هذه الحالة أن تحصل هذه البنوك على رؤوس أموال دولية بشروط ميسرة وبذلك تقدم نفس هذه الشروط للدول التي لا تتمتع بالملاءة(القدرة على الاقتراض)، و التي لا تمكن هذه الدول عادة أن تقترض رؤوس أموال بنفس هذه الشروط، وإذا ما تم مقارنتها بالبنوك التجارية فان بنوك التنمية تتطلب إجراءات أكبر للحصول على الموافقة على القرض، مما يترتب علية ارتفاع تكاليف المعاملات المالية على قروضها عن تكاليف المعاملات المالية الخاصة بالقروض التجارية .وتتوقف إمكانية الحصول على هذا النوع من التمويل إلى درجة كبيرة على القدرة على خلق خطة قومية للموضوع المطروح، ومن أهم بنوك التنمية الدولية نذكر ما يلي:

[1]) بيان مجموعة الأربعة و العشرين الدولية المعنية بالشؤون النقدية و التنمية الدولية،07 أكتوبر، 2010 ، متوفر على الموقع: http/www.worldfiancial/devp.org تم تصفح الموقع يوم 2011/05/31.ص 55.

أ - <u>البنك الدولي للإنشاء والتعمير: (IBRD)</u> :يعتبر البنك الدولي للإنشاء والتعمير أقدم المؤسسات في مجموعة البنك الدولي وأكبرها**:** تم إنشاؤها سنة 1945 ، وهو بنك تملكه حكومات 183 بلدا ، كما أنه لا يقدم القروض إلا للمقترضين المتمتعين بالأهلية الائتمانية، ولا يقدم المساعدة إلا للمشروعات التي يحتمل أن تحقق عائدا حقيقيا ، ويعتبر البنك الدولي أول مؤسسة متعددة الأطراف من نوعه تضع سياسة حمائية للبيئة، حيث كان ذلك منذ عام 1970 ، ولقد أحرز البنك تقدما كبيرا خلال عام 1989 في إدخال الاعتبارات البيئية ضمن المسار الرئيسي لسياساته العامة وعملياته حتى أصبحت الاهتمامات البيئية سمة غالبة في عمليات البنك، وفي أنشطة تقييم البحوث والسياسات، وفي التدريب والأنشطة الإعلامية، وذلك من خلال زيادة توفر المعلومات البيئية عن مشروعات البنك وبرامجه، وقد كان أحد الأهداف الرئيسية لسياسة البنك في مجال البيئة إعداد تقارير عن قضايا البيئة في كل دولة من الدول التي تقترض من البنك، ولقد التزم البنك الدولي بالأهداف الإنمائية للألفية والتي وافقت عليها 189 دولة في قمة الألفية التي عقدتها الأمم المتحدة في عام 2002 ، وتمثل الاستدامة البيئية هدف رئيسي من ضمن الأهداف الأساسية السبعة لهذه القمة، وفي عام2001 اعتمد البنك الدولي الإستراتيجية البيئية لتوجيه أعمال البنك في المجالات البيئية، وتحدد الإستراتيجية ثلاثة أهداف عامة ألا وهي[1]:

- رفع مستوى المعيشة.
- تحسين نوعية النمو.
- حماية الموارد البيئية الإقليمية والعالمية المشتركة.

ب.<u>البنك المركزي الأمريكي للتكامل الاقتصادي</u> : أنشئ هذا البنك بهدف تشجيع التكامل و التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة في منطقة دول أمريكا الوسطى، وتحقيقا لهذه الغاية يقوم البنك بمساندة برامج القطاع العام والخاص والمشروعات التي توفر فرص العمل والإنتاج وتسهم في تحسين الإنتاجية والتنافسية، كما يسعى البنك إلى رفع مؤشرات التنمية البشرية في المنطقة، ومنذ تأسيسه في شهر مارس من عام 1999 اعتمد البنك 1763 قرضا بإجمالي مبلغ 384 52 مليون دولارا أمريكيا وقام بصرف 85 في المائة منها .

ج- <u>بنك الاستثمار الأوروبي</u> [2]: يمثل هذا البنك مؤسسة التمويل التابعة للاتحاد الأوروبي ويقدم القروض لدول الاتحاد الأوروبي بهدف تمويل مشروعات رأس المال التي تتماشى مع أهداف الاتحاد الأوروبي، أما خارج الاتحاد الأوروبي يقوم بنك الاستثمار الأوروبي بتنفيذ البنود المالية لاتفاقيات أبرمت بموجب

---

[1]) فروحات حدة، **"استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة"**،مرجع سابق الذكر. **ص22.**

[2]) فروحات حدة،**" استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة"**، مرجع سابق الذكر. ص23.

سياسات الاتحاد الأوروبي لدعم التنمية و التعاون، ويوجه بنك الاستثمار الأوروبي أنشطة إقراضه لخمس أولويات عمل تشمل حماية البيئة وتحسين مستوى نوعية الحياة، و يعمد البنك إلى تقديم ما بين ثلث إلى ربع القروض المستقلة للمشروعات التي تحمي البيئة وتعمل على تحسينها داخل إطار دول الاتحاد الأوروبي وتطبق نسبة مماثلة على الدول المرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي، وتتلخص الأهداف البيئية لبنك الاستثمار الأوروبي فيما يلي:

- الحفاظ على البيئة وحمايتها والرفع من جودتها.
- العمل على حماية صحة الإنسان.
- ضمان حسن استغلال الموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها.
- تشجيع تطبيق إجراءات على المستوى الدولي للتعامل مع المشكلات البيئية الإقليمية أو العالمية .وفي عام2001 وصلت نسبة إقراض بنك الاستثمار الأوروبي للمشروعات التي تسعى للحفاظ على البيئة و تحسين نوعية الحياة داخل وخارج الاتحاد إلى 9مليار يورو، وقد قدر تمويل مشروعات المخلفات الصلبة والخطرة بحوالي 561.7 مليون يورو قدمت معظمها لمشروعات داخل الاتحاد الأوروبي،بهدف حماية البيئة وتحسين نوعية الحياة لهذه الدول، إضافة إلى ذلك خصص بنك الاستثمار الأوروبي حوالي 580مليون يورو لتمويل مشروعات البيئة في دول الشراكة الأوروبية المتوسطية، ويشارك بنك الاستثمار الأوروبي في برنامج**METAP** المساعدة الفنية البيئية لدول البحر المتوسط ."

د -<u>البنك الآسيوي للتنمية</u> : يعد البنك الآسيوي للتنمية مؤسسة إقراض للدول النامية في منطقة آسيا، تتضمن الأهداف العامة للبنك الآسيوي للتنمية الحد من الفقر والتركيز على تشجيع الأنشطة التي تساعد الفقراء و تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية وتطبيق نظم الحوكمة السليمة، وتقر إستراتيجية البنك للحد من الفقر أن عنصر الاستدامة البيئية هي من أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي لصالح الفقراء بل ولكافة المجهودات الخاصة بالحد من الفقر، كما أن عنصر التنمية المستدامة للبيئة أصبح من أحد الموضوعات الهامة التي تعتبر قاسما مشتركا يتكرر في الإطار الإستراتيجي طويل الأجل للبنك للأعوام ما بين2001 و 2015 ،حيث يتبنى البنك سياسة بيئية منصوص عليها في ورقة السياسات التي صدرت في عام 2002 و تنبثق هذه السياسة البيئية من إستراتيجية البنك للحد من الفقر والإطار الاستراتيجي طويل الأجل للبنك، وقد وصل إجمالي القروض التي تمت الموافقة عليها في عام 2002 إلى 5.6 مليار دولارا أمريكيا ولقد خصص البنك 4.5 في المائة منها أو ما يساوي 250 مليون دولارا أمريكيا لمشروعات حماية البيئة .أما في خطة 2003 وصلت حصة مشروعات حماية البيئة إلى 8 في المائة من إجمالي ميزانية الإقراض . كما أن البنك الآسيوي للتنمية عضو في مرفق البيئة العالمية وتتيح السياسة التي تبناها المرفق عام 1999 بشأن فتح

مجالات أوسع للبنوك الإقليمية للتنمية للبنك أن يدمج موارده المخصصة للتنمية المستدامة على مستوى الدولة مع موارد مرفق البيئة العالمية المخصصة للمنح والتي تستهدف التعامل مع القضايا البيئية العالمية.

2 -**الصناديق الدولية للتنمية :** تضم صناديق التنمية الدولية مؤسسات الإقراض التي تقدم القروض بشروط ميسرة بدون فائدة أو بسعر فائدة منخفض ،وتقوم عدد من الدول بإنشاء صناديق التنمية وتصبح أعضاء في هذه الصناديق و تقدم لها المنح و التبرعات التي تعد المورد الأساسي لرأس مالها وغالبا ما تقوم بنوك التنمية بإدارة هذه الصناديق أو تكون لها علاقة وثيقة بها .وتضم صناديق التنمية الدولية مؤسسات مثل : جمعية التنمية الدولية صندوق البيئة العالمي.

أ .**جمعية التنمية الدولية :** تعتبر جمعية التنمية الدولية المنفذ الذي يقدم من خلاله البنك الدولي القروض الامتيازية حيث تمنح القروض طويلة الأجل بسعر فائدة معدوم لأفقر الدول النامية وتمثل المنح و الإعتمادات التي تقدمها جمعية التنمية الدولية ربع المساعدات المالية التي يمنحها البنك الدولي، وتقوم جمعية التنمية الدولية في المتوسط بإقراض ما بين 6 و 7 مليار دولار سنويا لتمويل مختلف أنواع مشروعات التنمية خاصة تلك التي تركز على الاحتياجات الأساسية للشعوب من خدمات صحية أساسية، مياه نظيفة، صرف صحي، و تعليم ابتدائي، وفي عام 2002 وصلت نسبة مشروعات التنمية الحضرية والبيئية و إدارة الموارد الطبيعية التي وافقت على تمويلها جمعية التنمية الدولية إلى 10 في المائة من إجمالي قيمة القروض المقدمة أو ما يساوي 0.83 مليار دولارا أمريكيا ،وقد التزم كلا من البنك الدولي وجمعية التنمية الدولية التابعة له بالأهداف الإنمائية الألفية والتي وافقت عليها 189 دولة في قمة الألفية التي عقدتها الأمم المتحدة و كان ضمان استدامة البيئة ضمن الأهداف السبع التي أقرتها القمة و التي وافقت عليها الجمعية.

ب- صندوق البيئة العالمي : (FEM) : حيث تم إنشاء هذا الصندوق سنة 1990 ويعتبر صندوق البيئة العالمي أحد أهم المحركات الأساسية المخصصة لتنفيذ الاتفاقيات الدولية والمتعددة الأطراف للبيئة وتمويل الأعمال التي تتصدى لأربع تهديدات حرجة للبيئة العالمية والمتمثلة في مايلي [1]:

- التنوع البيولوجي.
- تقليل المخاطر المرتبطة بتغيرات المناخ.
- مكافحة تلوث المياه وتدهور التربة.
- إلغاء الملوثات العضوية الثابتة.

[1]) المؤتمر الدولي العاشر للمعهد العربي للتخطيط حول التوجهات الحديثة في تمويل التنمية ، بيروت. 22/23/ مارس 2011.ص 17.

3 -**الجهات المتعددة الأطراف المقدمة للمنح :** تتضمن هذه الجهات منظمات الأمم المتحدة التي تقدم المنح، ويمكن ذكر أهم هذه المنظمات التي تقدم الدعم للأعمال المرتبطة بحماية البيئة وإدارة المخلفات كما يلي:

- **الإتحاد الأوروبي :** ويشمل ما يلي :
  - برنامج مساعدة المجتمع للتعمير والتنمية والاستقرار.
  - أداة تنفيذ السياسات الهيكلية في الفترة ما قبل الانضمام للاتحاد الأوروبي **(ICPA)** .
  - برنامج ميدا [1]**MEDA**.
- **منظمة الأمم المتحدة (ONU) :** ويشمل ما يلي:
  - البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة.
  - برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

4- المنظمات الحكومية الدولية : تحصل المنظمات الحكومية الدولية على أموال من رسوم العضوية وإسهامات الأشخاص. والعطايا والوصايا والتبرعات من الشركات والحكومة و وكالات المعونة، وتعتمد الجمعيات الحكومية بدرجة كبيرة على موارد التمويل سالفة الذكر و يكون في حوزتها كمية قليلة من الأموال يمكن أن تطلق عليها أموالها الخاصة، ومع ذلك فيمكن أن تلعب دورا هاما في تقديم الدعم للمنظمات الحكومية الوطنية وخصوصا فيما يخص المشروعات التي تركز على حماية البيئة ونشر الوعي والتعليم البيئي، بالإضافة إلى الأعمال محدودة النطاق الخاصة بالمجتمعات المحلية.

الفرع الثالث: و اقع ا لتمويل ا لبيئي في الجزائر[2]

عملت الجزائر على توفير مصادر تمويل مختلفة ترمي إلى حماية البيئة يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين هما:

1- مصادر التمويل المحلى للمشاريع البيئية : تم تقسيم مصادر تمويل المشاريع البيئية في الجزائر إلى ستة مصادر تمويل، تسمح بإعداد نظام تمويل مطابق لمبدأ الملوث الدافع القائل" : من يلوث يدفع"، ولقد كانت الحصيلة المالية للهيئة المكلفة بالبيئة، تتوزع في نهاية سنة 1996 على النحو التالي:

- ميزانية التسيير 128 مليون دينار.
- ميزانية التجهيز 119 مليون دينار بمعدل استهلاك قدره 20 في المائة.

[1]) المؤتمر الدولي العاشر للمعهد العربي للتخطيط حول التوجهات الحديثة في تمويل التنمية ، بيروت. 22/23/ مارس 2011. ص 19.

[2]) نشرة صندوق النقد الدولي حول الجزائر، نشرة الصندوق الإلكترونية، 26 جانفي 2011، متوفر على الرابط: http/www.fmi.org/new تم تصفح الموقع يوم 2011/05/31. ص 15.

كما شرعت الحكومة في إنجاز خطة عمل في برنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة الثلاثية 20042001 ،حيث يرمي مخطط الأعمال هذا إلى تنفيذ أعمال جوهرية لوضع أسس ديناميكية إيكولوجية من جهة وتعزيز برنامج الحكومة بدعم الإنعاش الاقتصادي.

وتبلغ الكلفة التقديرية للأعمال في مجملها قرابة 970 مليون دولار أمريكي على مدى ثلاث سنوات) حوالي 320 مليون دولار في السنة(، وهذا المبلغ يشمل 50 مليون دولار أمريكي في مجال الاستثمارات، ويناسب سنويا ما مقداره 0.69 في المائة من إجمالي الناتج المحلي لسنة 1998 مع عدم احتساب بعض الأعمال والنفقات المؤسساتية الجارية، لذلك فان حماية البيئة في بلادنا تحتل مكانة هامة في شبكة الاستثمارات من ميزانية الدولة، هذه الاستثمارات التي نجدها تمس مجالات بيئية متنوعة نذكر منها:

- شبكات المياه :09 مليار دج.
- حماية المناطق السهبية والأحواض: 8.2 مليار دج.
- معالجة النفايات: 5.5مليار دج.
- مكافحة التلوث: 03 مليارد ج.
- تهيئة الإقليم: 1.7 مليار دج.
- التنوع البيولوجي: 1.2مليار دج.

وتبعا لمسار الإصلاح الجبائي الأخضر الذي اعتمدته الجزائر، فقد تم إقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية كمحاولة لوضع حد لمختلف أنواع التلوث، وخاصة تلوث الهواء والماء، مع الإشارة إلى أنه تم إدخال أول ضريبة بيئية من خلال قانون المالية لسنة1992، حيث تم فرض الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة أو الخطرة (TAPD)، إلا أن تجسيد الجباية البيئية كأداة اقتصادية لم يتم إلا من خلال السنوات القليلة الماضية، حيث تم استحداث عدة ترتيبات جبائية من خلال قوانين المالية للسنوات 2000،2002،2003

وفيما يلي أهم أنواع هذه الرسوم:

أ-.**الرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة:** وتتمثل في:

- رسم إخلاء النفايات العائلية:**(TEOM)** : وتتراوح قيمة الرسم الخاص بالنفايات المترلية بين 640 دج و 1000 دج/سنويا ./ للعائلة.

- رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات المتعلقة بالنشاطات الطبية : ويقدر مبلغ الرسم حسب قانون المالية لسنة 2002 ب : 24 000 دج /طن.

-الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة : ويقدر مبلغ الرسم حسب قانون المالية لسنة 2002 ب500 10 : دج/طن، ويمنح المستغل مهلة تقدر بثلاث سنوات ابتداء من تاريخ إقرار الرسم لإنجاز التجهيزات الكفيلة بالتخلص من النفايات.

- الرسم على الأكياس البلاستيكية، و تم إدخال هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة2004 ، و يشتمل وعاؤه جميع الأكياس البلاستيكية سواء المنتجة محليا أو المستوردة، ويقدر مبلغ الرسم ب 10.5 : دج/كغ، ويوجه ناتج الرسم إلى الصندوق الوطني للبيئة ومكافحة التلوث.

ب.<u>الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطرة على البيئة:(TAPD)</u> : ويخضع لهذا الرسم المؤسسات المصنفة التي ينجم عن نشاطها الاستغلالي أخطار ومساوئ قد تكون لها أثار سلبية على الصحة العمومية، النظافة والأمن والفلاحة، حماية الطبيعة والبيئة، المحافظة على الآثار والمعالم وكذلك المناطق السياحية، وقد تم إعادة تقدير قيمة مبلغ هذا الرسم ضمن قانون المالية لسنة 2000 ، حيث قدر ب 9000 : دج بالنسبة للمنشآت المصنفة ضمن الأنشطة الخاضعة للتصريح و 000 20 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة ضمن الأنشطة الخاضعة لرخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي، و 000 120 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة ضمن الأنشطة الخاضعة لرخصة وزارة تهيئة الإقليم والبيئة.

ج. <u>الرسم الخاص بالانبعاثات السائلة الصناعية</u> [1]: تم إدخال هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2003، حيث تم إنشاء الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية ويحسب بنفس طريقة حساب الرسم التكميلي على التلوث الجوي وتخصيص نسبة 30 في المائة من مبلغ هذا الرسم لصالح البلديات.

د -<u>إتاوة المحافظة على جودة المياه</u> : جاء بها قانون المالية لسنة 1993 ، وهي إتاوة تجبى لحساب الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية وتحصل لدى مؤسسات إنتاج المياه وتوزيعها(بلدية، ولائية و جهوية)، وبصفة عامة لدى المؤسسات العامة والخاصة التي تملك وتستغل آبار أو تنقيبات، وتوجه هذه الأتاوى لضمان مشاركة المؤسسات المذكورة في برامج حماية جودة المياه والحفاظ عليها.

و لتحصيلها تم تحديد المعدلات التالية:

- 4 في المائة من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو الصناعية أو الفلاحية بالنسبة لولايات الشمال.
- 2 في المائة من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو الصناعية أو الفلاحية بالنسبة لولايات الجنوب الآتية : ورقلة، الأغواط، غرداية، الوادي، تندوف، بشار، اليزي، تامنغاست، ادرار وبسكرة.

كما اهتمت الحكومة الجزائرية في إطار تمويل المشاريع البيئية بإنشاء المؤسسات والصناديق التالية:

[1]) فروحات حدة، **"استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة"**، مرجع سابق الذكر . ص 24.

أ-.الصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم : (FNAT) :والذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1995 ،وهو موجه لمنح علاوات لتهيئة الإقليم ومساعدات لتصنيف الأنشطة والتي تتعلق ب :

- إنشاء مؤسسات عامة تتكون من عشرة عمال دائمين على الأقل في مناطق الترقية في المجالات المرتبطة بالأنشطة الإنتاجية.

- إنشاء مؤسسات عامة تتكون من خمسة عمال دائمين على الأقل في نفس المناطق وفي مجالات الخدمات من النوع السامي (تقنيات جديدة للاتصال.)

أما علاوات تهيئة الإقليم فتتعلق ب:

- الدراسات والبحوث المنجزة من طرف معاهد البحوث أو مكاتب الدراسات المتعلقة بمجال تهيئة الإقليم والبيئة.

- مشاريع وعمليات إعادة الهيكلة للأنسجة العمرانية خصوصا في المناطق الساحلية.

- المشاريع الاقتصادية التي تستعمل التكنولوجيات النظيفة.

ب-.صندوق التجهيز وتهيئة الإقليم : (CEAT) : ويمثل الصندوق أداة جديدة تم إنشاؤه من أجل إنجاز وتطبيق البرامج ونشاطات الدعم المتعلقة بالسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم والبيئة، خصوصا التنمية الجهوية المتوازنة، من خلال المساعدة على تمويل الهياكل القاعدية الكبرى، وتموين الجمعيات المحلية والأعوان الاقتصادية ومختلف المساعدات الضرورية في إطار هذه الأنشطة.

ج-.الصندوق الوطني لحماية الشواطئ والمناطق الساحلية : (FNPLZC) :تم إنشاؤه بموجب قانون المالية لسنة 2003 من أجل تمويل العمليات الآتية[1]:

1. الدراسات والبحوث المختصة بحماية الشواطئ والمناطق الساحلية.
2. تمويل الدراسات والخبرات الأولية في رد الاعتبار للمناظر الطبيعية.
3. تمويل أنشطة مكافحة التلوث لحماية وتحسين الشواطئ والمناطق الساحلية.
4. المساهمة في النفقات المتعلقة بالتدخل الاستعجالي في حالة التلوث البحري المفاجئ.

د-.صندوق مكافحة التصحر وتنمية المناطق الرعوية و السهبية : (FLDDPS) :تم إنشاؤه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2002 ، وقد خصص له مبلغ مالي أولي قدر ب 500 مليون دج، وهو تابع لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وتتمثل أهم الأنشطة التي سيقوم بتدعيمها وتمويلها تلك المتعلقة ب

- مكافحة التصحر وصيانة وتنمية الأراضي.

---

[1]) أحمد شريفي ، **"تجربة التنمية المحلية في الجزائر"**، مجلة علوم انسانية WWW.ULUM.NL السنة السادسة: العدد 40: شتاء 2009 - th Year: Issue 40 Winter6، كلية الاقتصاد- جامعة دمشق،ص 32.

- تطوير إنتاج الحيوانات في الأوساط السهبية.
- تقويم إنتاج الدواجن.
- حماية مدا خيل مربي المواشي وصيانة المناطق الرعوية.

2- <u>مصادر التمويل الدولي للمشاريع البيئية</u> : إن ارتفاع تكاليف تمويل مشاريع حماية البيئة استدعى ضرورة البحث عن مصادر للتمويل البيئي الخارجي، وهذا بالفعل ما حدث، حيث انعقد مؤتمر دولي حول انطلاق تنفيذ المخطط الوطني للأنشطة البيئية والتنمية المستدامة (PNAE-DD) بفندق الأوراسي بالجزائر العاصمة يومي 17 و 18 جوان 2002 شارك فيه العديد من البنوك والصناديق الدولية من بينها:

- صندوق البيئة العالمي **FEM.**
- الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية **FADES**.
- الصندوق السعودي للتنمية **FSD**.
- صندوق النقد العربي **FMA**.
- الصندوق العالمي للتنمية الفلاحية **FIDA**.
- البنك الدولي.
- البنك الأوربي للاستثمار **BEI**.
- البنك الإفريقي للتنمية **BAD**.
- البنك الإسلامي للتنمية **BID**.

ولقد خصص البنك الأوربي للاستثمار BEI 34 في المائة من تمويلاته في حوض البحر الأبيض المتوسط سنة 2001 لمشاريع متعلقة بحماية البيئة، إضافة إلى مجموع القروض التي منحها البنك الأوروبي للجزائر في سنة 1997 والتي قدرت ب: 733مليون أورو، مقابل 869 مليون أورو لتونس و 977 مليون أورو للمغرب[1].

أما فيما يتعلق بالصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،(**FADES**)، فقد أكد ممثله أن هيئته تعير اهتماما متزايدا لكل المشاريع الرامية لحماية البيئة، من خلال دعم كل الأنشطة ذات الانعكاس الإيجابي على البيئة ومنح 5.1 مليار دولار للجزائر لتمويل عدة إنجازات، وكذلك إيطاليا قد قدمت مساعدة تقدر ب7 : ملايين أورو للجزائر لتمويل أربع مشاريع بيئية، كما اقترحت بلدان مانحة معروفة ببيئتها الصحية منها النمسا وسويسرا والسويد، جعل الجزائر تستفيد من سلسلة من الحلول التكنولوجية العالية في مجال التلوث، أما البنك الإسلامي للتنمية (**BID**)، فقد منح الجزائر قرضا بمبلغ

[1]) أحمد شريفي ، **"تجربة التنمية المحلية في الجزائر"**، مرجع سابق الذكر. **ص 34.**

32.07مليون دولار للمساهمة في تمويل مشروع الري"بواحات واد ريغ "بتقرت، وجاء في بيان للبنك بأن هذا القرض سيسمح بتمويل أشغال حفر الآبار العميقة وشبكة الري والصرف وشراء المعدات اللازمة لانجاز هذا المشروع وتركيبها.

وتجدر الإشارة إلى أن حجم التمويلات التي منحها البنك الإسلامي للتنمية للجزائر منذ إنشائه عام 1975قدر ب: 2.2مليار دولار منها 1.7 مليار دولار خصصت لتمويل عمليات تجارية فيما وجه الباقي لمشروعات تنمية .بينما قام **البنك الدولي** بتمويل المشاريع التالية[1]:

- مراقبة التلوث الصناعي : (CPI) نظرا لمشاكل الصحة العامة التي لوحظت في ولاية عنابة، قررت السلطات الجزائرية ابتداء من سنة 1995 وبدعم من البنك الدولي، تركيز جهودها من أجل تخفيض التلوث في هذه المنطقة، وذلك من خلال إنشاء مشروع "مراقبة التلوث الصناعي"، واستفادت الجزائر بذلك من قرض بمبلغ 78 مليون دولار أمريكي من البنك الدولي ، وقد تم ذلك بموجب الاتفاق الذي تم المصادقة عليه في مجلس الحكومة بتاريخ / 09/ 11/ 1996 ، و وضع حيز التنفيذ في جوان 1997 و تم توزيعه كما يلي:

- المؤسسة الوطنية للأسمدة : ASMIDAL: 35 مليون دولار أمريكي.

- المؤسسة الوطنية للحديد والصلب : ENSIDAR: 32,5 مليون دولار أمريكي.

-وزارة تهيئة الإقليم والبيئة : MATE : 10,5 مليون دولار أمريكي

ويشتمل هذا المشروع على عنصرين أساسين:

العنصر الأول : وهو خاص بالدعم المؤسساتي والقانوني.

العنصر الثاني: فيتعلق بالاستثمار الهادف إلى توفير التجهيزات الخاصة بمكافحة التلوث داخل مجمع إنتاج الأسمدة الفوسفاتية و النتروجينية، ومجمع الصناعات الحديدية بعنابة .وقد تم الانتهاء من هذا المشروع في شهر جانفي 2005 ، وسجل العديد من النتائج:

- بالنسبة للإطار المؤسساتي والقانوني في مجال تسيير البيئة : فقد تم تحسينه بفضل تطبيق مشروع مترابط خاص بالتكوين والتوعية، و اكتساب واستعمال وسائل لقياس التلوث عن طريق معدات مخبرية خاصة بالبيئة، وشبكة قياس نوعية الهواء في كل من الجزائر العاصمة و عنابة، بالإضافة إلى سلسلة من الأعمال التحليلية التي ساهمت في إعداد النصوص القانونية التي تم تبنيها.

- أما بالنسبة لعنصر الاستثمار : فالنتائج المباشرة التي تم تسجيلها بعد النشاطات التي جرت داخل مؤسسة أسميدال، فقد أدت إلى تخفيض ملموس لانبعاث أكسيد الكبريت، وأكسيد النيتروجين والجزيئات المختلفة في الجو، محسنة بذلك نوعية الهواء في ولاية عنابة، وبالتالي تحسن في الصحة العامة .وبعد

[1]) حاكمي بوحفص، **"الإصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة وهران الجزائر، العدد السابع. ص 20.

الانتهاء من المشروع قامت وحدة مراقبة العمليات التابعة للبنك الدولي بتقييم مستقل للمشروع، حيث توصلت إلى أن هذا الأخير قد حقق الأهداف التي حددت له بصفة مرضية.

بالإضافة إلى ما سبق فقد قام البنك الدولي بتمويل الدراسات والبرامج التالية:

- دراسة البرنامج الوطني للأعمال البيئية 000 600 : دولار أمريكي.
- دراسة المخططات والتي كلفت ما يقارب المليون دولار، وتتعلق بما يلي:
- مخطط نموذجي للتسيير المتكامل للمياه.
-الجدوى من إعادة تموين الطبقة المائية بمستغانم.
-الجدوى من المعالجة الواسعة عن طريق إنشاء أحواض لتطهير المياه القدرة بالهضاب العليا.
- توريد التجهيزات والمعدات لفائدة المؤسسات العمومية للمياه الصالحة للشرب وقنوات صرف المياه وإنجاز محطات بقيمة 250 مليون دولار AL .تطهير المياه القذرة بمغنية وتلمسان و سطيف، وذلك من خلال القرض رقم2821 .
- إصلاح شبكات التزويد بمياه الشرب في عشر مدن و 22 محطة لتطهير المياه القذرة، عن طريق القرض رقم بمبلغ 110 مليون دولارAL3743 .
-التدعيم المؤسساتي لتهيئة أحواض السدود، والذي كلف مبلغ قدر بحوالي 19 مليون دولار.
-التشغيل الريفي في المناطق الواقع بالغرب الجزائري، من خلال قرض بمبلغ 89 مليون دولار في 1997.

في حين قام صندوق البيئة العالمي بتمويل ما يلي:

-**المنطقة الغربية للمتوسط** : هبة قدرها 7 ملايين دولار من بين تكلفة إجمالية بالنسبة للمنطقة قدرها 20مليون دولار أمريكي[1].

-**الحظيرة الوطنية للقالة** : هبة مقدارها 7 ملايين دولار أمريكي.

- أما برنامج الأمم المتحدة للتنمية : (**PNUD**) فقد قام بتمويل:

- تدعيم الإجراءات المؤسساتية والمخابر وتكوين ووضع نظام لجمع المعلومات ونشرها : هبة بمبلغ 000 900دولار أمريكي تكملة للكلفة الإجمالية للمشروع المقدرة ب 1,8 : مليون دولار أمريكي.
- متابعة المعاهدة العالمية حول التغيرات المناخية : هبة بمبلغ 000 300 دولار أمريكي.[2]

و الجدول رقم (12)يبين مساهمة بعض هيئات التمويل الدولية لمشاريع حماية البيئة في الجزائر.

---

[1]) فروحات حدة، **"استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة"**، مرجع سابق الذكر. ص 28.

[2]) فروحات حدة، **"استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة"**، مرجع سابق الذكر. ص 30.

من خلال استعراضنا لهذا الموضوع، يظهر جليا مدى أهمية التمويل البيئي كعنصر أساسي وفعال، إذ لا تخلو أي معادلة بيئية من هذا العنصر الهام، وهذا من أجل إنشاء استثمارات خضراء تراعي البعد البيئي كركيزة أساسية لقيامها بغية تحقيق تنمية مستدامة، الأمر الذي جعل هذا النوع من التمويل يكتسب أهمية بالغة على الصعيدين الدولي والمحلي، إلا أننا نلمس ضآلة ونقص كبير في مساهمة المؤسسات المالية الوطنية في تمويل المشاريع البيئية في بلادنا، حيث يبقى القسط الأكبر للمؤسسات المالية الدولية، لذا نستطيع القول أن التمويل البيئي في الجزائر مازال في المراحل الجنينية من التكوين، فهو لم يرق بعد إلى مستوى الدول المتقدمة بإنشاء بنوك متخصصة في تمويل المشاريع البيئية وهي ما تعرف بالمصارف الخضراء، على غرار المصرف البيئي الألماني، إلا أن وجود صناديق تختص بالتمويل البيئي في بلادنا، يدل على بداية اهتمام السلطات الوطنية بالقضايا البيئية ونمو الحس البيئي لديها، مما يحتم على المسؤولين في هذا القطاع ضرورة الاحتكاك وبشكل مستمر مع المختصين في المجال البيئي في الدول المتقدمة في هذا المجال بغية الاستفادة من خبراتهم الواسعة.

فالجزائر، ورغم التغيرات متعددة الأوجه التي عرفتها في الحقبة الأخيرة من تاريخها، ومع ذلك لم تتأثر كثيرا بالهزات الداخلية التي عرفتها منذ التسعينيات من القرن الماضي، إلا أنها تأثرت نسبيا بالتحولات العميقة التي يعيشها العالم بفعل موجة وظاهرة العولمة، وتجلى ذلك من خلال مشاكل الفقر الذي أفضى إلى الكثير من الاختلالات الاجتماعية (العنف)، وكان ذلك بسبب غير مباشر في معالجة **النتائج** وليس **الأسباب**، لذا أصبح لزاما عليها مواجهة تحديات إعادة تشكيل النسيج الاجتماعي وتطوير شعور الانتماء[1] وتسهيل الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، ومحاربة مشاكل الفقر و تدعيم قطاعات مثل الصحة،التعليم والسكن والتشغيل وغيرها، بمعنى أن الجزائر مطالبة اليوم أكثر من قبل بإدراج المتعاملين المحليين كشركاء كاملين، وحتى يتسنى لها ذلك ، يتعين أن تتبنى توجهات وسياسات اجتماعية واقتصادية محفزة للتنمية المحلية وجامعة لكل الشركاء العموميين والخواص من اجل توحيد كافة الجهود للوصول إلى التنمية المستديمة.

ثبت عمليا أن العديد من التجارب في العالم قد برهنت أن إنجاح التنمية المحلية مرهون بوجود اقتصاد وطني فعال ، ونظام حكم محلي راشد ،في حين إن المعطيات الحالية في الجزائر تبرز أن الاقتصاد الوطني يعاني من اختلالات هيكلية عميقة، وتبرز هذه الاختلالات عبر هزات تسيير المدن والقرى الجزائرية ،التي لا تزال تحكمها الدهنيات العشائرية والانتخابية الضيقة والانتهازية المفرطة مما همش التنمية، وبالتالي لم تتطور التنمية البشرية في ربوع الجزائر العميقة ،وعليه فإنه وبالنظر إلى الوضعية

[1]) فروحات حدة، **"استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة"**، مرجع سابق الذكر. ص 36.

الحالية للاقتصاد الوطني والطرق التي تسير بها الجماعات المحلية يتبادر للذهن والضمير الحي نوع من الاستقراءات الواقعية ،أكثر من التصورية أحيانا.

و إذا تطلعنا إلى مستقبل الجزائر فإنها لا تزال تواجه تحديات تتعلق بالتنمية ، يمكن تلخيصها في المجالات التالية:

- إستعادة الاستقرار الاجتماعي و السياسي، و تخفيف المقاومة للتغيير، و يعتبر نمو الدخل، و تحسين الإدارة المحلية و تقديم الخدمات العامة بصورة أفضل، و إشراك العناصر الأساسية الحاسمة (المجتمع المدني، القطاع الخاص) في بناء بيئة سياسية و اجتماعية و اقتصادية لتحقيق استدامة النمو و العمالة و الالتحام الاجتماعي، و تخفيف حدة الفقر.

و يمكن تحقيق ذلك فقط عن طريق حوار تتسع قاعدته حول أهداف التنمية الإستراتيجية و الشفافية في عملية اتخاذ القرارات، و تعميق العملية الديمقراطية، و من شأن هذا الحوار تعزيز جهود الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي الخاص الذي كان يخيفه قبلا عدم الاستقرار السياسي.

- إدارة عائدات الهيدروكربونات بمنظور بعيد المدى يشمل تخفيض تعرض الجزائر لتقلب أسعار البترول، و نظرا لأن قطاع الهيدروكربونات هو جوهر الاقتصاد الجزائري، فقد تشكل الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بدرجة كبيرة بتحركات أسعار البترول، و سوف يستمر تشكيل احتمالات النمو في المستقبل بالتطورات التي تحدث في قطاع الهيدروكربونات.
- تحسين بيئة الأعمال و تخفيض اشتراك الدولة في تقديم السلع و الخدمات، و في ظل تقليد من الإدخال المرتفع، و التحصيل التعليمي الجيد، و الموارد الوفيرة من الهيدروكربونات و الموقع الجغرافي المفيد، تملك الجزائر إمكانية كبيرة لتحقيق نمو سريع و قابل للإستدامة في القطاع غير البترولي، و ذلك من خلال توفير بيئة تساند القطاع الخاص لأنه يعتبر الدعامة الرئيسية في استراتيجية النمو المستديم و توليد العمالة.[1]

[1]) الجزائر، تونس ، المغرب: التقدم في مجال النمو، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول.ص 14.

المبحث الثاني : انعكاسات مشاريع و سياسات المؤسسات المالية الدولية على التنمية المحلية في تونس

المطلب الأول: المؤشرات التنموية في تونس

منذ أن نالت تونس استقلالها في عام 1956، و هي تتابع إستراتيجية لتحقيق تنمية عادلة - حتى في أوقات الأزمات - و سجلت تقدما ثابتا في مجال التنمية على المدى الطويل، ففي الفترة من عام 1970 إلى غاية عام 2000 ، نما متوسط دخل الفرد الحقيقي من 700 إلى 2070 دولار أمريكي، في حين انخفض حدوث الفقر من 40 إلى 10 في المائة من سكان تونس الذين بلغ عددهم 9.7 مليون نسمة في عام 2001. و قفز العمر المتوقع من 50 إلى 72 سنة، بالإضافة إلى انخفاض عدد الأطفال الذين يموتون قبل أن يبلغوا السنة الأولى من العمر من 70 إلى 21 لكل 1000 مولود حي.

كما قطع التعليم في تونس خطوات واسعة ببلوغ نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس 98 بالمائة في عام 2001.بالإضافة إلى هذا فقد تمت ملاحظة التحسن في وضع المرأة بدرجة كبيرة ، حيث تشكل المرأة اليوم ثلث قوة العمل.

و في أعقاب أزمة ميزان المدفوعات في منتصف الثمانينات ، شرعت تونس في تطبيق سلسلة من برامج تحقيق الاستقرار و التكيف الاقتصادي ، حيث استهدفت الإصلاحات كفالة إطار حكيم للاقتصاد الكلي، و تحرير الأسعار و التخلص من القيود تدريجيا ، و أهم خطوة كانت تقليص أهمية القطاع العام .

و منذ تطبيق برنامج تحقيق الاستقرار، زاد نمو الإنتاج المحلي قياسا بالنمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي من 2.8 بالمائة خلال 1982-1986 إلى 4.8 في المائة خلال الفترة 1991-2000.

و في تلك الأثناء انخفض التضخم المالي و عجز الحساب الجاري على حد سواء بدرجة كبيرة، و كانت السمة المميزة لإستراتيجية التحرير الخارجي لتونس هي التوقيع على اتفاق الارتباط مع الاتحاد الأوروبي في عام 1995 ، حيث يخلق هذا الاتفاق - و هو الأول من نوعه بين الاتحاد الأوروبي و دولة من دول البحر المتوسط - منطقة تجارة حرة بين تونس و الاتحاد الأوروبي للسلع المصنعة خلال فترة تطبيق تمتد 12 عاما.

كما تعمل تونس في السنوات القادمة وخاصة فترة المخطط الحادي عشر 2007/ 2016 وهو مخطط تقوم بتنفيذه حاليا في سنوات ملائمة من تكريس الاندماج الاقتصادي ضمن المحيط العالمي، وبالتالي تسريع نسق النمو للاستجابة لتحديات التشغيل ، و تمكنت السياسات المتخذة في حالة تونس من تحقيق نتائج ايجابية انعكست علي التنمية و خاصة خلال العشرية الأخيرة معتمدة علي الانفتاح الاقتصادي والمحافظة علي التوازنات الاقتصادية والاجتماعية واعتمدت علي معادلة مفادها السيطرة السياسية

المطلقة والنمو الاقتصادي المتواصل يساوى الاستقرار الاقتصادي وقد أعطت هذه القناعة نتائجها حتى الآن، رغم الصعوبات والتقلبات الظرفية الداخلية والخارجية.[1]

إن معالم هذا التحول اتضحت من خلال إرساء قواعد السوق والانفتاح على الخارج، و بالتالي أسست لتنوع الاقتصاد وتأهيله اعتمدا على الإصلاحات الهيكلية الواسعة والعميقة، كما أن إجراءات تنمية الاقتصاد جاءت ضمن رؤية اقتصادية اختارت الاعتماد من جديد على مجموعة من الخطط التنموية وعلي مراحل كان أخرها المخطط العاشر الذي يغطى الفترة 2006/2000 ، وقد تمكنت السياسة الاقتصادية في تونس خلال هذه الفترة من المحافظة على نسق نمو مرتفع بتجديد العناية بقطاع الفلاحة، وتحسين القدرة التنافسية وعززت دور قطاع الخدمات في مجالات تكنولوجيا الاتصال والسياحة والنقل، كما أعطت عدة حوافز لجعل تونس مركزا استراتيجيا للاستثمار، وهو يسمح لنا بالقول أن معدلات النمو المحققة خلال الخمسة والعشرين سنة الماضية عرفت طابعا متزايدا، فمن معدل 2.2 % خلال 1962 إلى 1986 انتقل النمو إلى 6.2 % سنة 2008.

و يتضح من خلال الدراسة الاتجاه نحو الارتفاع في معدل نمو الاقتصاد في تونس، وقد تحققت هذه النتائج في ظل الظروف المتسمة بتكثيف جهود الاستثمار، وتحسين مناخ الأعمال بفضل الاجرءات المتخذة التي ساهمت في تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد، رغم الظروف غير المساعدة علي المستوى الدولي (ارتفاع أسعار النفط، انتهاء العمل بالاتفاق متعدد الأطراف).

المطلب الثاني: برامج و سياسات البنك الدولي في تونس

يعتبر مشروع استثمارات قطاع البلديات، الذي تم تمويل جانب منه بقرض من البنك الدولي قيمته 75 مليون دولار أمريكي، البداية الناجحة للجهود التونسية الرامية إلى تحقيق اللامركزية من أجل تقوية البلديات وتحويلها الى هيئات محلية فعالة في تنمية و تطوير المدن. وتبرز الحكومة التونسية هذا المشروع باعتباره حافزاً ومنطلقاً لسياسة البلاد الرامية لتحقيق اللامركزية على نطاق أوسع.

حيث ظل البنك الدولي والجهات المانحة الدولية شركاء نشطين للحكومة التونسية في مجال التنمية الحضرية طوال السنوات الخمس والعشرين الماضية. وكان مشروع استثمارات قطاع البلديات الذي نفذ مشروعاً مبتكراً لتطوير المدن، إذ نقل بشكل منتظم المسؤولية عن أنشطة التنمية الحضرية إلى عاتق البلديات لأول مرة. وشارك في تمويل هذا المشروع كل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمبلغ **3.4**[1] مليون دولار أمريكي، والحكومة المركزية التونسية بمبلغ 76.1 مليون دولار أمريكي، والبلديات بمبلغ 58.4 مليون دولار أمريكي.

[1]) الجزائر، تونس ، المغرب، التقدم في مجال النمو، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، ص 17.

و قبل تنفيذ هذا المشروع، كانت البلديات التونسية البالغ عددها 257 بلدية تنفذ بشكل تقليدي الخطط المفروضة عليها من قبل الحكومة المركزية التي لديها سلطة اتخاذ القرارات وتخصيص الموارد. ومع أن التصميم الذي استخدم للمشروع كان تصميما مبتكرا بالنسبة للأوضاع التونسية المتسمة بالمركزية الشديدة، فقد كان من النوع الذي ساندته البنك الدولي لعدة سنوات في بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كالأردن والمغرب، بالإضافة إلى مناطق أخرى من العالم. وحظي هذا النهج المبتكر الذي اعتمده المشروع للتنمية الحضرية بالمساندة السياسية من أعلى المستويات في تونس، "رئيس الجمهورية ووزير التخطيط"، مما مهد السبيل لإنجازه.

وتمثلت الأهداف الرئيسية للمشروع في تقوية الهيئة شبه الحكومية المعنية بتمويل ومساندة البلديات(الصندوق)، وتحسين قدرة البلديات على تقديم الخدمات الأساسية، وتدعيم قدرات الحكومات المحلية على تعزيز التنمية الحضرية، وزيادة مواردها الذاتية.

تدعيم الصندوق التونسي: تمت إعادة إقراض أموال المشروع من خلال هيئة مركزية للتمويل، هي صندوق قروض ومساندة السلطات المحلية، وذلك من أجل تمويل الاستثمار في البنية الأساسية الحضرية الخاصة بالبلديات مثل تحسين وتطوير الأحياء التي تسكنها الأسر المنخفضة الدخل، وتحديث الشوارع والأسواق والمرافق البلدية. وكانت وزارة الداخلية هي الجهة التي تقرر سياسات وشروط الإقراض المتبعة في الصندوق قبل تنفيذ المشروع. وأثناء تنفيذه، قدمت الجهات المانحة الثنائية، شاملة فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة بالإضافة إلى البنك الدولي، التمويل اللازم لأغراض المساعدة الفنية والتدريب وتمكين الصندوق من زيادة قدراته الداخلية واستقلاليته إلى حد كبير.

وأصبح الصندوق هيئة قادرة على مساعدة البلديات في إعداد مشروعات مقترحة عالية الجودة لتنمية وتطوير البلديات تتضمن تدابير محددة لضمان استمرارية هذه المشروعات كإجراءات استرداد التكاليف[2].

وفي إطار المشروع، أضحى الصندوق أيضا جهة إدارية أكثر كفاءة، إذ انخفض إلى النصف، الوقت اللازم لتجهيز طلبات القروض التي تمنحها البلديات والموافقة عليها. وباختصار، ساعد المشروع في تحويل الصندوق من مجرد نافذة لصرف الأموال التي تمنحها الحكومة المركزية، إلى وسيط مالي فعال وهيئة إنمائية تابعة للحكومة المركزية تختص بالتعامل مع البلديات.

---

[1]) تقوية البلديات التونسية من أجل تعزيز القدرات المحلية لتنمية و تطوير المدن،البنك العالمي، إدارة تقييم العمليات، 2011، العدد 211، متوفر على الرابط: http/www.abankaldawli.org/fe/tun تم تصفح الموقع يوم 2011/05/12.

[2]) تقوية البلديات التونسية من أجل تعزيز القدرات المحلية لتنمية و تطوير المدن،البنك العالمي، نفس المصدر السابق.

اضطلعت الحكومة بدور المقترض في هذا المشروع. أي أن الصندوق أصبح المقترض الرسمي من مشروع لاحق - مما يشير إلى التطور المؤسسي للصندوق ونضجه وإنجازاته.

و لتقييم أثر استثمارات المشروع، جرى استعراض ثلاث مدن هي: القصرين، أريانة و المنستير. بشكل عام، مولت أكثر هذه الاستثمارات رواجاً عمليات لتشييد الشوارع في المدن، وتحسين مناطق سكن الأسر المنخفضة الدخل، وتطوير الأسواق البلدية، حيث تمثل هذه الأنشطة 86 في المائة من كافة استثمارات المشروع. وكان الطلب على الاستثمار في إضاءة الشوارع والصرف الصحي والميادين العامة ضعيفاً نسبياً.

-1القصرين: هي مدينة يبلغ عدد سكانها 24 ألف نسمة وقاعدتها الاقتصادية ضعيفة، وتقع في المنطقة شبه الجافة قرب الحدود الجزائرية. وقد وجدت الدراسة أن الأشغال المدنية التي أنجزت في المرافق البلدية ذات نوعية عالية الجودة، وهي جيدة الأوضاع والصيانة. و أدى تحسين الشوارع الى تسهيل التنقل والوصول من مكان إلى آخر وتحسين صرف المياه. وأعرب سكان المدينة عن سرورهم بالتحسينات التي نفذت، ورحبوا بإتاحة المجال أمامهم للمشاركة في قرارات تخطيط المشروعات المتعلقة بمجتمعاتهم المحلية.

-2أريانة: هي مدينة يبلغ عدد سكانها 165 ألف نسمة، وتقع داخل منطقة تونس العاصمة وضواحيها. وتنعم مدينة أريانة بقاعدة اقتصادية متينة، وتتمتع بتوفر سبل الحصول على الموارد اللازمة لتمويل المشروعات البلديات، غير أن تشغيل وصيانة المرافق لا يحظيان باهتمام كاف. على سبيل المثال، أهملت عمليات الصيانة في المنطقتين الأولى والثانية من مشروع تحسين وتطوير حي المنصورة. ولم يتم تنظيف مجاري الصرف السطحي، ولم يجر تصليح سطح أرصفة الشوارع المهشمة، أما جمع القمامة المنتشرة على الطريق فقد أدى الى تقويض التحسينات الأولية التي تحققت في مجال الصرف الصحي. ولوحظ في حالة أخرى سوء تخطيط المشروع حيث أصابت الأضرار الفادحة مسافة كيلو متر من الطريق السريع الذي نفذ داخل المدينة في الآونة الأخيرة، ويعزى ذلك للأشغال المدنية التي نفذتها الهيئة المعنية بالصرف الصحي في الولاية على الفور عقب إنجاز المشروع. وكان من الممكن تفادي[1] هذه الأضرار من خلال تحسين مستوى تخطيط المشروع على المستوى المحلي بالتنسيق بين المشروعين[2].

[1]) المؤتمر الدولي العاشر للمعهد العربي للتخطيط حول التوجهات الحديثة في تمويل التنمية ، بيروت. 22/23/ مارس 2011، ص 25.

[2]) صحراوي عبد السلام،" **دور المؤسسات المالية الدولية في تمويل اقتصاديات الدول النامية**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2006. ص 68.

3-المنستير: هي مركز تاريخي ومنتجع سياحي مزدهر يقطنها 54 ألف شخص. أما الخدمات الحضرية التي تقدم فيها فهي أكثر تبايناً مما في المدينتين الأخريين. فقد أدخل المشروع تحسينات في عدة شوارع رئيسية في المدينة؛ حيث تمت إضاءة العديد منها على نحو سليم لأول مرة، وجرى تنفيذ مشروعات في مجال الصرف الصحي الأساسي. واتضح من استعراض الأشغال المدنية، ولا سيما في المجمع التجاري وحي الفوز، أنها عالية الجودة، وجيدة الصيانة، مما ساهم في تعزيز النظافة وجعل هذه المدينة التاريخية أكثر جاذبية للعديد من السياح الأجانب في كل عام.

و أتاحت مساندة المشروع وتعبئة البلديات ذاتها لموارد كبيرة المجال أمام البلديات التونسية لتمويل عدد من الاستثمارات أكبر مما كان متصورا في الأصل. كما ازداد كثيرا صافي مدخرات هذه البلديات أثناء تنفيذ المشروع :

-فقد بلغ في عام 1998 ضعفي المستوى المتوقع بالقيمة الحقيقية. وعن طريق تراكم صافي المدخرات، أثبتت البلديات قدرتها المالية على سداد الديون. هذا، وقد أتاح المشروع اللاحق فرصة هامة للحكومة والصندوق للتأكد من استمرار البلديات في تطبيق شروط سداد مستحقات القرض على نحو دقيق، وذلك بمساندة من بعثات الإشراف التي أرسلها البنك الدولي. كما أدى الحرص المالي الى ازدياد الإيرادات الجارية السنوية بمعدلات أسرع كثيرا (بنسبة 28.3 في المائة) من معدلات ازدياد الإنفاق الجاري (بنسبة 16.8 في المائة) في الفترة 1991.

-استفادة كافة المدن المشاركة في المشروع، لكن تحققت أكثر آثاره الإيجابية في المدن الكبيرة، و وجهت الدعوة الى البلديات للتعبير عن رغبتها في المشاركة في المشروع.

ولم يحدد مسبقا حجم الإقراض الذي يقدم للمدن، كما لم يضع تصميم المشروع تصورا معينا لتوقعات تخصيص موارد التمويل حسب نوع المدينة الراغبة في الاقتراض. وقد عكس التخصيص النهائي لأموال المشروع مصالح البلديات ذاتها، ومدى تمتعها بالأهلية الائتمانية، ومدى جدارة مشروعاتها المقترحة.

و تباينت آثار المشروع حسب حجم المدينة. في عام 1998 ، حظيت 21 مدينة من أكبر المدن التونسية (يعيش فيها قرابة نصف سكان المناطق الحضرية في البلاد) بنسبة 44 في المائة من قروض المشروع، و 58 في المائة من الزيادة في الضرائب المباشرة. وأسفر تمويل المشروع عن زيادة كبيرة في الضرائب المباشرة في المدن الكبيرة. ومن منظور القيم المقدرة بالنسب المجسدة في الشكل رقم (06) حيث أظهرت النتائج وفورات الحجم في المدن الكبيرة حيث انخفضت نسبياً التكاليف الثابتة المترتبة على تحسينات نظام الإدارة. ومع أن المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم لم تحقق نفس مستوى الجباية الذي حققته المدن الكبرى، لكنها عجلت خطى جباية المستحقات بمعدلات أسرع مما في المدن الكبيرة، وكانت

القروض التي قدمها المشروع، أعلى كثيرا في المدن الصغيرة - مما جعل المشروع وسيلة ممتازة لتوجيه المساعدة التي يقدمها البنك الدولي إلى فئات تتجاوز المستفيدين التقليديين في المدن الرئيسية.

-إنجازات كبيرة في مجال بناء القدرات [1]:

في القصرين: أبرز المسؤولون في جهاز الإدارة المحلية المكاسب التي تحققت في مجال بناء القدرات من خلال مشاركة المجتمعات المحلية، حيث اشترط المشروع على البلديات التي يحتمل أن تقترض منه أن تتشاور مع السكان المحليين لتحديد أولويات الإقراض والاستثمار. وفي هذا السياق، دعت بلدية القصرين ٥٠ زعيماً من زعماء المجتمعات المحلية للتقدم بمشروعات مقترحة للأحياء التي يقطنونها وإجراء نقاش حولها. وحسب تصريحات المسؤولين المحليين، أصبحت عملية التشاور مع السكان المحليين ممارسة معيارية فيما يتعلق باتخاذ القرارات بشأن إنفاق موارد البلدية في مدينة القصرين.

وساعد هذا الحوار أيضاً في تسهيل عملية استرداد التكاليف، وجباية قرابة ضعفي الضرائب المباشرة التي كانت تجبى قبل تنفيذ المشروع.

في أريانة: أفاد المسؤولون المحليون عن تحسن بناء القدرات نتيجة التدريب الذي أتاحه المشروع، ولا سيما الدورات التي أجراها مركز التدريب التابع للبلدية، والذي أنشئ أيضاً في إطار المشروع. وكان المسؤولون في وضع أفضل لفهم المتطلبات اللازمة لإدارة شؤون الضرائب ووضع الموازنة بشكل يتسم بالكفاءة. ونتج عن تنفيذ هذا المشروع تحسن كبير في مستوى الادارة المالية وتعبئة المزيد من الموارد. وأصبحت المدينة مساهماً رئيسياً في المشروع، و احتلت هذه المدينة مرتبة بين أفضل عشر مناطق إدارية في البلاد بالنسبة لجباية الضرائب. ومع ذلك، شهدت مدينة أريانة قصورا في التخطيط والصيانة في مجال تقديم الخدمات البلدية.

في المنستير: وهي أكثر المدن الثلاث التي غطاها التقييم ازدهاراً، اتخذ بناء القدرات شكل إقامة الشراكات وتقديم المزيد من خدمات التوعية والتواصل البلدية. وقد مكّن المشروع المدينة، على سبيل المثال، من إبرام عقود لتوريد خدمات متخصصة مثل أعمال التخطيط والتصميم إذ كانت تنفذ في الماضي داخل إطار البلدية. و عززت البلدية قدرات لجنة الأشغال التابعة لها لتتولى إبرام عقود تنفيذ الأشغال المدنية وتقديم الخدمات الاستشارية، وهي خطوة رئيسية في تحقيق لامركزية نشاط كان حتى عام 1996 من بين مسؤوليات وزارة الأشغال العامة والإسكان التابعة للحكومة المركزية.

[1]) المركز اللبناني للدراسات ،" **اللامركزية والدمقرطة والحكم المحلي في العالم العربي**"، منتدى الحكم المحلي للدول العربية، صنعاء، 6 – 9 ديسمبر ص: 2. 2003. ص 2.

بالإضافة إلى ذلك، ازداد مستوى الاستقلال المالي للبلدية في إطار المشروع، وارتفع حجم الإيرادات البلدية من جباية الضرائب المحلية من 29.6 في المائة في عام 1991 إلى 38.1 في المائة في عام 1998، و تحسن نوعية أجهزة موظفي البلدية وازدياد أعدادهم.

عنت اللامركزية[1] بالنسبة للبلديات ازدياد المسؤوليات الملقاة على عاتقها وتعقيد المهام التي تؤديها على المستوى المحلي. وفي هذا السياق، ساند المشروع زيادة حجم قوة العمل البلدية وتحسين تدريبها. ونظراً لوجود 5 موظفين فقط لكل 1000 نسمة من السكان في المناطق الحضرية، لا تزال نسبة موظفي البلديات في تونس منخفضة مقارنة بالعديد من البلدان الأخرى. وارتفعت أعداد الموظفين المهنيين في اطار المشروع بسرعة شديدة، إذ تضاعفت في 1997، لتتجاوز أعداد الموظفين الإداريين لأول مرة في حين تشكل فئة العمال اليدويين والمؤقتين الغالبية بين موظفي البلديات، ازدادت أعدادهم بمعدلات بطيئة للغاية. وبشكل عام ازدادت أعداد موظفي البلديات بنسبة23.3 في المائة.

-مساندة المركز الوطني لتدريب موظفي الأقاليم والبلديات: قام المشروع بإنشاء المركز الوطني لتدريب موظفي الأقاليم والبلديات لمساعدة هؤلاء الموظفين ومساندتهم بهدف تحسين مهارات الكوادر المتوفرة للعمل في أجهزة الإدارة المحلية. وقد بدأ المركز نشاطه في عام 1995 ، ويعمل حالياً بكامل طاقته حيث يقدم أكثر من 123 دورة تدريبية مكثفة في العام متاحة للموظفين من أية بلدية. ويدل استعداد البلديات لدفع الرسوم مقابل هذه الدورات التدريبية على الطلب على هذا النوع من التدريب. كما جعل نظام استرداد التكاليف المركز أكثر استقلالاً من الناحية المالية ويمثل وضعاً مغايراً لما كانت عليه الحال في الماضي. وقد أنشئ المركز في البداية في إطار وزارة الداخلية وكان يعتمد على موارد الموازنة الوطنية لتمويل أنشطته.

ويعتبر الطلب القوي على التدريب نتيجة مباشرة للمشاورات المكثفة التي أجراها مركز التدريب مع البلديات بشأن احتياجاتها ومتطلباتها المحددة، و في إطار المشروع اللاحق، من المرجح أن تشمل توجهات مركز التدريب في المستقبل وضع إستراتيجية تدريب تتضمن الاستعانة بخبرات خارجية وتستفيد من أفضل إمكانات التدريب المتاحة في القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى تلك الإمكانات المتاحة في البلدان الأخرى.

و اعتبرت نتائج المشروع مرضية، ومن المرجح أن يكون قادراً على الاستمرار، ومساهمته في التنمية المؤسسية كبيرة، من خلال زيادة التركيز على الفقراء، فمن الضروري إيلاء المزيد من الاهتمام الواضح إلى الفقراء. ورغم تحقيق المشروع العديد من النتائج الإيجابية، لوحظ عدم التركيز على تخفيض أعداد الفقراء في مرحلتي التصميم والتنفيذ. على سبيل المثال، جرى تنفيذ بعض استثمارات

[1]) المركز اللبناني للدراسات ،" **اللامركزية والدمقرطة والحكم المحلي في العالم العربي**"، منتدى الحكم المحلي للدول العربية، صنعاء، 6 – 9 ديسمبر ص: 2. 2003.

المشروع في مناطق تسكنها أسر متوسطة إلى مرتفعة الدخل، وأجدرها بالملاحظة تنفيذ الشوارع داخل المدن. و قد اتضح عدم إلمام بعض الموظفين المحليين برسالة البنك الدولي المتمثلة في تخفيض أعداد الفقراء، فهم لم يروا أي تناقض في الاستثمار في المناطق الأكثر رخاء.

ويمكن اتخاذ الخطوات التالية لتحسين هذا الوضع :

-1 ينبغي أن تستهدف العمليات التي تنفذ في المستقبل الفقراء بشكل صريح وأن تبلّغ هذه الأولوية إلى البلديات خلال الشهور الستة الأولى من بداية تنفيذ المشروع.

-2 ينبغي تعزيز زيادة التشاور مع المجتمعات المحلية الفقيرة واشتراكها في إدارة تقييم العمليات بالبنك الدولي.

-3 ينبغي أن تستمر السلطات المحلية في تشجيع منشآت الأعمال التجارية الصغيرة، ولا سيما في الأحياء السكنية.

-4 الانتقال من التركيز على نتائج المشروع إلى النتائج الإنمائية، فمن الضروري الآن زيادة التركيز في النظر إلى النتائج الإنمائية لمشروعات تنمية البلديات، ويمكن اتخاذ عدة خطوات لتحقيق ذلك.[1]

أولاً: يتعين تدوين وتوثيق أوضاع التنمية الأساسية في البلديات بوضوح منذ البداية .

ثانياً: يمكن إدخال إجراءات في نظام معلومات إدارة المشروع تتعلق بنتائجه الإنمائية .

ثالثاً : ينبغي وضع آلية تتيح الملاحظات التقييمية التي تمكّن البلديات من إعداد التقارير روتينياً بشأن التحسينات المتحققة .

رابعا: يتعين أن تخضع استثمارات المشروع لتقييم اقتصادي أكثر صرامة ودقة.

ولضمان استمرارية استثمارات المشروع، يمكن الاشتراط على البلديات عند التقدم بطلب للحصول على قروض جديدة أن تعرض أيضا خطة مقبولة للصيانة وآلية لمتابعة أداء المشروع. كما يمكن جعل الموافقة على طلبات القروض التي تقدم الى البلديات في المستقبل مشروطة بإجراءات مناسبة لصيانة المرافق القائمة.

مواصلة إصلاح البلديات: يعتبر إصلاح المؤسسات عملية تستغرق وقتا طويلاً، مما يستدعي تسلسل تنفيذها في مراحل متعاقبة. وقد بدأ المشروع الأول عملية الإصلاح من خلال بناء قدرات البلديات في مجال التنمية الحضرية. وبإمكان المشروع اللاحق أن يستفيد من هذا الأساس ويساعد المسؤولين في البلديات على زيادة التركيز على النتائج الانمائية المتحققة من جهودهم. وينبغي عقد حلقات نقاش

[1]) تقوية البلديات التونسية من أجل تعزيز القدرات المحلية لتنمية و تطوير المدن،البنك العالمي، إدارة تقييم العمليات، 2011، العدد 211، متوفر على الرابط: http/www.abankaldawli.org/fe/tun تم تصفح الموقع يوم 2011/05/12.

وندوات لتركيز انتباه الموظفين المحليين على النتائج الانمائية بشكل عام، وعلى تخفيف حدة الفقر بشكل خاص. كما يمكن مساندة البلديات الأكبر حجما في مجال جباية الضرائب بالكامل من مجتمعاتها المحلية. ويتعين مواصلة الحوار على المستوى الوطني لترشيد الضرائب المحلية وتحويل المسؤولية عن جبايتها تدريجيا الى السلطات المحلية.

توسيع نطاق بناء قدرات البلديات: ويجب أن يتخذ بناء قدرات البلديات عدة أشكال. فالمدن المختلفة تبني قدراتها بطرق متنوعة استنادا الى مصالحها المحددة وقدرتها على الحصول على مجموعة من خيارات المساعدة الفنية والتدريب. وقد تراوح نطاق بناء القدرات أثناء تنفيذ المشروع ما بين زيادة مشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات الخاصة بأولويات استثمارات البلدية المعنية وتدريب الموظفين في مجال وضع الموازنة وتمويل الأنشطة.

توحيد وتكامل إنجازات المشروع : يستدعي توحيد إنجازات المشروع وتكاملها في إطار المشروع اللاحق تنفيذ عدد من الخطوات:[1]

- تحتاج البلديات الى تعبئة قدر هام من الموارد بمستويات مستقرة من خلال جباية الضرائب، وفرض رسوم خدمات، أو ضرائب جديدة.

- ينبغي إصلاح النظام الحالي المستند الى التحويلات المالية من موارد الدولة، ولا سيما فيما يتعلق بتوجيه الموارد الى البلديات الفقيرة ذات الموارد الضئيلة.

- يحتاج نظام تمويل استثمارات هيئات الادارة المحلية لمزيد من التوحيد والتوسيع وذلك بتحويل الصندوق الى مؤسسة مالية تتيح مجوعة واسعة من الأدوات تنسجم مع الاحتياجات المتطورة لأجهزة الادارة المحلية، ومنظمات المجتمع المحلي، وأصحاب المصلحة الحقيقية الآخرين.

- من الضروري وضع حلول تكميلية أو بديلة بالنسبة لتنمية الموارد البشرية داخل وحول أجهزة الادارة المحلية، جعل نظام التدريب ظاهرة ثابتة شاملة في هيئات الادارة المحلية.

- ينبغي تقوية البرامج الرامية الى تحسين وتطوير هيئات الادارة المحلية، وتعجيل خطاها، وجعلها مفتوحة، مع تعديلها بما يلائم بيئاتها الذاتية.

تبنى إستراتيجية مساعدة الدولة للبنك الدولي - و هي إطار البنك للعمل التحليلي، و عمليات الإقراض و الحوار - على أساس دعم نجاح تونس و الإعداد لمواجهة لمواجهة التحديات الناشئة ، و تركز إستراتيجية البنك الدولي اتجاه تونس على الأهداف الرئيسية التالية:

[1]) تقوية البلديات التونسية من أجل تعزيز القدرات المحلية لتنمية و تطوير المدن،البنك العالمي، إدارة تقييم العمليات، 2011، العدد 211، متوفر على الرابط: http/www.abankaldawli.org/fe/tun تم تصفح الموقع يوم 2011/05/12.

1- **دمج التنمية في المدى الطويل**: من حيث تنمية الموارد البشرية، و إدارة الموارد الطبيعية، و النقل، و تنمية الريف و البلديات، و نظرا لأن تونس قد استكملت بصفة عامة إنشاء بنية تحتية أساسية للتنمية في المدى الطويل، فإن الإستراتيجية الرئيسية الآن تتمثل في إنهاء الاستثمار التقليدي على مراحل في مجالات مثل : الطاقة، و الطرق، و الإسكان،و ذلك مقابل استثمار أكبر في مجالات مثل التعليم، الصحة، موارد المياه، و التنمية الريفية.

كما سيركز البنك الدولي على إصلاح التعليم و تحسين نوعيته، و دعم جهود الحكومة لضمان استكمال التعليم الأساسي بصورة شاملة، و الفرص المتساوية للحصول على التعليم العالي، و تحديث الموارد التعليمية لتعزيز النوعية.

و يشمل الإصلاح الرئيسي لقطاع الصحة وضع سياسة جديدة للتأمين الصحي ، بالإضافة إلى التحولات الوبائية و الديموغرافية، كما سيفرض البنك الدولي إصلاح التأمين الصحي من خلال إحداث تغييرات هيكلية من حيث إدارة القطاع ، و التمويل ، و تقديم الخدمات[1].

و في مجال إدارة الموارد المائية و الإدارة العامة لبيئة و الموارد الطبيعية، فإن محور التركيز من طرف البنك الدولي هو التحول بعيدا عن جانب إدارة العرض (تعبئة المياه)، إلى إدارة الطلب من خلال إجراءات مالية، و تقنية و قانونية، و مؤسسية، و إجراءات تتعلق بالتسعير.

أما فيما يخص مجال التنمية الريفية، فإن الهدف الرئيسي هو تطوير خطوات السير المناسبة لتحقيق التحرير الزراعي و تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية النائية بدرجة أبعد، و المحرومة من الفرص المتكافئة حيث يتركز الفقر و البطالة.

2- **دعم الإصلاحات الاقتصادية لتعزيز القدرة على المنافسة و زيادة العمالة :** و ذلك من خلال توفير ضمانات ضد التكاليف الانتقالية لعملية التكيف، و من المجالات الرئيسية للإصلاح التي يركز عليها البنك الدولي في هذا المجال هي الحاجة إلى تعميق القطاع المالي، و هو ما يمكن تحقيقه من خلال زيادة دمج و خصخصة بنوك القطاع العام، و إعادة هيكلة مالية المنشات الصغيرة و المتوسطة، و إصلاح نظم التأمين، و الإسكان، و التمويل، و أسواق رأس المال.

و سوف تعالج قضايا العمالة من خلال العمليات المستمرة لدعم رفع المستوى التقني، و التدريب المهني، و تنمية الصادرات، و برامج أصحاب مشروعات الأعمال، و السياسات التي تستهدف تعزيز مشاركة أكبر للإناث في قوة العمل.

3- **دعم مبادرات جديدة لتقوية المؤسسات المحلية و الحفز على تعبئة تمويل خارجي مؤمن من مصادر عامة و خاصة :** و تشمل هذه الإستراتيجية المنتهجة من طرف البنك الدولي مشروعات في

[1]) المؤسسات المالية الدولية و منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا ، ورقة للمنظمات غير الحكومية، أكتوبر 2007. ص 21.

مجال تنمية الصادرات، و الاتصالات، و تكنولوجيا المعلومات، و التعلم عن بعد، بالإضافة إلى تركيز البنك الدولي بشكل أساسي على مسألة الحكومة الالكترونية.

كما يقدم البنك الدولي المساعدة للحكومة التونسية لتنفيذ إستراتيجية لتحقيق النمو ورفع التحديات التي يعرفها مسار التنمية التونسي من خلال سلسلة من الأنشطة مثل نقل المعرفة والخدمات الافتراضية، ويتسق ذلك مع إستراتيجية قطرية خاصة بتونس وتؤكد على القدرة التنافسية على المستوى الدولي وتعكس الأهداف الرئيسية التي اعتمدتها الحكومة، وهي قدرة الصادرات على المنافسة من اجل تشجيع النمو وامتدت إلى غاية 2008.

وقامت على دعم تونس والإعداد لموجهة التحديات الناشئة مركزة علي ثلاث أهداف رئيسية:

- دعم التنمية على المدى الطويل وذلك من خلال تنمية الموارد البشرية وإدارة الموارد الطبيعية، ونظرا لأهمية البنية التحتية في تونس فان الإستراتيجية تركز علي أهمية الاستثمار في التعليم والصحة وموارد المياه والتنمية الريفية، دعم الإصلاحات الاقتصادية، والهدف من ذلك هو تدعيم وتعزيز قدرة الاقتصاد على المنافسة، ودعم قدرته على التوظيف، وتقليص التكاليف الانتقالية لعملية التحول، وتركز على أهمية الإصلاح المالي، وتطوير مناخ الأعمال ،وتدعيم أداء القطاع الخاص[1]،
- ويحتل دمج الاقتصاد التونسي في المحيط العالمي مكانة خاصة، و ذلك من خلال دعم المؤسسات المحلية والعمل على تعبئة تمويل خارجي من مصادر عامة وخاصة في مجال تنمية الصادرات والاتصالات والمعلومات والتعليم عن بعد، وتحسين الخدمات الاجتماعية للاقتصاد التونسي من منظور الحاكمية الجيدة .
- ورغم ما تحقق من مكاسب فان تونس تتطلع إلي ترسيخ مقومات اقتصاد صاعد و اللحاق بمصاف الدول المتقدمة من خلال التركيز علي جملة من العناصر منها إرساء قواعد مجتمع المعرفة باعتباره توجها نحو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.
- تحسين مستوي الدخل للاقتراب من مستويات الدول المتقدمة مع تعزيز دور الطبقة المتوسطة والقضاء علي الإقصاء والتهميش، والاندماج في الاقتصاد العالمي وتشجيع المبادرة الخاصة، وتحسين كفاءة الأعوان الاقتصاديين، و إعداد الاقتصاد التونسي لتحديات العولمة وتشجيع الانخراط في الاقتصاد اللامادي.[2]

---

[1]) تقوية البلديات التونسية من أجل تعزيز القدرات المحلية لتنمية و تطوير المدن،البنك العالمي، إدارة تقييم العمليات، 2011، العدد 211، متوفر على الرابط: http/www.abankaldawli.org/fe/tun تم تصفح الموقع يوم 2011/05/12.

[2]) حاكمي بوحفص، **"الإصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة وهران الجزائر، العدد السابع،ص 20.

وفي الأخير يمكن القول أن النتائج التي حققها الاقتصاد التونسي تبدو مرضية علي المدى القصير، خاصة بعد انتعاش الاقتصاد في فترة ما بعد الإصلاحات ولكن التحدي في المدى الطويل [3]يبقي مرهونا بمدي تعزيز مسار تحول الاقتصاد وتحسين الإنتاجية وتوفير مناخ ملائم للاستثمار الخاص الذي يبقي احد الأولويات لتحقيق نسبة عالية من النمو.

إن المعطيات المتوفرة لنا من خلال هذه الدراسة أعطت القناعة للباحث بالقول انه رغم أوجه القصور في سياسات المؤسسات الدولية والانتقادات الموجهة إليها إلا أن هناك قصص أخري للنجاح تمثل ذلك حالة تونس، ومن جهة أخرى أثبتت هذه التجربة التعاطي للسلطات العامة مع الملف التنموي بطريقة مكنت هذا البلد الصغير محدود الإمكانيات من تجنب الهزات والصدمات التي عرفتها دول أخرى مجاورة، وتؤكد المعطيات وتبرز عناصر هذا النجاح من حيث تراجع الفقر، واتساع دائرة الطبقة الوسطي، وارتفاع نسبة النمو على النحو الذي ذكرناه.

المبحث الثالث: انعكاسات سياسات و مشاريع البنك العالمي على التنمية المحلية في المغرب

المطلب الأول : المؤشرات التنموية في المغرب

خلال الثلاثين عاما الأخيرة، شرع المغرب في تنفيذ واحد من أنجح برامج التنمية البشرية و التحرير السياسي في منطقة شمال إفريقيا، و منذ السبعينات، زاد نصيب الفرد من إجمال الدخل القومي أكثر من الضعف من 550 إلى 1190 دولار،و زاد متوسط العمر المتوقع من 55 إلى 68 في عام 2001.

و خلال نفس الفترة، شهد متوسط عدد المواليد لكل امرأة انخفاضا جوهريا من 6.3 إلى 2.8، فيما هبط عدد الأطفال الذين يموتون قبل أن يبلغوا السنة الأولى من العمر من 115 إلى 39 (لكل 1000 مولود حي)، و جرت تحسينات تعليمية كبيرة خلال الثلاثين عاما الأخيرة و تشمل زيادة في الالتحاق بالمدرسة الابتدائية من 47 إلى 78 في المائة عام 2000.

و في أعقاب الأزمة الاقتصادية التي ألمت بالمغرب في عام 1983، خفضت الحكومة بدرجة كبيرة من الحماية، و خفضت العجز المالي، و أعادت جدولة الدين الخارجي، و قد حققت هذه الإجراءات ثمارها. فبين عامي 1985 و 1991 ، نما الاقتصاد بمعدل بلغ في المتوسط 4.5 في المائة ، بالإضافة إلى نمو الصادرات الصناعية بمعدل 9 بالمائة خلال نفس الفترة ، و زادت أيضا الاستثمارات الأجنبية المباشرة أضعافا من مجرد مليون دولار في عام 1986 إلى 317 مليون دولار عام 1991.

---

[3]) حاكمي بوحفص،" **الإصلاحات النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا"** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا"، مرجع سابق الذكر. ص 24.

و في التسعينات، انخفض متوسط النمو السنوي إلى أقل من 3 في المائة، و ذلك بصفة رئيسية بسبب حالات الجفاف المتقطعة، و ركود الإنتاج الصناعي.

لكن السياسة المنهجية للاقتصاد الكلي أدت إلى عجز مالي و خارجي يمكن التحكم فيه، و حدت من التضخم المالي، و ساعدت في كفالة الاستقرار الاقتصادي.و لكن من أكبر التحديات التي تواجه المغرب هي ارتفاع حدة الفقر، و على الرغم من أن الفقر قد انخفض من 21 إلى 13 في المائة خلال الفترة من 1984 إلى 1992 ، إلا أنه ارتد إلى 19 في المائة من سكان المغرب الذين بلغ عددهم 29 مليون عام 2000.[1]

و يرجع هذا بدرجة كبيرة إلى انخفاض النمو الاقتصادي، و بصورة أكثر تحديدا إلى الحالة القريبة من الركود في الإيرادات الزراعية. و لا يزال الفقر ، على نحو نموذجي طاهرة ريفية، حيث أن أكثر من 25 في المائة من السكان الذين يقطنون في الريف يعيشون تحت خط الفقر بالمقارنة بمجرد 12 في المائة من سكان الحضر.

و يرتفع عمق و حدة الفقر أيضا بدرجة كبيرة في المناطق الريفية، و قد زاد بشكل ملفت للانتباه منذ عام 1991.

و فيما يخص مجال التعليم، و على الرغم من الإنفاق العام الكبير على التعليم (6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي)، إلا أن النوعية و نطاق التغطية على حد سواء لا يزالان ضعيفين بصورة ملحوظة.

و على الرغم من أن الأمية تنخفض ببطء، إلا أن معدلاتها لا تزال عالية بصورة تنذر بالخطر، و بوصولها إلى 50 في المائة ، فهي تمثل أعلى المعدلات في منطقة شمال إفريقيا و الدول الأقل دخلا.

و بالمثل فإنه على الرغم من الالتحاق بالمدارس قد زاد، إلا أن 25 في المائة من الأطفال لا يزالون غير ملتحقين بالمدارس، و أغلبيتهم من بنات الريف.و تمثل النوعية أيضا مشكلة و كما تدل عليها المعدلات الرديئة لاستبقاء التلاميذ في المدارس، حيث يترك 25 من تلاميذ المدارس الدراسة قبل السنة الخامسة، و يبقى فقط 10 في المائة حتى السنة الحادية عشر، أما طلبة الجامعات فيجدون أن مهاراتهم لا تناسب في الغالب سوق العمل.

و يتخلف النظام الصحي أيضا عن المقاييس و المعايير الإقليمية، فبينما زاد العمر المتوقع إلى 70 عاما، و انتشر التحصين ضد الأمراض، إلا أن الكثير من المؤشرات مثل معدلات وفيات الأمهات عند الولادة و المواليد، لا تزال عالية بصورة تدعو للقلق، و بالإضافة إلى هذا، فإن الحصول على الخدمات في المناطق الريفية محدودة و رديئة النوعية.

[1]) حاكمي بوحفص،" **الإصلاحات النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا**" ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا"، مرجع سابق الذكر. ص 24.

و تتضاعف مشكلة جوانب النقص في قطاع الرعاية الصحية بسبب معدل من أكثر المعدلات انخفاضا لتغطية التأمين الصحي في المنطقة التي تصل فقط إلى 15 في المائة من عدد السكان.

و على الرغم من جهود تعزيز وضع و ظروف المرأة ، إلا أن مؤشرات الجنس أبعد ما تكون عن التساوي، و هذا التفاوت واضح بصفة خاصة في المناطق الريفية ، حيث أن 75 في المائة من النساء أميات ، و 47 في المائة من البنات فقط يلتحقن بالدراسة الابتدائية في المناطق الريفية، غير أن الوضع أفضل في المناطق الحضرية، حيث تبلغ نسبة الأمية 23 في المائة بين النساء، و يبلغ معدل الالتحاق الدراسي 83 في المائة.

و قد أدخلت تحسينات في تكوين قوة العمل التي يشترك فيها 35 في المائة من النساء (و هي نسبة أعلى من المتوسط الذي يبلغ 28 في المائة في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا.

و بحلول عام 2020، سوف يقطع نصيب الفرد من المياه بمقدار النصف، و ذلك بالنظر إلى معدلات الاستخدام الحالية و معدل النمو الحالي للسكان الذي يبلغ 1.6 في المائة، و يعكس هذا الاتجاه بالنسبة لندرة المياه التي تدعو للقلق وجود إستراتيجية وطنية و محلية فعالة.[1]

و يجب أن يوجه اللوم جزئيا إلى القطاع الزراعي، بقيوده المفروضة على التجارة و إعفاءاته الضريبية، و خطط دعم الأسعار و الإعانات الحكومية ، فقد أدت هذه الإجراءات إلى تخصيص غير كفء للموارد المالية النادرة أصلا ، و في أعوام 2001،2002،2003 ، حقق المغرب نموا اقتصاديا أعلى (6.3 بالمائة،3.2 بالمائة،5.5 في المائة على التوالي)، و ذلك بفضل الظروف المناخية المواتية و انتعاش طفيف في القطاع الصناعي .

و ترجم هذا إلى خلق فرص عمل، و لاسيما في المناطق الحضرية، حيث انخفض معدل البطالة من 22 في المائة عام 1999 إلى 18.2 في المائة عام 2002.غير أنه من أجل أن يتمكن المغرب من تخفيض معدلات البطالة في السنوات القادمة، يجب أن يكفل الاقتصاد معدلات نمو نسبتها 6 في المائة سنويا على الأقل.[2]

[1]) الجزائر، المغرب، تونس، التقدم في مجال التنمية، متوفر على الرابط: http/www.albankaldawli.org،ص 32.

[2]) الجزائر، المغرب، تونس، التقدم في مجال التنمية، متوفر على الرابط: http/www.albankaldawli.org،ص 33.

المطلب الثاني: سياسات و استراتيجيات البنك الدولي في المغرب

يعتبر المغرب من الدول التي خطت خطوات ملحوظة في مجال انفتاح المجتمع المدني، و اللامركزية، و مشاركة المجتمعات، و كلها سبل يمكن أن يكون لها أثر مستدام على تخفيف حدة الفقر، و سوف تلعب دورا هاما في استراتيجيات البنك الدولي و تعاونه مع المغرب، و تبنى إستراتيجية البنك الدولي على أساس الأهداف و الاستراتيجيات التالية:

1- **تعزيز التنمية البشرية:** و يركز هذا الجزء من الإستراتيجية على تقديم التعليم الأساسي و نوعيته، و الخدمات الصحية، و المساواة بين الجنسين، و يستهدف بصفة خاصة المناطق الريفية المحرومة من الفرص المتكافئة.

و الأدوات الرئيسية لتحقيق ذلك هي برامج البنية الأساسية و البرامج الاجتماعية التي تعزز اللامركزية، و مشاركة المجتمعات، و الدمج عبر القطاعات، و ليس الهدف منها هو خدمة هدف تحقيق فرص أو مساواة فقط، بل تحسين كفاءة البرامج العامة أيضا.

2- **تعزيز النمو الاقتصادي:** و يبنى هذا على العلاقة القوية بين نتائج الفقر و خلق فرص العمل، بالنسبة لسكان الحضر و المهاجرين من الريف على حد سواء.

و سيكون التركيز في هذه الإستراتيجية من طرف البنك ال عالمي على تدعين إطار اقتصادي يستهدف النمو، و مساندة التنمية في قطاع الخدمات و لاسيما تلك النشاطات التي ترتبط بتكنولوجيا المعلومات، و تحتل برامج الإصلاح الأوسع نطاقا المرتبطة بالحوافز الزراعية و التغييرات في بيئة الأعمال نفس القدر من الأهمية.

4 -**تخفيض التعرض لخطر الجفاف :** و يعني هذا دعم الحكومة من خلال إيجاد آليات قصيرة المدى لمواجهة الموقف و إصلاح طويل المدى لإطار الحوافز الزراعية، و يشمل جزء من هذه العملية إنشاء شبكات أمان للفقراء المتأثرين بمجالات الجفاف.

5 -**تحسين الإدارة العامة:** لضمان استدامة إجراءات التنمية المذكورة أعلاه في المدى الطويل، و تشمل الإدارة الحاكمة نطاقا واسعا من القضايا تتراوح بين اللامركزية، و إدارة الميزانية، و إصلاح الخدمة المدنية،و تحمل المسؤولية، و تدعيم المجتمع المدني و تركيز الاستراتيجية على بناء المؤسسات و المساعدة التقنية، و قرض لإصلاح الإدارة العمومية (تتركز على إصلاح موظفي الحكومة، و إصلاح الميزانية)، كما قرر مجلس البنك العالمي مناقشتها في مايو 2004.

وفى هذا الإطار وردا علي استراتيجيه النمو المعتمدة من طرف المغرب، اقترح البنك العالمي إستراتيجية للوصول بالمغرب إلى معدل نمو يفوق 6 % من خلال مجموعة من الاجرءات تتعلق

بمواصلة الإصلاحات الاقتصادية وتسريع وتيرة تحرير التجارة، و مراجعة سعر الصرف الذي يتسبب ارتفاعه في تراجع القدرة التنافسية للسلع المغربية داخل الأسواق الأوربية بعد انخفاض سعر الاورو مقابل الدولار، وزيادة حجم الصادرات مع تحسين الجودة المحلية من خلال اندماج اكبر في التجارة الدولية.

ومند 2005 فان البنك ال عالمي يتعاون مع المغرب في إطار إستراتيجية تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وإيجاد المزيد من فرص العمل في القطاع الخاص وتتماش ى هذه الإستراتيجية مع تحقيق محاور التنمية في المغرب، معتمدة علي تحقيق أربعة أهداف هي تعزيز هدف النمو الاقتصادي من خلال العلاقة بين نتائج الفقر ومناصب العمل.

وفي هذا الإطار يجب التركيز علي استقرار الاقتصاد الكلي الهادف لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام ومساندة تنمية قطاع الخدمات وخاصة ما يتصل بأنشطة تكنولوجيا المعلومات، وفي هذه الإستراتيجية تحتل برامج الإصلاحات الواسعة النطاق المرتبطة بالحوافز الزراعية وتغيير بيئة الأعمال نفس الأهمية.

بالإضافة إلي تعزيز التنمية البشرية، واستخدام مورد المياه بشكل استراتيجي وفعال، و تحسين الإدارة العامة وتحسين استفادة الفقراء والفئات الضعيفة من الخدمات الأساسية ذات الجودة، تهدف ضمان استدامة الاجرءات التنموية السابقة على المدى الطويل، وتشمل الإدارة الحاكمة نطاقا واسعا من القضايا من اللامركزية إلي إدارة الميزانية وإصلاح الخدمة المدنية و تدعيم المجتمع المدني، وعلي[1] الرغم من كل ما سبق يمكن القول بان الاقتصاد المغربي يبقى بعيدا عن الوصول إلى تحقيق هدف توظيف جميع إمكانياته خلال الخمسين سنة الماضية، حيث اتسم النمو الاقتصاد بالفتور مند 1956 ، وبضعف تطور الدخل الفردي بسب ارتكاز الاقتصاد علي الفلاحة التي تبقى رهن التقلبات المناخية، أما القطاعات الأخرى فلم تستطيع تحقيق مستوى كاف من النمو، ويرجع ذلك إلى عدم الاستقرار الماكرو اقتصادي لمدة طويلة رغم الإصلاحات المتخذة، ونظرا لتنوع الاقتصاد المغربي مقارنة بالجزائر فهو مضطر لتحسين إدارة قطاعاته الرئيسية الواعدة بالنمو وخاصة الزراعة والصناعة والسياحة وضرورة تعزيز صادرات الفوسفات وتحسين حجم عامليه في الخارج، والرهان علي كسب الاستثمار الاجنبى، وفى الأخير ولتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار يبقى الاقتصاد في المغرب مطالب بإيجاد الموارد لتغطية عجز الموازنة ومواجهة المستجدات خاصة ما تعلق بارتفاع فاتورة النفط التي أثرت كثيرا علي الاقتصاد في المغرب، وأحدثت الكثير من الاختلالات في السنوات الأخيرة، زيادة على

[1]) نزار بركة، **"استراتيجية التعاون القطري"**،01-09-2005، متوفر على الرابط:
http/web.worldbank.org/WEBSITE/EWTERNAL/ACCUEILEXTN/PAYSEWTN/MORO
CCINFRENCHEXTN.،ص **05.**

تحرير الاقتصاد وما ترتب عنه من تفكيك العائدات الجمركية هو ما يؤثر سلبيا على الاقتصاد ويدفع إلى ضرورة تعويض هذا العجز عن طريق مصادر تمويل جديدة مثل حالة الجزائر، خاصة وان المغرب يملك مؤهلات وفرص كثيرة وهامة في مجال الاستثمار.

و منح البنك العالمي المغرب قرضا بقيمة 210.15 مليون دولار لدعم مشروع «**المخطط الأخضر**» لتنمية القطاع الزراعي ويمتد حتى 2020. واعتبر البنك الدولي أن «**المخطط الأخضر**» خطة مهمة تفسح المجال أمام المزارعين الكبار والصغار على حد سواء، لتطوير أعمالهم عبر جعل قطاع الصناعات الغذائية قاطرة التقدم والتنافسية والتنمية في الريف المغربي[2].

ويشمل القرض أربعة مجالات ذات أولوية، وهي: تحسين فعالية الأسواق الداخلية، وتعزيز التأثير الاقتصادي والاجتماعي للمشاريع المخصصة للفلاحين الصغار، وتحسين جودة الخدمات الزراعية، وتحسين استعمال مياه السقي وإدارتها وجعل تخطيط بنيات السقي أكثر نجاعة.

وقال **جوليان لامبيتي،** مسؤول فريق العمل في البنك العالمي المكلف بهذا المشروع، إن الإصلاحات الجارية تشكل لبنة أساسية بالنسبة لقطاع الصناعات الغذائية، وسيكون من الإيجابي مواصلة تحسين سلسلة التسويق الداخلي وضمان المشاركة الفعالة للمنتجين الصغار في عملية اتخاذ القرار. وفي سياق آخر، وافق البنك الدولي على منح المغرب قرضا ضمن سلسلة قروض السياسات الإنمائية بقيمة 136.7 مليون دولار، وسيدعم هذا القرض الحكومة الخاصة بهذا القطاع لتحسين أنظمة الإدارة والفعالية في الخدمات والبنيات التحتية الخاصة بوسائل النقل والمواصلات في المدن.

وتمت دراسة مشروع القرض على أساس طموحات السكان والتحديات المرتبطة بالنمو الحضري، حيث من المتوقع أن يصل عدد السكان في المدن المغربية إلى 27 مليون نسمة في 2025، مما يشكل تحديا لوسائل النقل وسيمكن الحل لهذا التحدي من الزيادة في معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويضمن تحسنا ملحوظا في شروط حياة المواطنين.

وتشمل الإصلاحات التي يدعمها القرض تأهيل المؤسسات الحضرية للنقل المركزي والمحلي وإنشاء لجنة وطنية للنقل في المدن لتنسيق السياسات والاستراتيجيات وخلق الانسجام بينها، أما ما يخص الخدمات والبنيات التحتية فيشمل القرض إعادة هيكلة خدمات النقل بالحافلات في مدن الرباط وسلا وتمارة والدار البيضاء.

و بعد التطرق لعوامل التنمية و مؤشرات النمو في كل من الجزائر، تونس و المغرب و كمقارنة وجيزة بين الإصلاحات و المسار التنموي في الدول الثلاث يمكننا القول أن:

[2]) أنشطة المؤسسة المالية الدولية(البنك العالمي) في المغرب، متوفر على الرابط:
http/siteresources.worldbank.org/INTMOROCCOINFRENCH/RESOURCES.PDF

الجزائر: اقتصاد عرف مراحل عديدة، ومن حيث النمو فقد كان النمو مرتبطا بإنشاء قاعدة مادية كثيفة تمتد إلي القطاعات الأخرى عن طريق الاعتماد المطلق على إيردات المحروقات ترتب عنها وجود معدلات عالية من الاستثمار، و عرف النمو معدلات ايجابية وصلت إلي 7% قبل 1986 ليتذبذب بعدها، و الأطروحات التي كانت سائدة ارتبطت بطابع الدولة المسيرة وأدت إلي اختلالات خارجية ظهرت بعد ذلك، و تبين أن خصائص الاقتصاد الجزائري خلال هده المرحلة كانت على الشكل الآتي :

- اقتصاد قائم علي الثنائية وشديد التبعية للخارج أحادي التصدير(ريعي).
- يتعرض لافرزات سلبية بسبب تغير المحيط الدولي وتدهور شروط التبادل الدولي وتقلب أسعار النفط .[1]

و تبلورت جهود الإصلاحات سنة 1986 وتسارعت سنة 1995، بعد مرحلة السلبية في النمو استطاعت الإصلاحات تحقيق استقرار التوازنات الكلية وعودة النمو الايجابي محققا 3,2 % سنة 1998 معدل النمو منذ 1962 بلغ 1,4 %، وبمتوسط بلغ 1,14 % خلال فترة الإصلاحات ، إلا أن الجانب السلبي يتعلق بتدهور الجوانب الاجتماعية مقابل تحسن الجوانب النقدية، و استدام النمو الايجابي منذ 1995 إلى 2008 4%)، الاقتصاد مستقر من حيث إطار الاقتصاد الكلي، وفر مقاومة اكبر للصدمات وتجنب اختلالات 1986. و النتائج لها علاقة بأسعار النفط ، و استراتيجيه النمو تعتمد علي دعم النمو من خارج الميزانية (الخطتين الخماسين) .

يمكن القول أن آليات الحكم هذه ومؤشراته والتي هي الآن بنود للجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية تعتبر من الخطوات الأولي لتعزيز السياسات الاقتصادية الهادفة لتحقيق النمو والتي تشكل أدوات المناخ الملائم والحوافز لتحقيق نمو فعال، و انطلاقا من هذه المؤشرات ما تزال الجزائر بعيدة عن تطبيق هذه المؤشرات، حيث أن دراسة البنك الدولي صنفت الجزائر في مؤخرة الترتيب في تطبيق الحكم الراشد، ففي مؤشر الرشوة صنفت الجزائر في أواخر الترتيب منذ سنة 1990 و لم يتحسن ترتيبها ، كما تحتل المرتبة الثانية مغربيا في مؤشر الرشوة خاصة في العقود والصفقات حيث تصل إلي 6 % من كلفة المشروع، كما أشار البنك الدولي كذلك إلى أن الجزائر تحتل المراتب الأخيرة في الاستقرار ومراقبة الفساد وإبرام الصفقات والفعالية الحكومية وسيادة القانون، و ضعفت هذه العوامل الثلاثة قدرة الاقتصاد على خلق فرص العمل و نشوء البطالة بسبب صدمات النفط وطريقة استجابة السياسات لهذه الصدمات مما أدى إلي تراجع الصادرات غير النفطية وعدم قدرتها على المنافسة. عزوف المستثمرين علي الاستثمار في الجزائر خاصة خارج المحروقات بسبب انخفاض العائد المنظر وارتفاع تكلفة الإنتاج،

[1]) الجزائر، تونس ، المغرب، التقدم في مجال النمو، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مرجع سابق الذكر. ص 29.

خروج العملات الأجنبية خوفا من تدني قيمتها مقارنة بالعملة المحلية، وهذه العوامل الثلاثة هي المسئولة عن ظهور ما يسمي بالداء الهولندي وظهور بوادره في حالة الجزائر عكس حالة المغرب وتونس.

تونس: بداية الإصلاحات في تونس كانت في 1986، حيث سجلت تونس تحكما في التوازنات الكبرى حيث بلغ معدل النمو 2.4 % في الفترة 1962 - 1986 ، ثم 4.77 % في الفترة 1987- 1988، وأدى ذلك إلي تحسن دخل الفرد و تقليص البطالة و تحكم في نمو السكان و لدلك، تجربة تونس تعتبر متميزة حيث حققت نموا واستقرارا استمر طويلا.

حيث استطاعت خلق اقتصاد ذو توجه خارجي النمو وصل إلي 5% خلال 1995- 2000 ، كما عرف كيف يقاوم الاكراهات واظهر قدرة كبيرة علي التكييف محققا نمو قدره 5,5 % سنة 2008. وهي نتائج ايجابية أدت إلى تراجع الفقر واتساع الطبقة الوسطى.[1]

المغرب: المغرب أول بلد مغاربي يشرع في تطبيق الإصلاحات سنة 1983 ، حيث استطاع التحكم في التوازنات المالية الكبرى، و النتائج كانت متأرجحة مع قليل من الايجابية، بلغ النمو سنة 1983 0,6 % ، و وصل النمو إلي 4 % في المتوسط في تسعينات ق 20. و النمو المحقق انتقل من 1% إلي 6,2 % خلال الفترة الممتدة بين 1999 و 2008.

وقد عاد المغرب إلي صيغة العمل بالتخطيط (خطة خماسية) لتحسين الاقتصاد وإنعاش النمو، رد البنك الدولي علي الخطة بإستراتيجية للوصول إلي معدل نمو 6% تمتد إلي سنة 2008.

تبين أن هناك علاقة سببية في اتجاهين بين الإصلاحات وأداء النمو، إذ أن الإصلاحات الاقتصادية لامناص عنها ولا بديل عند تنفيذها ضمن سياسات داعمة مثل استراتيجيه النمو ذات التوجه التصديري التي يقودها القطاع الخاص، تمثل عنصر رئيسي في إمكانية النمو رغم الآثار السلبية قصيرة الأجل، وأنها ستؤدي إلي نمو في المدى الطويل، غير أن معارضي هذه البرامج يرون أن وصفاتها غير متطابقة من الناحية النظرية وتؤدي في نهاية الأمر إلي اندماج سلبي للبلدان كمستهلكين وليس كمنتجين، تتوقف هذه العلاقة علي عوامل كثيرة داخلية و خارجية (الحالة الاقتصادية والمالية، استجابة السياسات الاقتصادية، التأييد الشعبي المناسب...

و الإصلاحات رغم أهميتها تبدو غير ملائمة وضارة بالنمو على المدى القصير، (تكلفة الإصلاحات، محدودية النتائج، انكماش القطاعات، تدهور الجوانب الاجتماعية ....)، و تعتبر محفزة للنمو في المدى الطويل (استدامة النمو ...).

رغم تنفيذ الإصلاحات المتفقة مع إجماع واشنطن إلا أن المنافع التنموية لم تتحقق في الوقت الذي ماتزال هذه البلدان تعاني من الصعوبات وأصبحت الإصلاحات صعبة ومكلفة و لم يؤثر التأخر في حالة

[1]) الجزائر، تونس ، المغرب، التقدم في مجال النمو، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، مرجع سابق الذكر.ص 32.

الجزائر في أدائها مقارنة بما حققته المغرب وتونس، ولعل بعض الدول قد تأثرت سلبيا من جراء الانفتاح الكبير الناتج عن الإصلاحات الاقتصادية وعدم قدرتها على المنافسة.

و البلدان الثلاثة لم تستطيع خلق شروط التنمية المستدامة بسبب الاختيارات الاقتصادية التي تبنتها قبل الإصلاحات لتنتهي في ثمانينات ق 20 إلي تبني نهج التقويم الهيكلي بإيعاز من المؤسسات المالية، وتبين أن الإصلاحات رغم أهميتها إلا أنها أدت إلى تعميق تبعيتها التقنية و التجارية، زيادة إلى أن هذه الاختيارات أدت إلى منطق تغليب المصالح القطرية على حساب الأهداف الكبرى للمنطقة مؤدية إلى وجود قطاعات تقوم بدور الوكيل للشركات الأجنبية، و هذا لا يمكن بلدان المنطقة من بناء اقتصاد ذاتي ومتطور وتكوين سوق داخلية ويكرس التبعية للعوامل الخارجية.

و يمكن القول انطلاقا من هذه الدراسة أن البلدان الثلاثة بحاجة إلى البحث عن مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية في الوقت الراهن، والسبب في ذلك يعود إلى النتائج التي أسفر عنها تطبيق نوعية معينة من السياسات التي تستند إلى إجماع واشنطن الذي جسد الليبرالية في برامج محددة للإصلاحات الاقتصادية، وأن العلاقة بين هذه الإصلاحات و النمو الاقتصادي تبدو أنها تتوقف على عوامل كثيرة داخلية وخارجية كان لها دور كبير في إحداث النمو و استدامته نذكر منها الظروف الاقتصادية والمالية للبلد المعني بالإصلاحات، و قدرة السياسات الاقتصادية علي توفير المزيج والتسلسل المناسب في إطار إجراءات الإصلاح.[1]

المبحث الرابع: تقييم سياسات المؤسسات المالية الدولية في المغرب العربي (مقارنة الأهداف و النتائج)

إن الكثير من المؤسسات المالية الدولية على غرار البنك الدولي، و صندوق النقد الدولي، تشترط أن يكون الهدف من الدعم الذي تقدمة و توفره للمشروعات التنموية و الاستثمارية، أو إصلاح السياسات في الدول النامية هو خفض معدلات الفقر و تشجيع النمو الاقتصادي المستديم.

و مع ذلك نجد أن معظم التمويل المخصص لمجال التنمية لا يعود بالنفع و لا الأثر على الفئات الأكثر احتياجا، و يرجع هذا إلى مساحة الرأي و صنع القرار المحدودة أمام الناس فيما يتعلق بالقرارات المتعلقة بالتنمية، حيث تتمتع المؤسسات المالية الدولية بالقدرة على التأثير في أي شيء بدء من السعر الذي يبيع به الفلاحون إنتاجهم إلى عدد المدرسين الذي تقوم الحكومة بتوظيفهم و الحصول على مياه الشرب النظيفة بسعر معقول، و القوانين التي تحكم العمالة، و يمكننا القول أن هذه المؤسسات بالأخذ

[1]) حاكمي بوحفص،**" الإصلاحات النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا"** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا"، مرجع سابق الذكر. ص 31.

بعين الإعتبار هذه الوسائل التي تتبعها ، يجوز لها تمثيل الجهات التي تستهدفها جهود الدعوة و كسب التأييد من منطلق الرغبة في تغيير نشاطها و أسلوبها في العمل.

و تعمل المؤسسات المالية الدولية مثلها في ذلك مثل الأجهزة العامة المملوكة للحكومة في ظل إلتزامات خاصة بها، و معايير و التزامات فيما يخص أوجه إنفاق التمويل، و الأثر الذي يعود على الناس، و البيئة، من خلال العمليات التي تقوم بها.

كما أنها ترتبط مع مسؤولي الحكومة و الشركات بعلاقات منفردة، مما يجعلها تكتسب أهمية ترجع إلى أنها تمثل مصادر هامة للمعلومات و التأثير على هذه الجهات.

و يمكن أن تعتبر المؤسسات المالية الدولية من الجهات المستهدفة في مجال جهود الدعوة و كسب التأييد، و ذلك نظرا للأثر المباشر الذي تحدثه المشروعات و السياسات التي تروج لها المؤسسات المالية الدولية، و الأثر غير المباشر الذي تحدثه على الأطراف الأخرى.[1]

و بذلك فإن تغيير عمليات هذه المؤسسات من شأنه أن يساعد الهيئة المحلية و المواطنين المحليين على حد سواء على تحقيق التغيير المرجو على المستوى المحلي، أو القومي، أو الدولي.

كما يمكن أن تمثل المؤسسات المالية الدولية مصادر هامة للمعلومات، حيث تعتبر المعلومات الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية و خاصة البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، و بغض النظر عن مدى اتفاق الدول أو اختلافها مع محتوى الوثائق و التوصيات الخاصة بالسياسات، إلا أن المعلومات الموجودة على مستوى المؤسسات المالية الدولية مفيدة بالنسبة للعاملين في مجال المجتمع المدني، بل يصعب الوصول إلى مثل هذه البيانات من مصادر أخرى.

و حيث أن المؤسسات المالية الدولية تلتزم بواجبات معينة تقضي بإمكانية الحصول على المعلومات بشكل عام، و هذا يعطي للمجتمع المدني الأساس اللازم الذي يؤكد حقه في الحصول على الوثائق الخاصة بالمشروعات و السياسات المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية، حتى و إن لم يكن هذا الحق معمولا به في الدول التي تعمل بها منظمات المجتمع المدني بشكل قوي، و طبعا لا تعتبر الدول المغاربية الثلاث " الجزائر، تونس ، المغرب " من هذه الدول، لأن المجتمع المدني بها لا يمثل ذلك التيار الذي يخطط للعملية التنموية بشكل مستقل و بعيد عن الحكومة المركزية.

بالإضافة إلى أن المؤسسات المالية الدولية تعمل بمثابة أعمدة الإنارة التي تجذب الإنتباه الدولي، حيث تهتم كل من الحكومات و شركات القطاع الخاص و المجتمع المدني و وسائل الإعلام بالأنشطة التي تقوم بها المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، و نتيجة لذلك، يعتبر الدور الذي تقوم به المؤسسات المالية الدولية في مشروع بعينه، أو رسم سياسة محددة من الوسائل التي توصل

[1]) المؤسسات المالية الدولية و منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، ورقة للمنظمات غير الحكومية، أكتوبر 2007.ص 39.

و ترفع عوامل القلق على المستوى المحلي إلى المستوى الدولي، علاوة على جذب مزيد من الإنتباه مما يمكن أن يتحقق في ظل ظروف أخرى.

و بالنسبة لصندوق النقد الدولي، فإنه يمنح توصياته للدول المقترضة و غير المقترضة على السواء ، و لهذه التوصيات أهمية خاصة في الدول التي تعتمد على تمويل الصندوق و على "ختم اعتماد" المؤسسة التي يفتح لها افاق التمويل من جهات أخرى.

و على الرغم من انكماش أثر الصندوق في السنوات القليلة الماضية، و ذلك نتيجة لاتجاه الكثير من الدول متوسطة الدخل و خاصة دول المغرب العربي نحو سداد ديونها أو رفض الدخول في برامج جديدة مع صندوق النقد الدولي.

إلا أن الصندوق [1] لا يزال يشجع على تخفيف الإجراءات، و معدلات النمو المنخفضة و فرض القيود على الانفاق العام، و في نفس الوقت، أصيب عدد من الدول العربية و في مقدمتها دول شمال افريقيا بالإرهاق من الإلتزام بتنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي، حيث أن عمليات الإصلاح التي جاء بها الصندوق أدت إلى ظهور اتجاهات معارضة ، و عواقب سياسية و خيمة .

و حسب ما هو ثابت فإن الجزائر تعتبر من أكثر الدول اقتراضا من صندوق النقد الدولي من بين دول شمال افريقيا، حيث وصلت قيمة إجمالي القروض إلى ما يقرب من 3 مليار دولار، كما كانت من أكثر الدول معاناة من العواقب السياسية المترتبة على الإشتراطات التي يضعها صندوق النقد الدولي، و قد تمثلت هذه العواقب في حدوث عدد من الوفيات وصل إلى 200 حالة أثناء أحداث الشغب التي اندلعت عام 1988 نتيجة لزيادة الأسعار و ارتفاع معدلات البطالة التي جاءت عقب التعديل الهيكلي، و الكثير منا ما زال لم يستوعب بعد لماذا كانت مخرجات النظام السياسي الجزائري سياسية بحتة بعد اللجوء إلى صندوق النقد الدولي[1] للمطالبة بقرض إثر الأزمة الإقتصادية التي نجمت عن انهيار أسعار البترول سنة 1986، في حين كانت مطالب الشعب الجزائري مطالبا اجتماعية و اقتصادية بحتة، هنا نتساءل عن جدوى الشروط التي وضعها و يضعها صندوق النقد الدولي و البنك العالميللدول الطالبة للقروض من أجل الاستفادة منها التي لا تكون في الغالب شروطا خادمة للمواقف التي طلب من أجلها القرض بل خادمة لمطالب و أهداف لا تعلمها إلا خفايا و دساتير المؤسسات المالية الدولية نفسها.

وسعيا وراء هذا الهدف فقد صيغت جهود التنمية و أولوياتها، ليس على أساس تحسين مستوى معيشة الإنسان العادي، بل من أجل تحقيق معدلات عالية لنمو الناتج الوطني الإجمالي، دون الإهمال بتركيبة

---

[1]) فلاح خلف الربيعي ، **"برامج صندوق النقد الدولي وأزمة التنمية في الدول النامية"**، متوفر على الرابط http/www.hrdiscussion.com/16908html تم تصفح الموقع يوم: 2011/02/22،ص 06.

[1]) باحو كريمة، لقبيش نجاح،**" صندوق النقد الدولي و انعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على المديونية في الجزائر"**، مذكرة ليسانس، جامعة ورقلة ، 2005. ص 66.

هذا الناتج، ولا بكيفية توزيعه على السكان. وقد كانت النتيجة عدم إمكان تحقق هذا الهدف أصلا، مع استئثار فئة قليلة من السكان بثمار تلك الجهود، ودفع غالبية السكان نحو هامش الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ولا تستفيد ماديا ولا معنويا من التنمية، ولا صوت لها في السياسة، وهناك سيطرة على العالم الثالث من طرف المؤسسات الاقتصادية الدولية. التي تكون لها أدوار شديدة التنوع والاختلاف، فهي نتاج تنظيمي للقوانين الأساسية للتطور الرأسمالي في حقبته الراهنة. وقد استدعت هذه القوانين ضرورة جعل العمليات الأساسية للإنتاج وإعادة الإنتاج (التراكم وتنظيم مجالات العمل والتسويق والتوزيع) تتم على صعيد عالمي . و المؤسسات الاقتصادية الدولية (وبخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) فهي أكثر جماعات الضغط الخارجي تأثيرا، من أجل استمرار تنمية التخلف. وتعكس هذه المؤسسات مصالح الشركات المتعددة الجنسية من خلال مطالبة الدول النامية بتنفيذ الشروط والضوابط والوصايا التي تكفل تحقيق هذه المصالح حاليا ومستقبلا .

و تعتبر المؤسسات المالية الدولية أداة للاستعمار الجديد الذي يمثل عملية الانتقال من الاستعمار القديم بأساليبه غير الاقتصادية إلى أساليب متطورة، غاية في التعقيد، في استغلال البلاد النامية ونهبها. وهي أساليب تهدف (كما الحال في عصر الاستعمار القديم) إلى العمل على إبقاء هذه البلاد في وضع متخلف، وتابع، داخل الاقتصاد الرأسمالي، وإبعادها بشتى الوسائل عن انتهاج استراتيجية التنمية المستقبلية تسيطر المؤسسات المالية الدولية على حركة الاستثمار، وعلى المصارف الكبرى، وإمكانية الاقتراض من السوق العالمي، والتي لها قولها فيما تمنحه الحكومات الغربية لهذه الدولة أو تلك من قروض.

وكقاعدة عامة لا يُقبل رأس المال الأجنبي على الاستثمار في الدول النامية إلا إذا حصل على مزايا وشروط غير عادية تفوق بشكل واضح، معدلات الربح التي يحصل عليها في البلدان الرأسمالية المتقدمة. وهذا شرط متوافر، حيث تعطى تسهيلات ومزايا خاصة للمستثمرين الأجانب، تتمثل في منح الإعفاءات الضريبية، وتخفيف الرسوم الجمركية على بعض الواردات. وهذه أشياء لها كلفتها التي تعني ضياع موارد محتملة، أو ابتلاع موارد حكومية، كان من الممكن استخدامها في أغراض أخرى، تفيد التنمية المحلية. وما دام القصد من الاستثمار الأجنبي هو الحصول على الأرباح والعوائد الأخرى للاستثمار، ونقلها إلى الخارج، فإن الأثر الصافي على موازين مدفوعات البلاد النامية المضيفة عادة ما يكون سلبيا. ويعني ذلك أن هناك عملية دائمة للإنقاص من قاعدة الموارد القومية، وبالتالي الخصم من الطاقة الاقتصادية للدولة النامية المضيفة.، والاختيار الاستراتيجي للتحالف مع المؤسسات المالية الدولية يُجبر الدول النامية على الدخول في مرحلة توسع رهيبة في الاستثمار، تتركز في قطاع البنية الأساسية، بقصد اكتساب رضا هذه المؤسسات وإغرائها. ويعمل هذا التحالف بصورة مطردة على زيادة تفريغ

السيادة الاقتصادية للدول النامية من مغزاها ومحتواها العملي. وبالتالي تجد الدولة أن معايير الاقتصاد الدولي هي التي تصبح أكثر فعالية من المعايير الوطنية، في تحريك الموارد المحلية.

ومن ناحية أخرى تتميز الدول التي تستقطب اتفاقات المؤسسات المالية الدولية و تمويلها بمستوى شديد الارتفاع من عدم المساواة، ومن عدم التكافؤ في مستويات النمو بين المناطق والأقاليم. وهذه أمور تدفع نحو التحلل الوطني و البلاد الأكثر إثارة لاهتمام المؤسسات المالية الدولية هي نفسها تلك البلاد التي تمثل مواقع أمامية في مديونية العالم الثالث.

ولقد أثبتت التجارب التاريخية أن تزايد الاعتماد على التمويل الأجنبي، وما يترتب عنه من تزايد المديونية الخارجية، يؤدي إلى إحكام طوق التبعية للخارج بشكل متزايد. ذلك أنه في ظل المديونية الخارجية تصبح البلاد مجبرة على أن تحول بشكل منتظم أجزاء محسوسة من ناتجها الوطني وفاء لالتزاماتها الخارجية. ومن ناحية أخرى أدت المديونية الخارجية المتزايدة إلى توسيع نطاق التعامل الخارجي في مجال التجارة الخارجية مع الدول التي قدمت لها الديون. وكذلك فإن إتاحة التمويل الأجنبي يلعب في أحيان كثيرة دورا حاسما في اختيار مشروعات التنمية، حيث يجري إعطاء أولوية للمشروعات التي يتوافر لها تمويل أجنبي. ويعني ذلك أن أولويات التنمية لا تتحدد وطنيا في ضوء الاحتياجات الحقيقية للتنمية المستقبلية، وإنما تتحدد خارجيا بما تمنحه هذه الدولة أو تلك من تمويل، مما لابد أن يؤدي إلى تشويه التنمية واختلالها وتعثرها.

و يرتبط الاعتماد المتزايد على التمويل الأجنبي [1] بمظهر تان للتبعية، وهو التبعية التقنية، فمفتاح التقنية بيد المؤسسات المالية الدولية ، فهي التي تركز التطور التقني في قبضتها، وعلى الدول النامية التي ترغب في نقل التقنية أن تدفع الثمن الباهظ، من أجل استيراد آلات ومعدات مرتفعة التكاليف وباهظة التشغيل، وباهظة الصيانة، وأقل وفاء لتحقيق الغرض الاجتماعي المنشود. كما يؤدي الاعتماد المتزايد على استيراد التقنية الغربية إلى تصفية التقنية المحلية، واستخدام أساليب قد لا تتلاءم مع الظروف المحلية، والسعي لاستجلاب الخبرة الأجنبية في كل صغيرة وكبيرة، وإهمال الخيرات المحلية على نحو يفاقم ظاهرة هجرة العقول. وكم من خبير من أبناء إفريقيا يحضر إلى منطقته المتخلفة التي نشأ فيها متحدثا باسم شركة عالمية، حاملا جواز سفر أجنبي.

و التنمية في نظر المؤسسات المالية الدولية ليست قوة لازمة للمساعدة في حل المشكلات الوطنية المحلية، فقد دأبت هذه المؤسسات على اختيار الفنون الإنتاجية التي تمكنها من تحقيق هدفها الأساسي ، وهو مضاعفة الربح. وتلك الفنون عادة ما تكون مكثفة لرأس المال. وهذا النوع من الفنون ذو قدرة محدودة في المساهمة على حل مشكلات البطالة في البلدان النامية التي تتميز بوفرة عنصر العمل فيها.

[1]) فلاح خلف الربيعي ، **"برامج صندوق النقد الدولي وأزمة التنمية في الدول النامية"**، مرجع سابق الذكر،ص 04.

وهناك نمط خاص من السيطرة غير المباشرة، تتمتع به المؤسسات المالية الدولية، ويمكنها من التلاعب بالأوضاع الثقافية للبلد المستورد للتقنية، ويمكن تسميته السيطرة من خلال التحكم في سيكولوجية الاستهلاك .

ولا تفتقر هذه المؤسسات إلى أساليب خلق نطاق الاستهلاك وتوسيعه، فقد تطور لهذا الهدف فرع كامل من البحوث في مجال تقنية التلاعب بسيكولوجية الاستهلاك، تمكن من ملاءمة الطلب لخصائص المنتوج المطلوب تسويقه، لا العكس. ونتيجة لذلك استطاعت هذه المؤسسات (من خلال وسائل الإعلام) أن تخلق طلبا ليست هناك حاجة إلى إشباعه.. وهذه العملية نفسها تحمل معها أنماطا للتفكير والقيم والسلوك (تطورت في المجتمعات الغربية) إلى مجتمعات العالم الثالث، بغض النظر عن إنسانيتها أو شيوع قبولها اجتماعيا. ففي بلدان العالم الثالث تتبنى الأقلية الغنية (المرتبطة بالمشروعات الأجنبية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، بل وحضاريا) أنماط الاستهلاك والسلوك السائد في الدول الرأسمالية المتقدمة، فتدفع الطبقات الوسطى والدولة والمجتمع كله باتجاه استهلاكي ، و هكذا تتضاءل المدخرات المحلية، ويزداد عجز الاقتصاد الوطني عن الاعتماد على الذات.

وتأتي الضغوط الخارجية لتعزيز الاتجاه نحو تدعيم تنمية التخلف، عن طريق تركيز المؤسسات الاقتصادية الدولية، لا سيما صندوق النقد الدولي على برامج التأقلم. وتملي هذه البرامج إجراءات تحقق تبعية متزايدة للاقتصاد المحلي، تحت غطاء استعادة التوازن في هذا الاقتصاد. وهذه الإجراءات تضمن أن يتم تحديد اختيارات البلد الاقتصادية بالأسواق الأجنبية والمصارف الأجنبية و وكالات التنمية الأجنبية التي تعارض عادة احتياجات البلد الداخلية. ومن الأهمية بمكان أن نشير هنا إلى أهم الملامح التي يطلب صندوق النقد الدولي من الدول النامية تنفيذها، وهي:[1]

1 - تشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية، وذلك عن طريق خلق مناخ استثماري ملائم، وحصولها على موارد الطاقة والأراضي والمواد الخام بأسعار رخيصة، والسماح لها بحرية تحويل أرباحها للخارج، وتصفية أعمالها في أي وقت تشاء .

2 - تحويل كثير من الشركات والهيئات والنشاطات العائدة للقطاع العام إلى القطاع الخاص.

3- تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية ، وإلغاء الرقابة على الصرف، وإباحة حيازة النقد الأجنبي للأفراد والهيئات خارج القطاع العام .

4- إلغاء الدعم السلعي الموجه للمواد التموينية التي يستهلكها الفقراء ومحدودي الدخل، وإطلاق تحديد أسعارها طبقا للكلفة الاقتصادية .

---

[1]) محمد آدم، **"التنمية الاقتصادية بين هيمنة الدول الغنية وطموحات الدول النامية"**، متوفر على الرابط، http/www.maghress.com تم تصفح الموقع بتاريخ: 31-05-2011. ص 05.

5- زيادة الضرائب على السلع والخدمات.

6 - زيادة أسعار الفائدة المدنية والدائنة .

7 - تخفيض حجم التوظيف الحكومي وتجميد الأجور.[1] .

و السؤال المطروح حاليا هو عن جدوى الخضوع إلى تعاليم المؤسسات المالية الدولية إذا كانت الحصيلة النهائية هي السقوط في دوامة التخلف والتبعية والتفاوت الاجتماعي الصارخ، و هل تكمن المشكلة كما يدعي خبراء هذه المؤسسات في الحجم الكبير للدولة وفي البيروقراطية والفساد وفي ضعف الأداء الاقتصادي للمسؤولين، أم أن المشكلة تكمن في البرامج التي تفرضها هذه المؤسسات على بلاد العالم الثالث والتي اعترف البنك الدولي خلال عقد التسعينات بوجود آثار سلبية كثيرة تترتب من جراء اعتماد سياساته.

وقد عمل البنك الدولي اثر اعترافه هذا على تعديل تسمية برامجه التقويمية، ليطلق عليها عبارة برامج محاربة الفقر المطلق. غير أن هذه البرامج ضلت في الواقع تحافظ على نفس المضمون السابق.

[1]) فلاح خلف الربيعي، برامج صندوق النقد الدولي وأزمة التنمية في الدول النامية، مرجع سابق الذكر.ص 33.

خلاصة الفصل الثالث

بدأت الإصلاحات الاقتصادية في المنطقة بصفة مبكرة في تونس و المغرب و بطريقة واسعة النطاق لضبط الأوضاع الاقتصادية الكلية في إطار برامج يدعمها صندوق النقد الدولي، و البنك الدولي فقد بدء البلدان في وقت مبكر نسبيا وقطعا شوطا أطول مقارنة بالجزائر، حيث عقد المغرب تسع اتفاقيات مع الصندوق في كل سنة خلال الفترة 1980 إلي 1993 ، بينما عقدت تونس اتفاق الاستعداد الائتماني سنة 1986 وتلاه اتفاق لمدة أربع سنوات، وعلي الرغم من تأخر الجزائر حيث انطلقت الإصلاحات بصفة علنية وسريعة في 1994 (بعد محاولات سابقة)، تبين من خلال تجربة الإصلاحات والتأمل فيها أن البلدان التي تبنتها في مختلف المناطق أنها ظهرت عاجزة عن التغلب عن مشاكلها وان هده المشاكل عبارة عن نتائج فعلية لعملية الانتقال إلى اقتصاد السوق كحل سحري للمشاكل التي تعرفها البلدان المختلفة، بسبب أهمية السياسات الملائمة، والمناخ المناسب في تفسير النتائج المحققة وان النجاح في تحقيق نتائج ايجابية لا يقتصر علي وصفات المؤسسات المالية، وعلي النهج النيولبيرالي

ومن المتفق عليه انطلاقا من هذه التجربة لدى الكثير من الاقتصاديين أن هذه البرامج عانت من قصور شديد يرجع أساسا إلى هذه البرامج في ذاتها التي حاولت التعايش مع أنظمة اقتصادية عرفتها البلدان النامية ميزها التوجه الإداري والتخطيط المركزي وهذه الأنظمة تتميز بغياب الحوافز، وانتشار الفساد وعدم الكفاءة، وكل هذه السمات التي لازمت القطاع العام في هذه البلدان طيلة فترة التجربة مع أنظمة التخطيط تجعل من الصعوبة تحقيق أهداف برامج إصلاح اقتصادي في ظل هذه المواءمة والتعايش، وقد تبين إن المنافع المرتبطة بهده البرامج لا تتم بمجرد تطبيق هده الوصفات، فقد بقيت النتائج في حالات كثيرة مرهونة بالسياسات الملائمة، والمناخ المناسب.

و تبين كذلك أن كل تأخر في تنفيذ الأهداف المسطرة في مجال الإصلاحات الشاملة، يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإصلاحات، ومن بين الدروس المستخلصة كذلك من تجارب الدول النامية في مجال

الإصلاحات أن التوقيت الجيد و المناسب يعتبر بالغ الأهمية في نجاح البرامج كما أن النجاح في هذه التجربة تبين أنه متوقف على قدرة السلطات المختصة في توفير المنافسة بين مشروعات الأعمال ومقاومة السلوكيات الاحتكارية.

و من بين الدروس المكتسبة في مجال الإصلاحات وضرورة تحديد العلاقة بين الدولة و النشاط الاقتصادي القول بأن دور الدولة ليس المقصور على إقامة نوع من التوازن بين القطاع العام والخاص على النحو الذي نعرفه في اقتصاد مختلط، وأن البحث عن الدور

المناسب للدولة لا يعني بالضرورة البحث عن ضرورة اقتصادية تؤديها الدولة إنما الهدف هو التعرف على أدوار الدول المتعلقة باختيار وتوجيه السياسات الماكرو-اقتصادية، ويجب التأكد في الأدوار الرقابية والتوزيعية.

كما أن الإصلاحات يترتب عليها ضعف في النتائج مقارنة بحجم التكاليف التي يتكبدها الاقتصاد، وأن النتائج المحققة والتي تعرف بأنها إيجابية سرعان ما تتحول إلى نتائج عكسية في حالات كثيرة، ويرجع ذلك إلى جمود الهياكل الاقتصادية وضعفها وبالتالي لا تستطيع الاستجابة للتغيرات التي تحدث على قوى الطلب العالمي، بالإضافة إلي تجاهل هده البرامج لدور العوامل الخارجية والتركيز علي العوامل الداخلية، ثم إلى عدم اعتراف المؤسسات المالية الدولية بطبيعة الاختلالات الدولية في الاقتصاديات المطبقة للإصلاح و التي تتطلب وقتا أطول و موارد مالية كبيرة، زيادة على اتساع الآثار السلبية لبرامج الإصلاح رغم جهود صندوق النقد الدولي و البنك الدولي.

من خلال تجربة السياسات التنموية الجارية، تبين أن الدول تعرضت لظاهرة ما يسمى بالدولة الهشة بطريقة يتم بواسطتها عرقلة جهود الإصلاحات الاقتصادية، حيث نشأت سلطات شرعية غير قادرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية والتي لا تنسجم مع السلطات العليا، وتضخم السلطات غير الرسمية والتي هي مؤسسات وهيئات متشابهة الأهداف ومتعارضة الاختصاصات، وكل هذا ينعكس على عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الضروري للإصلاحات، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي، التأييد الشعبي، احتواء المقاومات التي تنمو في وجه الإصلاحات، كما إن للظروف المبدئية دور كبير في النجاح، وان الإصلاحات الجذرية تشكل من خلال التجربة. [1]

و كما تبين فإن الاختلاف في معدلات النمو و سياسات التنمية يعود إلي اختلاف الظروف المبدئية للإصلاحات مثل حالة الهياكل القاعدية، البيئة الأقل تشوها، و الإصلاحات التي تحقق الهدف منها هي التي تحمي البلدان من الصدمات الخارجية الحتمية.

[1]) حاكمي بوحفص،**" الإصلاحات النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا"** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا"، مرجع سابق الذكر. ص 35.

الخاتمة

من خلال هذه الاستعراضات لعملية التنمية في البلدان الثلاثة و إظهار مؤشرات التنمية فيها يمكننا القول بأن عملية التخطيط للتنمية المحلية ، لابد أن تعالج أبرز المسائل ذات الصلة ب"المستوى المحلي"، حيث لا يجدر بها الخضوع الكلي لأجندة الحكومة المركزية ، مثال ذلك المدن التي تعتمد تنميتها المحلية على السياحة ، و التي تسعى إلى النشاطات الكفيلة بتعزيز قدراتها في مجال السياحة و التدريب المهني للنهوض بالقطاع السياحي بعيدا عن الاتكال المفرط و الكلي على المخططات و الإعانات المركزية.

و يعتبر بناء قدرات السلطات المحلية شرطا أساسيا لتنفيذ استراتيجيات النمو الاقتصادي المحلي و دفع عجلة النمو المحلي و تهيئة فرص الاستخدام.

و الهدف المرجو من تدعيم السلطات المحلية بالقدرات و الكفاءات هو تدعيم التنمية المحلية "الشاملة و الصحيحة"، غير أن تحقيق نتائج هذه العملية المعقدة نسبيا يتطلب تظافر الجهود بين السلطات المحلية (البلديات و الهيئات الحكومية الفرعية) و القطاع الخاص، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية و منظمات المجتمع المدني، لأن العمل المشترك و تظافر جهود القطاعات المذكورة سابقا يمكن إستراتيجية التنمية المحلية في تهيئة المناخ الملائم للنمو و النشاط التنموي و خلق فرص الشغل المستديمة.

فالهيئات المحلية تضطلع بدور استراتيجي ، فهي في معظم الأحيان تواجه تحديات مرتبطة بتهيئة فرص العمل ، و تطوير البنية التحتية ، وصولا إلى تحقيق وفرات الحجم و تهيئة الفرص للشركات المحلية من خلال العقود العامة ، كما تواجه تحديات تتعلق بالإدارة المحلية السليمة، بعبارات أخرى، يجدر بالهيئات المحلية التنسيق و بشكل فعال بين مختلف المبادرات الحكومية و الفعاليات المحلية.

و بالنسبة للإدارة في الدول المغاربية الثلاث، فقد أصبحت ضرورة مراجعة مفهوم الإدارة أو إدارة السلطة من المسلمات ، خاصة بعد أن وضعت عملية التنمية في الدول الثلاث تحت المجهر من قبل المؤسسات المالية الدولية، و ذلك بفعل إضعاف المقدرة الاقتصادية و المالية و المؤسساتية للدول التي لها مشاكل تنمية واسعة النطاق و المجالات، و هو ما أدى إلى إعادة تهيئة السلطة و الإدارة لصالح الجماعات العمومية المحلية، و ذلك من خلال إسناد دور أساسي للعوامل المحلية التي تؤسس للنمو و تضمن شروط التنمية.

و لقد تدخلت الإدارة في الدول المغربية الثلاث بجملة من الإصلاحات في هذا النطاق استجابة لمقتضيات المرحلة،لكن دون أن تكون هناك قفزة نوعية في سياق اللامركزية و السبب وراء ذلك كامن بشكل جوهري في مواصلة التعامل مع الإصلاح بعقلية تقليدية موحدة بتعدد مكوناتها، و أهم مظاهر هذه العقلية الإصلاحية هي ما يمكن أن نسميه بالعقلية الإدارية القائمة على أساس عدم رغبة السلطة في تقسيم السلطة ، و هذه العقلية تتخذ من البيروقراطية مسندا لها، حيث أن المسؤول الإداري أو الموظف العمومي عموما لا يزال يتعامل مع فكرة الخدمة العامة على أساس أنها امتياز إداري لفائدة رجل الإدارة و ليس كالتزام إداري بالأساس.

و على هذا الأساس، توجد اللامركزية في المنطقة المغاربية محكومة بعقلية تمثيلها للسلطة الإدارية قبل المصلحة العامة و قبل المرفق العام، و هذه العقلية الإدارية هي التي أسست لعقلية مغلوطة لتناقضها في

التعامل مع إشكالية التنمية من خلال خلق صدام لا يزال قائما حتى و إن كان غير مبرر بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و تحقيق الحرية من خلال إعطاء الأولوية للتنمية و اعتبار الحرية عاملا معطلا لها.

في حين أن هناك علاقة سببية و نتيجة حتمية قائمة على التأثير و التأثر المتبادل بين التنمية و الحرية، بدليل أن تعطيل الحرية السياسية إلى حد الآن في الدول النامية ساهم و لا يزال يساهم بشكل مباشر في تعطيل التنمية.

و بما أن مبدأ اللامركزية قائم في الأساس على مبدإ الحرية و الاستقلالية و لو النسبية ، فقد تم التعامل معها و مع ضرورة تطويرها من طرف السلطة بحذر شديد، رغم أن السلطات المركزية في الدول المغربية الثلاث تدعي الالتزام الكامل بتحقيق التنمية.

و من هذا المنطلق، لم تبادر دول المغرب العربي الثلاث ، من حيث المبدإ بإصلاح اللامركزية من تلقاء نفسها ، بل جاءت أهم الإصلاحات نتيجة لإملاءات من طرف المؤسسات المالية الدولية و خاصة البنك و صندوق النقد الدوليين ، و ذلك في إطار مخططات إعادة الهيكلة منذ ثمانينيات القرن الماضي.فكان إصلاح اللامركزية لديها ، إصلاحا بالقرض و ليس بحكم الإرادة ، و ربما مثل هذا عامل نفور من جانب السلطة اتجاه ذلك الإصلاح.

و كانت النتيجة هي التناقض في الاعتماد على الإدارة المحلية المتمثلة في البلدية و الولاية في تحقيق التنمية المحلية مقابل عدم إعطائها الحرية و الصلاحيات الكافية و اللازمة لتنفيذ مخططات التنمية .

التوصيات

- منح الاستقلالية النسبية للجماعات المحلية نظرا للمسؤوليات الملقاة على عاتقها في تحقيق التنمية المحلية و فتح مناصب شغل من أجل القضاء على البطالة وإن كانت البطالة المقنعة.

- إقامة شراكات فعالة بين القطاعين العام و الخاص من أجل النهوض بالتنمية المحلية التشاركية و خلق فرص الشغل على المستوى المحلي من خلال المشاركة في عملية التخطيط للتنمية المحلية.

- مراعاة المقاربة بالكفاءات فيما يخص تأهيل و تشغيل كوادر الجماعات المحلية و استغلال الموارد البشرية الكفؤة فيما يخص المناصب الحساسة في الهيئات المحلية، بالإضافة إلى الدورات التدريبية المؤهلة لكفاءات الإدارة المحلية.

- رسم الرؤى المحلية بالاستناد إلى دراسات تحليلية يتم من خلالها تحديد الأولويات التنموية على المستويين المحلي و القومي.

- تطوير آليات الرقابة الإدارية على الهيئات اللامركزية التي تفضي إلى مكافئة المحسن ومعاقبة المسيء حسب القوانين "الفعلية".

- الحرص على إمداد الجماعات المحلية وخاصة البلديات، بالإمكانيات والآليات اللازمة من ميزانيات وكوادر فنية، لتمكينها من تهيئ وتنفيذ مخططاتها التنموية.

- إشراك الجماعات المحلية في الإشراف على المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتتبع مراحل إنجازها.

- الإدارة المحلية لا تقتصر وظيفتها على أداء الخدمات والمرافق وتلبية الحاجيات لأفراد المجتمع المحلي ، إنما تقوم أساسا لربط أفراد المجتمع المحلي وتوفير أسباب النمو الاجتماعي ، فإسهام الأفراد في مالية الإدارة المحلية عامل أساسي في دعم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وتحقيق ترابطهم الفعال عن طريق المشاركة والمساهمة في الأعباء المالية والاستفادة من مزايا هذه المشاركة.

- المورد المالي المحلي احد أهم دعائم التنمية الاقتصادية المحلية فكلما تنوعت وازدادت الموارد المالية المحلية كلما كانت الإدارة المحلية اقرب إلى التنمية الاقتصادية والتي ستنعكس بلا شك على التنمية الاقتصادية الوطنية.فدون توفر هذه الموارد يصعب على الإدارة المحلية البدء في مشروعات التنمية وتوفير المزيد من فرص العمل للشباب.

- الحرص على فسح المجال الكافي لحرية للمجتمع المدني و ذلك من أجل التشارك على المستويين المحلي و الوطني من أجل المساءلة الداخلية و الخارجية المتمثلة في مساءلة المؤسسات المالية الدولية و ذلك من خلال الحرص على إصلاح نظام الحوصصة و المساءلة و الشفافية في مجالس كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي.

- القيام بمبادرات تنموية من صميم الظروف المحلية و الوطنية دون انتظار قرارات و إملاءات المؤسسات المالية الدولية و قروضها التضمينية التي تشترط في الغالب شروطا تكاد تعود في كثير من الأحيان بنتائج عكسية على الدول المعنية نظرا لكونها ورقة لعب رابحة في يد المؤسسات المالية الدولية.

The abstract.

The aim of our study is discovering the role of the international financial institutions in the financing of the local administration and realizing local development.

Besides the task of finding out the type of the relationship between the international financial institutions and the durable local development. Is it a reflective relation or a defent result and consequence of the "wise" local government in the councils of the international financial institutions in emphasing and supporting of the culture of collectivity between the three sectors (local government. Privatization . and civil community).

Or the real tasks of the international financial institutions in the field of development especially in the third world and for more specializing the arabe countries. is just a waste of energies . sources . and competent without real results in addition to the reality that the countries of the third world are living because of these institutions.

And the main reason of this study is finding out how can the international institutions serve the projects of development in the third world. Or all these claims are just hidden reasons and none declared tasks from these institutions and the sides they support and work for.

Abstract

A résumé les objectifss de l'étude actuelle du rôle des organisations financières internationales dans le financement de la gestion locale et le développement local dans la connaissance de la qualité de la relation entre les organisations internationales, le développement local durable est-il une corrélation directe ou réflectivité ou le résultat inévitable de l'activation des organisations financières internationales des mécanismes de la gouvernance locale et le dévouement et le soutien de promouvoir la culture de la société participative, entre les trois secteurs (administration publique, secteur privé, société civile). ou que les objectifs des institutions financières internationales dans le domaine du développement, en particulier dans les pays en développement et en particulier les pays les plus arabes que égoutter les énergies et les compétences et les ressources, sans résultats concrets sur le réalité vécue par les différents pays en développement et ce sont ces institutions financières internationales pour les services centraux et locaux comme un coup de main dans la dimension du développement "à distance" pour le développement des pays en développement, c'est à dire que les objectifs des institutions financières internationales, en particulier le Fonds monétaire international et Banque mondiale sont les objectifs de développement ou est-ce vraiment les objectifs de servir les buts.

قائمة المراجع :

- **باللغة العربية**
- **أ:الكتب**

1 - السعيدي مزروع فاطمة، "الإدارة المحلية اللامركزية بالمغرب"، ط1، الدارالبضاء . مطبعة دار النشر , 2003 .

2 -المهدي بنمير، "التنظيم الجهوي بالمغرب"، دراسة تحليلية للقانون رقم 96-47 ، المتعلق بتنظيم الجهات، سلسلة اللامركزية والجماعات المحلية،مراكش, المطبعة والوراقة الوطنية،1997 .

3 -أحمد خاطر ،"تنمية المجتمعات المحلية "المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر 1999.

4 -الشيخ بوعبدلي،سعيدوني ناصر الدين، "الجزائر في التاريخ، العهد العثماني،الجزائر" ، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

5 -المجبري (خديجة عبد الكريم) ، "التمويل المحلي والتنمية، مجلة "دراسات"،" السنة الرابعة، العدد 12، مارس 2003.

6 -ايمن عودة المعاني و محمود عودة ابو فارس ، " الإدارة المحلية ، أسس وتطبيقات " الجامعة الاردنية ، عمان ، 2000

7 -الحلو ماجد، "القانون الإداري"، دار المطبوعات الجامعية، 1999.

8 -الخالدي عبد الهادي ، "المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، دار هومة للنشر، أفريل ، 1996.

9 -أحمد حشيش عادل ، "العلاقات الاقتصادية الدولية " ، جامعة الاسكندرية، الدار الجامعية ، 2000.

10- إدريسي عبد الله ، "التنظيم الإداري المغربي"، ط1 .وجدة. دار النشر الجسور، 2004 .

11- المستف صالح، "التطور الإداري في أفق الجهوية بالمغرب"، الدار البيضاء مطبعة دار النشر، 1989

12- البطريق يونس أحمد،" السياسات الدولية في المالية العامة"، الدار الجامعية، الاسكندرية.

13- الطاهر عبد الله ، موفق علي خليل،" النقود و البنوك و المؤسسات المالية"، مركز يزيد للنشر ، ط2، 2006.

14- التكاري، البشير ، "مدخل للقانون الإداري"، الطبعة الثانية ، (تونس : مركز البحوث و الدراسات الإدارية ، ENA، 2000) .

15- الزعبي خالد ، "تشكيل المجالس المحلية و أثره على كفايتها"، عمان ، دار الثقافة ، ط3 ، 1993.

16- الصاوي علي ، "الادارة المحلية مفاهيم نظرية ونماذج تطبيقية"، ط1 ,جدة ,عكاظ للنشر والتوزيع ، 1998.

17- الجعويني أحمد حافظ ،" الموارد المحلية و السلطات المحلية" ، مجلة الأهرام الإقتصادي، مؤسسة الأهرام، 1966.

18- الخلايلة محمد علي، "الإدارة المحلية و تطبيقاتها في كل من الأردن و بريطانيا و فرنسا و مصر" ، دراسة تحليلية، جامعة مؤتة،(بدون سنة نشر).

19- العشري حسين درويش، "التنمية الاقتصادية" ، جامعة بيروت ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1979.

20- النقاش غازي عبد الرزاق ، "التمويل الدولي(العمليات المصرفية)"، دار وائل للنشر، ط3، 2006.

21- البرقاوي فاطمة وكنان آمال، "تطور الجهة بالمغرب، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية", العدد 8 ، 1996

22- امال المشرفي ، "أي حكامة لتنمية المناطق القاحلة في المغرب؟" .منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية سلسلة"مواضيع الساعة" العدد 46 .2004.

23- أمال المشرفي،" عدم توافق الوظيفة العمومية المحلية مع متطلبات اللامركزية"،منشورات المجلة المغربية للادارة المحلية و التنمية , سلسلة مواضيع الساعة , عدد15 , 1998.

24- إبراهيم الزياني، **"التقسيم الإداري: و ظائفه و تطبيقاته بالمغرب"**، المجلة المغربية للقانون و السياسية و الاقتصاد ,عدد 23 , ,1990.

25- حسن زوال، "المعتقدات والحكامة، الحكامة المحلية بالمغرب العربي"،منشورات المجلة المغربية للادارة المحلية والتنمية،سلسلة مواضع الساعة عدد 4 ,2004 .

26- الشيخلي عبد الرزاق، " الادارة المحلية ، دراسة مقارنة **"** جامعة مؤتة ، الاردن ،2001 .

27- أندراوس عاطف وليم، "التمويل الدولي و الإدارة المالية الدولية" ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2008.

28- أيوب سميرة إبراهيم، "صندوق النقد الدولي و قضية الاصلاح الاقتصادي و المالي" ، دراسة تحليلية تقييمية، الاسكندرية،2000.

29- المركز اللبناني للدراسات، "اللامركزية والدمقرطة والحكم المحلي في العالم العربي"، منتدى الحكم المحلي للدول العربية، صنعاء، 6 – 9 ديسمبر ص: 2. 2003.

30- بطرس ظريف، "مبادئ الإدارة المحلية و قضايا في النظرية و التطبيق"، دار الأنجلو المصرية، القاهرة، 1971.

31- بن لطيف، مصطفى ، " المؤسسات الإدارية و القانون الإداري " ،الطبعة الأولى ، (تونس : المدرسة الوطنية للإدارة ، 2007) .

32- بوعشبة توفيق ، "مبادئ القانون الإداري التونسي"، الطبعة الأولى ، (تونس: المدرسة الوطنية للإدارة، 1995) .

33- بعلي محمد الصغير، "قانون الإدارة المحلية الجزائرية "، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة 2004.

34-بوحوش عمار، " السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962"، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1997.

35- سلمان محمد الطماوي، " الوجيز في نظم الحكم والادارة " دار الفكر العربي للنشر ، القاهرة ، 1962.

36- سعودي محمد العربي، "المؤسسات المركزية و المحلية في الجزائر"الولاية-البلدية"(1516-1962)"،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2006.

37- سعيدوني ناصر الدين: "دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر " ، الجزائر،المؤسسة الوطنية للكتاب ،1984.

38- سوسن عثمان عبد اللطيف ،"دراسات في التنمية المحلية ، الريفية و الحضرية و المستحدثة والصحراوية" ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة ، القاهرة ، 1979

39- شقيري نوري موسى و آخرون : "المؤسسات المالية الدولية و المحلية "،دار المسيرة للنشر و الطباعة و التوزيع، عمان ، ط1،2009.

40- شطناوي علي خطار : "الإدارة المحلية" ، الجامعة الأردنية ، ط2 ، 2007.

41- شعبان، الصادق ، " النظام السياسي في تونس " ، (تونس : مركز الدراسات و البحوث الاقتصادية و الاجتماعية ، 2005) .

41- خالد أمين عبد الله ، "إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية "، دار وائل ، ط1 ، 2006.

42- جنيح، محمد رضا ، " القانون الإداري " ، (تونس : مركز النشر الجامعي ، 2004).

43- حافظ محمود : "نظرية المرفق العام"، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1982.

44- عبدالله العلي النعيم: "اللامركزية في الإدارة المحلية بالدول العربية"، المعهد العربي لإنماء المدن – الرياض 1427هـ / 2006م.

45- عادل محمود حمدي: "الإتجاهات المعاصرة في نظم الإدارة المحلية "، دار المعارف،استشارات الإدارة العامة،جامعة القاهرة،2007.

46- عادل حمدي، "الاتجاهات المعاصرة في نظم الإدارة المحلية " ، ط3،عمان . مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2000.

47- عواضه، حسن محمد ، "الإدارة المحلية و تطبيقاتها في الدول العربية-دراسة مقارنة- "، الطبعة الأولى ، (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 1983) .

48- علي سدجاري، "اللامركزية و السلطة المحلية"، المجلة المغربية للقانون و السياسة و الاقتصاد. عدد23. 1990.

49- عماد صلاح الدين عبد الرزاق الشيخ داود "الفساد والإصلاح "اتحاد الكتاب العرب ،دمشق 2003.

50- عمر صقر : "العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة "، الدار الجامعية ، 2003.

51- عبدالله العلي النعيم: " اللامركزية في الإدارة المحلية بالدول العربية "، المعهد العربي لإنماء المدن – الرياض 1427هـ / 2006م.

52- فليح حسن خلف : "التمويل الدولي" ، مؤسسة الوراق ، ط1 ، 2004.

53- قباني بكر :" القانون الإداري"، دار النهضة العربية ،القاهرة.

54- طاهر مرسي عطية :" الوحدات المحلية " ،موسوعة الحكم المحلي " – المنظمة العربية للعلوم الادارية ، القاهرة ، .1978.

55- زينب حسن عوض الله : "الإقتصاد الدولي"، الدار الجامعية الجديدة، 2004.

56- محمد بلقاسم حسن بهلول "سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر "الجزع الأول ،ديوان النطبوعات الجامعية ،الجزائر 1999م.

57- محمد حسنين عبد العال :" اللامركزية المحلية " ،معهد الادارة العامة ، الرياض ، 1398 هـ.

58- محمد عبد الشفيع عيسى : "مفهوم و مضمون التنمية المحلية"، معهد التخطيط القومي ، القاهرة،2001.

59- مصطفى خاطر، أحمد. "تنمية المجتمعات المحلية: الاتجاهات المعاصرة للإستراتيجيات"، بحوث العمل وتشخيص المجتمع. 2001.

60 - مركز معلومات البنك : "المؤسسات المالية الدولية و منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا" ، ورقة للمنظمات غير الحكومية، أكتوبر 2007.

- **ب: المذكرات:**

1- باحو كريمة، لقبيش نجاح: "صندوق النقد الدولي و انعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على المديونية في الجزائر"، مذكرة ليسانس ، جامعة ورقلة ، 2005.

2- أحمد درداري: "الأبعاد السياسية والاجتماعية لنظام الجهة بالمغرب"، ملخص أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، 2001 -2002.

3- صحراوي عبد السلام: "دور المؤسسات المالية الدولية في تمويل اقتصاديات الدول النامية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزاير ،2006.

4- محمد رمضان: "الوصاية على الهيئات المحلية"، رسالة دكتوراة ، في القانون الإداري،جامعة مؤتة، 1966الأردن .

- **ج- الملتقيات و المؤتمرات:**

1- المؤتمر الدولي العاشر للمعهد العربي للتخطيط حول التوجهات الحديثة في تمويل التنمية ، بيروت. 22/23/ مارس 2011.

2- الملتقى العربي الأول: نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي ، صلالة، سلطنة عمان، 20/18 أغسطس 2003.

3- تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 أوت - 4 سبتمبر 2002.

4- مزياني فريدة: جامعة الحاج لخضر بسكرة ، دور الجماعات المحلية في الاستثمار: الملتقى الدولي الخامس حول دور و مكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية المنعقد يومي 04/03 ماي 2009.

- **د- المجلات:**

- حاكمي بوحفص، "الإصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة وهران الجزائر، العدد السابع.

- **ه- مواقع الإنترنت:**

1- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ."الحكم الراشد: المشاركة". تم تصفح الموقع يوم:20 ديسمبر 2010، <http// :www.pogar.org/arabic/governance/participation-asp >

2- فلاح خلف الربيعي: معوقات إدارة التنمية في الدول النامية، على الرابط:http/www.hrdiscussion.com/16908html تاريخ الزيارة: 2011/02/22.

3- www.worldbank.org موارد البنك الدولي.

4-www.fmi.org الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدول.

5- www.fmi.org الحوكمة داخل صندوق النقد الدول.

6- www.fmi.org - من أين تأتي أموال صندوق النقد الدولي.

7- محمد عبد الله المغربي . اللامركزية في الادارة المحلية بالدول العربية .متوفر عبر الرابط ت ز: www.hardiscussion.com/ht 5800.htm2011/03/29

8- دراسة تاريخية حول المغرب .متوفر عبر الرابط
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%84%D8%7%D9%84%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%B3%D8%A

تاريخ تصفح الموقع: 29/ 2011/03 .

9- علالي الفاسي . كفاح المغرب من اجل الحرية والديمقراطية . متوفر على الرابط:
http://www.darassalam.ma/details/062.htmlت ز : 2010/11/1.

10- موسوعة الأمم ، تاريخ زيارة الموقع 2009/12/21 ، الرابط:
http://www.nationsencyclopedia.com/Africa/Tunisia-LOCAL

11- السويحي ، إبراهيم ، "قانون الإدارة المحلية التونسية" ، مقال منشور بتاريخ 2007/09/12 ، تم تصفح الموقع يوم : 2010/12/29 ، الرابط :

http://ar.jurispedia.org/index.php?title=%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%28tn%29_/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D9%86&action=edit&redlink=1

12- موقع برنامج إدارة الحكم في الدول العربية POGAR ، تم تصفح الموقع بتاريخ 2010-12-29 ، الرابط /

http://www.undp-pogar.org/arabic/countries/theme.aspx?cid=20&t=3#sub0

13- فتيحة الباروني ، "من عوامل التنمية المستديمة في تونس"، الملتقى العالمي الأول حول التنمية المستدامة ، المداخلة الرابعة ، التاريخ 18-5-2011 ، الرابط
http://donate.ifrc.org/METTING3DOC4/

14- أحمد الباهي ، "مشروع أمانة مدينة تونس"، تاريخ زيارة الموقع 2011/01/28 ، الرابط :
www.carthage.tn\tuins_2548jh.html.

15- الجزائر،تونس، المغرب، التقدم في مجال التنمية، متوفر على الرابط:
http/www.albakaldawli.org تم تصفح الموقع يوم: 31.05.2011

16- بيان مجموعة الأربعة و العشرين الدولية المعنية بالشؤون النقدية و التنمية الدولية،07 أكتوبر، 2010 ، متوفر على الموقع: http/www.worldfiancial/devp.org تم تصفح الموقع يوم 2011/05/31.

17- نشرة صندوق النقد الدولي حول الجزائر، نشرة الصندوق الإلكترونية، 26 جانفي 2011، متوفر على الرابط: http/www.fmi.org/new تم تصفح الموقع يوم 2011/05/31.

18- تقوية البلديات التونسية من أجل تعزيز القدرات المحلية لتنمية و تطوير المدن،البنك العالمي، إدارة تقييم العمليات، 2011، العدد 211، متوفر على الرابط:
http/www.abankaldawli.org/fe/tun تم تصفح الموقع يوم 2011/05/12.

19- نزار بركة، "استراتيجية التعاون القطري"،01-09-2005، متوفر على الرابط:
http/web.worldbank.org/WEBSITE/EWTERNAL/ACCUEILEXTN/PAYSE .WTN/MOROCCINFRENCHEXTN

20- أنشطة المؤسسة المالية الدولية(البنك العالمي) في المغرب، متوفر على الرابط:
http/siteresources.worldbank.org/INTMOROCCOINFRENCH/RESOURC .ES.PDF

21- التنمية الاقتصادية بين هيمنة الدول الغنية وطموحات الدول النامية، متوفر على الرابط،
http/www.maghress.com/author ? تم تصفح الموقع بتاريخ: 31-05-2011

- **<u>و- المقالات:</u>**

1- فروحات حدة - جامعة ورقلة، استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر-.

2- الأخضر أبو علاء عزي، التنمية المحلية في الجزائر ، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة محمد بوضياف - المسيلة الجزائر، العدد 65 / 2005 - 08 - 13.

-3

4- أحمد شريفي ، "تجربة التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة علوم انسانية WWW.ULUM.NL السنة السادسة: العدد 40: شتاء 2009 - th Year: Issue 40 Winter6، كلية الاقتصاد- جامعة دمشق.

- **ى- الملاحق:**

- الجريدة الرسمية التونسية: قانون أساسي 02/08 المؤرخ في 2002/01/28 عدد 73 .
- دستور الجمهورية التونسية .
- الجريدة الرسمية المغربية .السنة التاسعة والاربعون. العدد 2487 الموافق ل 24 يونيو 1960
- الظهير رقم 1.76.583 الجريدة الرسمية الخامسة والستون العدد 3335 الموافق ل 01 اكتوبر 1976
- الظهير رقم 1.03.83. القانون رقم 64.02 القاضي بتغير و تتميم القانون رقم 9.97 .
- الظهير رقم 1.02.297 القانون رقم 78.00 الصادر في 03 اكتوبر 2002
- الجريدة الرسمية المغربية .السنة السادسة والثمانون .العدد 4470 الصادرة في 3 ابريل 1997 المتضمنة مدونة الانتخابات رقم 9.97 .الظهير 1.97.83 الصادر في 02 ابريل 1997
- الجريدة الرسمية المغربية عدد 5058 الصادرة في 2002/11/21 الظهير رقم 1.02.269 الصادر في 2002/10/03 القانون رقم 79.00 المتعلق بالأقاليم و العمالات
- الجريدة الرسمية المغربية عدد 2655 الصادرة في 1963/09/3 لتنظيم العمالات و الأقاليم.
- الظهير رقم 1.97.84 القانون رقم 47.46 المنظم للجهات
- الدستور المغربي لسنة 1996 .
- الدستور المغربي لسنة 1970
- الدستور المغربي لسنة 1972
- القانون 90-08 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتضمن قانون البلدية الجزائرية.
- القانون 90-09 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتضمن قانون الولاية الجزائرية.
- دستور الجزائر لسنة 1963.
- دستور الجزائر لسنة 1996.
- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية "التقرير العام للمخطط الرباعي الثاني 74-17-1977م.
- المخططات الوطنية (1967-1989م) وبرامج الحكومة 1990-2004م وتقارير لقاء الحكومة –الولاة جوان 2006.
- وزارة المالية "توزيع اعتمادات البرامج القطاعية للفترة 1998-2006" المديرية العامة للميزانية.
- وزارة المالية " برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004م) " المديرية العامة للميزانية.

- وزارة الداخلية والجماعات المحلية ،لقاء الحكومة –الولاة التقرير النهائي"حصيلة تطور برامج التنمية المحلية 1998-2004م "جوان 2006م.

- **باللغة الأجنبية:**

1- pierre Noel Denieuil.Houda Laroussi", Le développement Sociale locale et la question des territoires".2005.

2-Yvan Comeau, " the institutions of local developpement " 2001.

3- Heidi Jane Smith" can local government be used as agent for growth" Rio.Dejenero.Brazil.June.11.14.2009.

4- International monetary fund . fiscal affaires department" technical assistance in revenue administration".

5- Philipe mawhood."local government in the third world".new York .jhon wily sons .1983.

6- Vernon Henderson."industrialization Deconcentration in today developing countries".2005.

7- Minister des finances "programme complementaire du soutien a la croissance 2005-2009 Avril 2005 derection du budjet.

8- Gean Garagno et Mechel Rousset."droit administratif Marocain".6edition, Rebat, imprimerie elmarafal jadida,2003.

9- Ben Salah G, Achour R, "Décentralisation et démocratie en Droit administratif, Tunis", CPU, 2000.

10- Ben Salah G, Achour R, " Droit Administratif " , Deuxième édition , CPU , Tunis , 2000

.